



قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1991/2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وإحصاء تطبيقي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د قرومي حميد

من إعداد الطالب:

عيساوي توفيق

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
مولاي بوعلام	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البويرة	رئيسا
قرومي حميد	أستاذ	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
العمري علي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
مرزوق فريدة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
فرحاتي لويزة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة باتنة	عضوا ممتحنا
أيمن زيد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة المسيلة	عضوا ممتحنا

شكر و عرفان

في البداية ما يسعني إلى أن أشكر الله و احمده على العزيمة و الصبر الذي منحني أياه طيلة مشواري الدراسي، و على توفيقه في إتمامي لهذا العمل المتواضع، و على نعمه علي التي لا تعد و لا تحصى.

أتقدم بشكري الخالص للأستاذ الدكتور حيمد قرومي الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة، نظير مجهوداته و توجيهاته المستمرة لي من خلال تتبعه كل صغيرة وكبيرة في هذا البحث. كما أتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى أساتذة و عمال جامعة أكلي محند أولحاج (البويرة) وبالأخص كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير على تقديمهم يد العون في انجاز هذا العمل.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم
إلى كل من قدم لي يد العون
إلى أصدقائي و زملائي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر ومدى مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات التي شهدتها في الفترة الأخيرة، وهذا باعتبار أن قطاع التأمين من أهم الركائز الأساسية للمنظومة المالية. استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض و تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، كما استخدم ايضا المنهج التجريبي وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يربط متغير النمو الاقتصادي و متغير قطاع التأمين، و هذا بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10.

بينت الدراسة أن مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة، إذ أن مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1991-2019 لم تتجاوز 1%، في حين أن قطاع التأمين من حيث إنتاج التأمين المحقق على مستوى العالم يحتل مراتب متواضعة تراوحت بين 69 و 75 عالميا خلال الفترة 2015-2019. وقد بينت الدراسة كذلك على وجود علاقة طردية ومعنوية بين إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام، وأن حدوث صدمة ايجابية في إنتاج التأمين سيكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: إنتاج التأمين، قطاع التأمين، المنظومة المالية، النمو الاقتصادي، شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

Summary

Summary:

The study aimed at identifying the reality of the insurance sector in Algeria and the extent of the sector's contribution to the national economy in light of the reforms it has witnessed in the recent period, given that the insurance sector is one of the most important pillars of the financial system. In this study, the descriptive analytical method was used, presenting and analyzing some indicators of the Algerian economy, as well as using the experimental method, constructing a standard model that links the economic growth variable and the insurance sector variable, using the statistical program Eviews 10.

The study showed that the contribution of the insurance sector to the national economy remains low, as the contribution of insurance production to the gross domestic product during the period 1991-2019 did not exceed 1%, while the insurance sector in terms of insurance production reached global occupies modest ranks ranging from 69 to 75 at the global level during the period 2015-2019. The study also showed that there is a positive and significant relationship between insurance production and gross domestic product, and a positive shock in insurance production will have a positive and significant impact on gross domestic product.

Keywords: insurance production, insurance sector, financial system, economic growth, vector autoregression (VAR).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
I	شكر و عرفان.....
II	الإهداء.....
III	المخلص.....
V	فهرس المحتويات.....
IX	قائمة الأشكال.....
XI	قائمة الجداول.....
XIV	قائمة الرموز والمختصرات.....
أ-د	مقدمة.....
38-1	الفصل الأول: مدخل للتأمين.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية التأمين.....
3	المطلب الأول: لمحة تاريخية للتأمين.....
8	المطلب الثاني: تعريف التأمين.....
10	المطلب الثالث: المبادئ القانونية للتأمين.....
12	المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتأمين.....
16	المبحث الثاني: التقسيمات الرئيسية للتأمين.....
16	المطلب الأول: التأمين من حيث الموضوع و طبيعة الغرض.....
17	المطلب الثاني: التأمين من حيث محل العقد و المنتفع به.....
18	المطلب الثالث: التأمين من حيث الشكل و مشروعيته.....
19	المبحث الثالث: عقد التأمين وإعادة التأمين التجاري.....
19	المطلب الأول: عقد التأمين.....
22	المطلب الثاني: عناصر عقد التأمين.....
25	المطلب الثالث: عقد إعادة التأمين.....
28	المبحث الرابع: التأمين التكافلي.....
28	المطلب الأول: أساسيات حول التأمين التكافلي.....
31	المطلب الثاني: عقد التأمين وإعادة التأمين التكافلي.....
34	المطلب الثالث: التأمين التكافلي (التقسيمات وشركاته).....
36	المطلب الرابع: الفرق بين التأمين التكافلي و التأمين التجاري.....
38	خلاصة.....
67-39	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي.....
40	تمهيد.....
41	المبحث الأول: أساسيات النمو الاقتصادي.....
41	المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.....
42	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.....

فهرس المحتويات

43	المطلب الثالث:مراحل النمو الاقتصادي و طرق قياسه.....
45	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية.....
45	المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وخصائصها.....
46	المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية و معايير قياسها.....
47	المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.....
49	المبحث الثالث: أهم نظريات النمو الاقتصادي.....
49	المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك.....
52	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الماركسيين.....
53	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند الكينزيين.....
54	المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الداخلية (الحديثة).....
55	المبحث الرابع: بعض نماذج النمو الاقتصادي.....
55	المطلب الأول: النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي (نموذج هارود-دومار).....
58	المطلب الثاني: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي (نموذج سولو).....
60	المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي (الذاتي).....
67	خلاصة.....
110-68	الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر.....
69	تمهيد.....
70	المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر.....
70	المطلب الأول: التأمين في الفترة الاستعمارية.....
71	المطلب الثاني: التأمين خلال الفترة 1962-1989(مرحلة التأمين والتخصص)
72	المطلب الثالث: التأمين بعد 1989.....
74	المبحث الثاني: بنية قطاع التأمين في الجزائر.....
74	المطلب الأول: هيئات تأطير و مراقبة قطاع التأمين في الجزائر.....
78	المطلب الثاني: شركات ووسطاء التأمين النشطين في قطاع التأمين الجزائري.....
83	المطلب الثالث: أهم منتجات التأمين.....
85	المبحث الثالث: تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر.....
85	المطلب الأول: إنتاج التأمين في القطاع.....
95	المطلب الثاني: التعويضات المدفوعة في القطاع.....
103	المطلب الثالث: توظيفات القطاع.....
105	المبحث الرابع: قطاع التأمين في الجزائر بين التحديات ومتطلبات التطوير.....
105	المطلب الأول: العوائق التي تواجه قطاع التأمين في الجزائر.....
107	المطلب الثاني: الحلول ومتطلبات تطوير قطاع التأمين في الجزائر.....
110	خلاصة.....
163-111	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
112	تمهيد.....

فهرس المحتويات

113	المبحث الأول: دور ومكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري.....
113	المطلب الأول: مساهمة إنتاج التأمين في الاقتصاد الوطني.....
116	المطلب الثاني: حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على التأمين (كثافة التأمين).....
118	المطلب الثالث: أهم مؤشرات أداء قطاع التأمين الجزائري.....
122	المبحث الثاني: تموقع قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي.....
122	المطلب الأول: إنتاج التأمين المحقق على مستوى العالم.....
125	المطلب الثاني: تموقع قطاع التأمين الجزائري على مستوى العالم من حيث إنتاج التأمين المحقق خلال الفترة 2015-2019.....
126	المطلب الثالث: مقارنة مؤشري معدل الاختراق و كثافة التأمين(إنفاق الفرد على التأمين) في الجزائر بنظريهم في دول العالم.....
129	المبحث الثالث: تطور النمو الاقتصادي و أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.....
129	المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.....
133	المطلب الثاني: تطور التشغيل في الجزائر.....
135	المطلب الثالث: تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.....
140	المبحث الرابع: تقدير أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019.....
140	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج و الشكل الرياضي الخاص به.....
141	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....
152	المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة و اختبار صلاحيته.....
158	المطلب الرابع: التحليل الديناميكي للنموذج المقدر (1) VAR.....
163	خلاصة.....
164	خاتمة.....
170	قائمة المراجع.....
180	الملاحق.....

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الشكل رقم
87	تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019	01
94	إنتاج التأمين حسب الفروع خلال الفترة 1991-2019 على أساس المتوسط	02
96	تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019	03
102	التعويضات المدفوعة في القطاع حسب الفروع خلال الفترة 1991-2019 على أساس المتوسط	04
104	تطور توظيفات قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019	05
114	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل الاختراق خلال الفترة 1991-2019	06
117	تطور عدد السكان وكثافة التأمين خلال الفترة 1991-2019	07
122	تطور إنتاج التأمين العالمي (الحياة، غير الحياة) خلال الفترة 2015-2019	08
124	توزيع إنتاج التأمين العالمي حسب المناطق لسنة 2019	09
131	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1991-2019	10
132	تطور نسب النمو الاقتصادي الحقيقي المحققة حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2019	11
134	تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2019	12
142	التمثيل البياني لسلسلة الناتج الداخلي الخام (LPIB) عند المستوى	13
142	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة الناتج الداخلي الخام (LPIB) عند المستوى	14
145	التمثيل البياني لسلسلة إنتاج التأمين (LPA) عند المستوى	15
146	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة إنتاج التأمين (LPA) عند المستوى	16
147	التمثيل البياني لسلسلة الادخار المحلي (LS) عند المستوى	17
148	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة الادخار المحلي (LS) عند المستوى	18
150	التمثيل البياني لسلسلة معدل التضخم (LINF) عند المستوى	19
150	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة معدل التضخم (LINF) عند المستوى	20

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الجدول رقم
78	شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري قبل صدور القانون رقم 04/06	01
80	شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري بعد صدور القانون رقم 04/06	02
82	توزيع الوكلاء العامون للتأمين حسب الشركات	03
85	تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019	04
88	تطور إنتاج شركات التأمين العمومي خلال الفترة 1991-2019	05
90	تطور إنتاج شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 1991-2019	06
91	تطور إنتاج التعاضديات خلال الفترة 1991-2019	07
93	تطور إنتاج التأمين حسب الفروع خلال الفترة 1991-2019	08
95	تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019	09
97	تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية خلال الفترة 1991-2019	10
98	تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات الخاصة خلال الفترة 1991-2019	11
100	تطور التعويضات المدفوعة من طرف التعاضديات خلال الفترة 1991-2019	12
101	تطور التعويضات المدفوعة في القطاع حسب الفروع خلال الفترة 1991-2019	13
103	توظيفات قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019	14
113	تطور معدل الاختراق خلال الفترة 1991-2019	15
116	تطور كثافة التأمين خلال الفترة 1991-2019	16
119	تطور هامش الملاءة لشركات التأمين (قطاع التأمين) خلال الفترة 2010-2019	17
120	تطور حصة قطاع التأمين من الاستثمار الوطني خلال الفترة 2010-2019	18
121	تطور مؤشر التعويضات المدفوعة من رقم المعاملات خلال الفترة 2010-2019	19
122	تطور إنتاج التأمين العالمي (الحياة، غير الحياة) خلال الفترة 2015-2019	20
123	إنتاج التأمين العالمي حسب المناطق لسنة 2019	21

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

125	مقارنة إنتاج قطاع التأمين الجزائري بعينة من دول العالم خلال الفترة 2019-2015	22
127	تطور معدل الاختراق وكثافة التأمين في عينة من دول العالم خلال الفترة 2019-2015	23
130	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2019-1991	24
131	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي حسب القطاعات خلال الفترة 2019-2010	25
133	تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2019-1991	26
135	تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2019-2010	27
138	تطور رصيد ميزانية الدولة خلال الفترة 2019-2010	28
144	نتائج اختبار ADF و PP لسلسلة الناتج الداخلي الخام (LPIB)	29
146	نتائج اختبار ADF و PP لسلسلة إنتاج التأمين (LPA)	30
149	نتائج اختبار ADF و PP لسلسلة الادخار المحلي (LS)	31
151	نتائج اختبار ADF و PP لسلسلة الادخار المحلي (LINF)	32
153	تحديد درجة التأخير المثلى « P » لشعاع الانحدار الذاتي (VAR)	33
158	نتائج اختبار السببية لغرنجر « Granger »	37

قائمة الرموز
والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز أو المختصر	المعنى
GDP	الناتج الداخلي الخام
GNP	الناتج القومي الإجمالي
CAAR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
SAA	الشركة الوطنية للتأمين
CCR	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CAAT	الشركة الجزائرية للتأمينات
FGAS	صندوق ضمان المؤمن لهم
CSA	لجنة الإشراف على التأمينات
CNA	المجلس الوطني للتأمينات
UAR	الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين
DASS	مديرية التأمينات
BST	المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات
CASH	شركة تأمين المحروقات
CIAR	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
2A	الشركة الجزائرية للتأمينات
GAM	الشركة العامة للتأمينات المتوسطة
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
MAATEC	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية و الثقافة
AXA	شركة اكسا للتأمينات الجزائر
CAARAMA	شركة كرامة للتأمين
SAPS	شركة التأمين للتوفير والصحة
TALA	شركة التأمين على الحياة الجزائرية
AGLIC	الشركة الجزائرية للحياة
MACIR VIE	شركة مصير للحياة
ARCM	معالجة الطعون وفق التكلفة المتوسطة (assainissement des recours au coût moyen)
POP	تعداد السكان
CNR	الصندوق الوطني للتقاعد
CNAS	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

مجلس مساهمات الدولة	CPE
وكالة التنمية الاجتماعية	ADS
الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره	AADL
الصندوق الوطني للاستثمار	FNI
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام	LPIB
لوغاريتم انتاج التأمين	LPA
لوغاريتم الادخار المحلي	LS
لوغاريتم معدل التضخم	LINF
طريقة المربعات الصغرى	MCO
اختبار ديكي فولر المطور	ADF
اختبار فيلبس بيرون	PP
شعاع الانحدار الذاتي	VAR
نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	ARDL
المديرية العامة للتنبؤ والسياسات	DGPP

مقدمة

عرف التأمين منذ القدم؛ حيث كان الناس يتعاونون فيما بينهم لدحر الأخطار وتفتيتها وذلك من خلال الاشتراك فيما بينهم في تعويض الشخص المتضرر منهم. فالتأمين ظهر في أوجه عديدة والتي كانت بدايتها في البحار بين التجار، ليتطور بعدها ويشمل مختلف نواحي الحياة (التأمين ضد الحرق، تأمين ضد السرقة، تأمين المسؤولية المدنية، التأمين على الحياة... الخ)، فبحاجة الإنسان إلى الأمان والاطمئنان في حياته سواء تعلق الأمر بنفسه أو بممتلكاته دفعه إلى البحث عن ما يكفل له ذلك، ففي حالة تعرض المؤمن له إلى الخطر المؤمن منه فإن شركة التأمين ملزمة بتقديم التعويض اللازم لهم و هذا حسب عقد التأمين المبرم بين الطرفين. وفي الدول الإسلامية ظهر ما يعرف بالتأمين التكافلي، وهذا النوع من التأمين يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على أساس التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، إذ يعد السودان أول بلد إسلامي طبق التأمين التكافلي.

فمعظم دول العالم وحتى الدول المتقدمة منها تهتم اهتمام كبيرا بقطاع التأمين وتعتبره ركيزة أساسية في المنظومة المالية، وهذا نتيجة الدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التوازنات الاقتصادية، إذ أنه يساهم بنسب جد معتبرة في تشكيل الناتج الداخلي الخام للعديد من دول العالم، كما يعد قطاع التأمين مصدرا لجلب العملة الصعبة من خلال عمليات إعادة التأمين هذا ما يساعد في تحسين ميزان المدفوعات.

فالجرائر كغيرها من دول العالم عمدت على تطوير قطاع التأمين بعد الاستقلال، حيث قامت بإنشاء و تأمين العديد من شركات التأمين ، كما قامت بإصدار و سن قوانين و مراسيم لتنظيم نشاط القطاع و مختلف الفاعلين فيه، فمن بين شركات التأمين التي أسستها السلطات العمومية في البداية لممارسة مختلف عمليات التأمين على مستوى الوطن نجد كل من الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين « CAAR » و الشركة الوطنية للتأمين « SAA »، ومن أجل تحرير و فتح سوق التأمين الجزائري أمام الخواص و الأجانب قامت الدولة بإصدار الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 حيث سمح هذا الأمر بتأسيس هيئات تأطير و مراقبة خاصة بقطاع التأمين، كما سمح أيضا بدخول العديد من شركات التأمين، في حين تعد شركة ترست الجزائر أول شركة تأمين خاصة تم منحها الاعتماد بتاريخ 18 نوفمبر 1997. وفي سنة 2006 قامت الدولة الجزائرية بإصدار القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الذي أعطى بدوره ديناميكية أكثر لقطاع التأمين، حيث تم من خلال هذا القانون الفصل في نشاط شركات التأمين النشطة في القطاع، لتصبح بذلك شركات تأمين متخصصة في تأمين الأضرار و أخرى في تأمين الأشخاص. وفي سنة 2021 أصدرت الدولة الجزائرية المرسوم التنفيذي 21-81 الذي رخص لشركات التأمين بممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، كل هذه الإصلاحات و القوانين كان الهدف من ورائها هو الرقي بقطاع التأمين الجزائري و الرفع من نسبة مساهمته في الاقتصاد

مقدمة

الجزائري، و جعله كدعامة لبقية القطاعات الأخرى وذلك من خلال توفيره لرؤوس الأموال اللازمة لمختلف المشاريع الاقتصادية. نظرا لتزايد الاهتمام بقطاع التأمين في دول العالم نظير ما يحققه من نتائج إيجابية للاقتصاد (توفير رؤوس الأموال، جلب العملة الصعبة، زيادة الإنتاج... الخ)، فإنه يتبادر إلينا أن لقطاع التأمين الجزائري عدة مزايا من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه فإن الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أهمية التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟
2. ما هي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؟
3. فيما تتمثل بنية قطاع التأمين في الجزائر؟
4. ما موقع قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي؟ وهل يمكن إعطاء بعد كمي للتأمين مع النمو الاقتصادي بالاستعانة بمعطيات الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة في البحث، ارتأينا صياغة الفرضيات الآتية:

1. قطاع التأمين في الجزائر يساهم في النمو الاقتصادي.
2. يحقق قطاع التأمين في الجزائر إنتاجا متواضعا مقارنة بمثليه في دول العالم.
3. يؤثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر.
4. وجود علاقة ارتباط بين قطاع التأمين و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تتجلى فوائد الموضوع فيما يلي:

1. الإسهام في تبيان أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني وهذا نظرا لوجود نقص وفراغ كبيرين فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية و البحوث التطبيقية التي تتناول هذا الموضوع وخصوصا الدراسات القياسية.
2. التعرف على الصعوبات التي يواجهها قطاع التأمين ومتطلبات تطويره.
3. إبراز الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. عرض الجوانب النظرية للتأمين، والقوانين والقواعد المسيرة والمنظمة لقطاع التأمين في الجزائر.

2. إظهار دور ومكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الوقوف على الدور الكبير الذي تلعبه شركات التأمين عن طريق الخدمات التي تقدمها للمجتمع، والتي من خلالها تتحصل على أقساط التأمين تسمح لها بتكوين أرصدة مالية تستثمرها في مشاريع تخدم الاقتصاد الوطني.
 3. إبراز أهم مكونات قطاع التأمين وعرض متطلبات تطويره في سبيل وصوله إلى مكانة متقدمة في الاقتصاد الوطني.
 4. التطرق إلى مساهمة قطاع التأمين في تشكيل الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1991-2019.
 5. قياس وتحليل نموذج أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي وتحديد المتغيرات المؤثرة فيه.
- حدود الدراسة و مصادر البيانات:**

خصص لهذا الموضوع جانبين: مكاني وزماني، فالجانب المكاني هو دولة الجزائر وذلك بالتطرق إلى أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر. أما الجانب الزمني فهو محدد بالفترة 1991-2019، وقد اختيرت هذه الفترة نظرا للإصلاحات التي شهدتها قطاع التأمين و التي كللت بإصدار العديد من القوانين و المراسيم التنفيذية .

أما بالنسبة لمصادر البيانات، فلقد تم التركيز على معطيات وزارة المالية (مديرية التأمينات، المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)) بالإضافة إلى البيانات الإحصائية الصادرة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي، مع العلم أن البيانات المستخدمة هي معطيات سنوية.

الدراسات السابقة:

- دراسة Tong Haizhi:

«an investigation of the insurance sector's contribution to economic growth». أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة (Nebraska) الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.

حاول الباحث من خلال دراسته توضيح كيفية إسهام التأمين في النمو الاقتصادي، حيث ركز على نوعين من التأمين وهما التأمين على الممتلكات و المسؤولية ضد الغير والتأمين على الحياة، ليتوصل الباحث في النهاية إلى أن التأمين على الممتلكات و المسؤولية ضد الغير يحفز النمو الاقتصادي في الدول الأربعة التي شملتها الدراسة (الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا، ألمانيا و السويد)، في حين توصل إلى أن التأمين على الحياة يحفز النمو الاقتصادي في دولتين اثنتين، وفي الدولتين الأخرين (ألمانيا و السويد) لا يحفز النمو الاقتصادي.

- دراسة بناي مصطفى: بعنوان واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014. عالج الباحث من خلال هذه الدراسة طبيعة التأمين ودوره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى طبيعة عمل شركات التأمين ومجالات استثمارها، كما حاول الباحث أيضا التعرف على هيكل سوق التأمين الجزائري ومدى مساهمة قطاع التأمين في تطوير الاقتصاد الجزائري، وكذا التعرف على تموقع قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي. توصل الباحث إلى أن مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الناتج الداخلي الخام تبقى محدودة وأن كثافة التأمين تبقى بعيدة عن متوسط الكثافة العالمي، كما توصل أيضا إلى أن أهم مشكل يواجه قطاع التأمين في الجزائر هو غياب ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري.

- دراسة ملاخسو بيلال: بعنوان أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد مختلف الأسس النظرية للتأمين، المفاهيم والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي، وقام كذلك بدراسة سوق التأمين الجزائري، ليختتم الباحث بدراسة العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي وأثر كل منهما على الآخر. توصل الباحث إلى أن موقع سوق التأمين الجزائري لا يزال متخلف جدا مقارنة بأسواق التأمين في كل من المغرب و تونس، و أن مساهمة سوق التأمين الجزائري في الناتج المحلي الخام ضعيفة، كما توصل أيضا إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين كثافة التأمين ونصيب الفرد من الدخل الوطني في المدى القصير و لا في المدى الطويل، وعليه استنتج الباحث غياب أثر النمو الاقتصادي على سوق التأمينات الجزائري.

- دراسة Relwende Sawadogo:

« essais sur les déterminants et les conséquences macroéconomiques du développement du secteur d'assurance dans les pays en développement ».

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بالشراكة بين جامعة (Auvergne Clermont- Ferrand I، فرنسا) و جامعة (Ouaga II، بوركينا فاسو)، 2016.

حاول الباحث من خلال دراسته تحليل عوامل تطوير قطاع التأمين في البلدان النامية، حيث حاول اختبار العلاقة بين تطوير التأمين على الحياة ودخل الفرد في عينة تتكون من 20 دولة افريقية (جنوب الصحراء)، كما تطرق أيضا إلى تحليل عدم تجانس التأثير الهامشي لمستوى الدخل على تطوير التأمين على الحياة حسب جودة المؤسسات. توصل الباحث في دراسته إلى أن الزيادة في الدخل الفرد تؤدي إلى الزيادة في أقساط التأمين على الحياة، و أن التأثير الهامشي لدخل الفرد على تطوير التأمين على الحياة يعتمد على جودة البيئة

القانونية و السياسية، أما في الدراسة القياسية فقد توصل إلى أن تطوير التأمين على الحياة له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي و أن هذا التأثير يختلف باختلاف الخصائص الهيكلية للدول، كما توصل أيضا إلى أن للتأمين على الحياة تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في بلدان منطقة إفريقيا (جنوب الصحراء).

- دراسة Rudra P Pradhan , Marepalli Uday Kiran , Saurav Dash , Debaleena :Chatterjee , Danish B Zaki and Ranapratap Maradana

« development of insurance sector and economic growth : the G-20 experience » .

مقال منشور بـ south asian journal of management، المجلد 22، العدد 1، 2015. حاول الباحثون في هذه الدراسة البحث عن العلاقة طويلة الأمد بين تطوير قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في دول مجموعة العشرين للفترة 1980-2011، حيث تم استخدام في هذه الدراسة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية لغرنجر. توصل الباحثون إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه وثنائية الاتجاه بين تطوير قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في دول مجموعة العشرين.

-دراسة Abdul Latif Alhassan and Nicholas Biekpe:

« insurance market development and economic growth exploring causality in 8 selected african countries » .

مقال منشور بـ international journal of social economics، المجلد 43، العدد 3، 2016.

حاول الباحثان في هذه الدراسة التعرف على العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في 8 دول افريقية (الجزائر، الغابون، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب، نيجيريا، جنوب إفريقيا) خلال الفترة 1990-2010، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). توصلا الباحثان في تحليل السببية ضمن نموذج تصحيح الخطأ المتجه إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تطوير سوق التأمين إلى النمو الاقتصادي في 7 دول (الجزائر، الغابون، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، نيجيريا، جنوب إفريقيا)، أما فيما يخص المغرب فهناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه.

-دراسة غفصي توفيق: بعنوان تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في تطوير قطاع التأمين، مقال منشور بمجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 3، العدد 1، 2019. تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل التي تقف وراء ضعف مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، مستعينا في ذلك بدراسة ميدانية شملت عينة من العاملين في شركات التأمين بخمسة ولايات (الجزائر العاصمة، سطيف، المسيلة، الوادي، تلمسان). توصل الباحث إلى جملة من العوامل المساهمة في ضعف قطاع التأمين الجزائري، والتي من أهمها عدم ملائمة البيئة التنظيمية والقانونية للقطاع، نقص الإطار

المؤهلة في القطاع، تقليدية الخدمات التأمينية المقدمة في القطاع بالإضافة إلى الضعف في الإشهار والترويج.

- دراسة مقدم عبد الإله و قدال زين الدين: بعنوان أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 2، 2020. حاول الباحثان إظهار أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تطرقهم إلى مساهمة قطاع التأمين في الناتج الإجمالي الخام وإلى انعكاسات فتح سوق التأمين الجزائري للخواص والأجانب. توصل الباحثان إلى أن قطاع التأمين يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني، غير أن هذا التأثير ليس بالشكل الملحوظ، إذ أن مساهمة قطاع التأمين تشكل أقل من 1% من الناتج المحلي الخام.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع (كتب، بحوث، تقارير... الخ) المتعلقة بهذا النوع من المواضيع.
- عدم التجانس في الإحصائيات الصادرة من مختلف الهيئات.
- الأزمة الصحية (وباء كورونا) وما خلفته من انعكاسات سلبية.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض التطورات التي عرفها قطاع التأمين، وتقييم بعض المؤشرات الاقتصادية بالاعتماد على البيانات الإحصائية، ومن أجل الدراسة القياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام المنهج التجريبي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يتكون من متغير تابع ومتغيرات مفسرة وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews 10.

هيكلية البحث:

- يتضمن البحث أربعة فصول رئيسية، والتي تتمثل في:
- **الفصل الأول:** جاء هذا الفصل تحت عنوان مدخل للتأمين والذي تناولنا فيه ماهية التأمين، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين، كما تطرقنا فيه أيضا إلى التقسيمات الرئيسية للتأمين، بالإضافة إلى التأمين التكافلي وأوجه الاختلاف بينه وبين التأمين التجاري.
 - **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل للنمو الاقتصادي، والذي تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهم نظريات النمو الاقتصادي وكذا بعض نماذج النمو الاقتصادي.
 - **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان قطاع التأمين في الجزائر، والذي تم عرض فيه التطور التاريخي لقطاع التأمين بالإضافة إلى بنية القطاع (مكونات القطاع)، كما تم التطرق فيه أيضا إلى تحليل نشاط القطاع (إنتاج التأمين، التعويضات، التوظيفات)

خلال الفترة 1991-2019، ليتم ختام هذا الفصل بالتحديات التي يواجهها القطاع ومتطلبات تطويره.

- **الفصل الرابع:** جاء هذا الفصل تحت عنوان دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر، و الذي تم التطرق فيه إلى دور و مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال عرض كل من مساهمة إنتاج التأمين في الاقتصاد الوطني ، حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على التأمين و إلى أهم مؤشرات أداء قطاع التأمين الجزائري، ليتم التطرق بعد ذلك إلى تموقع قطاع التأمين على المستوى العالمي، ومن أجل معرفة واقع الاقتصاد الجزائري تم إبراز تطور النمو الاقتصادي و عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، و في الأخير تم بناء نموذج قياسي و ذلك بالاستعانة بمعطيات الاقتصاد الجزائري للفترة 1991-2019.

**الفصل الأول:
مدخل للتأمين**

تمهيد:

يواجه الإنسان في حياته العديد من المخاطر، منها ما أثرت على حياته ومنها ما أثرت على ممتلكاته مما دفعه إلى البحث عن أساليب وطرق لمواجهة هذه المخاطر، وهو ما ظهر جليا في بداية الأمر بين تجار البندقية حيث تعاونوا فيما بينهم لدرء المخاطر التي تعترض سفنهم وبضائعهم في عرض البحار.

إن ظهور التأمين في الحياة العامة للأفراد، من خلال حاجتهم إليه كوسيلة للحماية من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها في حياتهم سمح له بأن يلعب دورا هاما، إذ أنه لم يعد يقتصر في تعويض المتضررين من المخاطر، بل تعداه ليصبح أداة فعالة تسهم في تحريك ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. وبدوره المتعاضم في تطوير العديد من القطاعات (صناعة، زراعة، تجارة... الخ) جعله يعد أفضل وأحسن وسيلة مساعدة لزيادة الإنتاج وهذا من خلال تغطيته لمختلف المخاطر أثناء العملية الإنتاجية وتسهيله لعملية إعادة بناء المشاريع في حالة تعرضها للأخطار في وقت قصير، كما أنه يعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي وهذا بتشجيع الاستثمار في المشاريع ذات الطاقة الإنتاجية العالية مما يسهم في توفير مناصب عمل وبالتالي القضاء على البطالة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسة تطرقنا فيها إلى أهم المبادئ الأساسية الخاصة بالتأمين.

- المبحث الأول: ماهية التأمين.
- المبحث الثاني: التقسيمات الرئيسية للتأمين.
- المبحث الثالث: عقد التأمين وإعادة التأمين التجاري.
- المبحث الرابع: التأمين التكافلي.

المبحث الأول: ماهية التأمين

يعد التأمين من أهم متطلبات العصر، نظرا لما له من فوائد تعود بالنفع العام على الأفراد والدولة، فهو يوفر لهم الإحساس بالأمن والطمأنينة، من خلال تغطيته لمختلف الأخطار التي يمكن أن تصيبهم في ممتلكاتهم وفي أنفسهم، في هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهم المبادئ الأساسية الخاصة بالتأمين وهذا بعرض نشأته وتطوره ومختلف تعاريفه، بالإضافة إلى عرض مبادئه القانونية والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين.

المطلب الأول: لمحة تاريخية للتأمين

يتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة التأمين وتطوره على المستوى العالمي ثم على مستوى الوطن العربي، ويتم عرض كل هذا على النحو التالي:

أولاً: التأمين عالمياً

المعروف تاريخياً أن التأمين بدأ في نطاق التأمين البحري في القرن السادس عشر الميلادي و ذلك بسبب المخاطر التي كانت تتعرض لها السفن في البحار وهي محملة بمختلف البضائع، وأنه حين بدأ نشأ تعاونياً بين تجار البندقية عندما تعاونوا على دفع أخطار البحار على السفن و البضائع ثم على الأنفس، وكانوا في مجموعهم هم المستأمنين والمؤمنين معاً، وهكذا ظهر ما يعرف باسم بوالص التأمين التي كان صاحب البضاعة يدفع بموجبها قسطاً معيناً على أنه في حالة تلف البضائع يقبض مبلغاً محدداً وكان كما ذكرنا في أول الأمر تعاونياً محدوداً ثم سرعان ما وجد الناس أن الفكرة لها قسط من الربح الوافر وخاصة اليهود الذين استولوا على الاقتصاد بعد عصر تجار البندقية حيث حولوه تماماً عن معناه التعاوني إلى معنى استغلالي واضح، فاتسع مجال التأمين ليشمل كافة نواحي الحياة معتمداً في ذلك على القلق الدائم الذي ينتاب الناس حول مستقبلهم فشمّل التأمين على السيارات وكافة الآليات والمحلات التجارية والبيوت والحياة نفسها حتى وصل إلى حد التأمين على احتفاظ السياسيين بمراكزهم السياسية، والمغنيين على حناجرهم الذهبية، واللاعبين على أرجلهم¹.

شهد التأمين البحري بداياته في إيطاليا، في نهاية القرن الثالث عشر وفي القرنين الثالث عشر والرابع عشر، صار التجار يبرمون عقود التأمين كنشاط عرضي لنشاطهم التجاري الأساس، ثم انتقل التأمين من إيطاليا إلى مناطق القارة الأوروبية وفي مقدمتها إنجلترا، لقد جاء انتقال الممارسات التأمينية إلى إنجلترا على يد التجار الإيطاليين الذين أطلق عليهم اسم (اللومبارديين) بحكم تواجدهم وتعاملهم التجاري في شارع (lombard street)، وقد سيطر التجار اللومبارديون على الشؤون التجارية والمالية في إنجلترا خلال القرن الخامس عشر، والجدير بالذكر أن التأمين البحري كان يمارس في

¹ أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الأسكندري، راجعه وقدم له الدكتور محمد الزحيلي، التأمين أنواعه المعاصرة، دار العصماء، الطبعة الأولى، سوريا، 2009، صفحة 24.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

تلك المرحلة من قبل الأفراد، إذ لم تكن قد تكونت بعد شركات متخصصة تنهض بهذه المهمة، وكان صاحب السفينة الذي يسعى إلى التأمين على سفينته، يعد قسيمة تحتوي على معلومات عن السفينة وحمولتها ورحلتها البحرية وما شابه ذلك، وكان الأشخاص الذين يقبلون حصصاً من الخطر، يسجلون أسماءهم ويوقعون تحت ديباجة الاتفاق، أي في أسفل القسيمة، فكان أصحاب السفن والتجار من طالبي التأمين يلتقون مع مكنتبي التأمين في مقاهي لندن، لعقد صفقاتهم التأمينية، واحد من هذه المقاهي كان يعود لرجل يدعى ادوارد لويد، وأصبح هذا المقهى ملتقى مركزي لهذه المجاميع، وذلك لأن صاحب المقهى بهدف استقطاب المزيد من الزبائن راح يهيئ بعض المستلزمات لإبرام الصفقات التأمينية (الورق، الأقلام، الحبر...)، وفي وقت لاحق صار يجمع المعلومات عن السفن والرحلات البحرية ويوفرها إلى المعنيين، ومن المرجح أن هذه الخدمات كانت تقدم لقاء مكافأة معينة، لم توثق بدقة بداية مبادرة ادوارد لويد هذه، ولكن ما هو ثابت أن هذا المقهى اشتهر بالممارسات التأمينية عام 1688، وعندما ضاق المقهى بالرواد المتزايدين، انتقل إلى موقع جديد أوسع في الحارة المالية، وفي عام 1734 بادر المقهى إلى إصدار نشرة لويدز الشهيرة، وتطورت هذه الممارسات وتمخض عنها تشكيل هيئة لتصنيف السفن تتولى الإشراف والرقابة على السفن تحت الإنشاء، وتتابع رحلاتها للوقوف على مستوى متانتها وتمتعها بأصول وقواعد والسلامة¹.

فالتأمين البري تبع التأمين البحري متأخراً وكان أول أنواع هذا التأمين ظهوراً هو التأمين ضد الحريق، ظهر هذا النظام إثر حريق لندن في عام 1666 م إذ كان للخسائر الكبيرة التي تمت بسبب هذا الحريق، والتي خربت 85% من منازل المدينة أثرها في التفكير في نظام التأمين ضد الحريق عن طريق تكوين جمعيات تعاونية في بداية الأمر تحولت فيما بعد إلى شركات متخصصة انتشرت في عدد من الدول الأخرى ثم ظهر بعد ذلك التأمين على الحياة وكان في أول الأمر يعد عملاً منافياً للأخلاق حتى اصدر لويس الرابع عشر في فرنسا قراراً بمنعه عام 1681م وكذلك لم يقرره أنذاك الفقهاء الفرنسيون مثل بوتييه وغيره، ومع ذلك ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ هذا النوع من التأمين في الانتشار وإن كان قد سبق تطبيقه قبل ذلك التاريخ في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ثم استتبع ذلك تقدم وسائل المواصلات وما نجم عن ذلك من حوادث مما أدى إلى ظهور نظام التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات وانتشر كذلك نظام التأمين ضد المسؤولية عن الحوادث التي تقع للعمال في الصناعة حيث يقوم أصحاب

¹ سليم علي الورد، إدارة الخطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقي (مصباح كمال)، طبعة الكترونية، العراق، 2016، صفحة 87.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

الأعمال بالتأمين ضد مسؤوليتهم عن الحوادث أو بتأمين عمالهم مباشرة ضد حوادث العمل¹.

وفي سنة 1778م سمح بإنشاء أول شركة للتأمين في فرنسا هي الشركة الملكية للتأمين، بعد أن مهد لإنشائها نظام تجميع الاشتراكات في اتفاقات (التونتين) التي تديرها الحكومة بنفسها، ثم ظهرت أولى شركات التأمين ضد الحرائق في فرنسا سنة 1786م، وتكونت أهم شركتين في هذا المجال، وهما (frères perrier) و (assurances contre les incendies) حيث لعبتا دورا كبيرا في الاهتمام بمكافحة الحرائق وتدعيم المطافئ، وفي سنة 1853م تكونت في كولونيا بألمانيا أول شركة مستقلة متخصصة في إعادة التأمين، وانتشرت الشركات المماثلة بعد ذلك في ألمانيا وسويسرا والنمسا وبلجيكا، حتى تأسست سنة 1880م أول شركة دولية متخصصة في إعادة التأمين وهي شركة ميونخ لإعادة التأمين².

وفي القرن العشرين ظهرت صور أخرى من نظم التأمين ضد السرقة ومن أخطار الحروب، والنقل الجوي، والمسؤولية المهنية، والمسؤولية عن الغير، والتأمين من مخاطر الاستثمارات والتأمين من مخاطر عدم تحصيل الديون، وكلها تقع في مجال المخاطر التجارية والمدنية³.

ثانيا: التأمين عربيا

تعود نشأة التأمين في العالم إلى حضارة بلاد الرافدين في العصر البابلي وإلى شريعة حمورابي، أما ظهور التأمين في الدول العربية و الذي كان مشابها لظهوره في معظم دول العالم الثالث فقد ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك من خلال إنشاء فروع وتوكيلات شركات التأمين الأجنبية التي أنشأت لتخدم أفراد الجاليات الأجنبية ولحماية ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم المستثمرة في البلدان العربية، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ ظهور شركات التأمين في العالم العربي وتحديدًا في مصر حيث تأسست أول شركة للتأمين وهي شركة التأمين الأهلية المصرية عام 1900م ومن ثم بدأ تأسيس الشركات الوطنية تباعا في الدول العربية حيث أنشأت شركة التأمين التعاوني في تونس عام 1912م وشركة التأمين العربية المحدودة في لبنان عام 1944م وشركة التأمين الملكي المغربي في المغرب عام 1949م وشركة التأمين الوطنية في العراق عام 1950م وشركة التأمين الأردنية المساهمة المحدودة في الأردن عام 1951م وشركة الضمان السورية في سوريا عام 1953م وصندوق التعويضات التعاوني للتأمين على المركبات في البحرين عام 1954م وشركة الكويت للتأمين عام 1960م والشركة السودانية للتأمين

¹ أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الأسكندري، مرجع سابق ذكره، صفحة 28.

² أبو مجد حرك، من أجل تأمين إسلامي معاصر، دار الهدى، الطبعة الأولى، مصر، 1993، صفحة 14.

³ حسين حسين شحاتة، نظم التأمين المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005، صفحة 14.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

العربات في السودان عام 1962م والشركة الجزائرية للتأمين في الجزائر عام 1963م وشركة ليبيا للتأمين في ليبيا عام 1964م وشركة قطر للتأمين في قطر عام 1964م وشركة الشارقة وشركة دبي للتأمين في الإمارات العربية المتحدة عام 1970م وشركة التأمين وإعادة التأمين الوطنية في اليمن عام 1970م والشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين في موريتانيا عام 1974م والشركة الوطنية العمانية في عمان عام 1977م كما تبنت العديد من الدول العربية منذ أواخر الخمسينات فكرة تأسيس شركات إعادة التأمين متخصصة كانت أولها الشركة المصرية لإعادة التأمين والتي أسست عام 1957م وفي عام 1960م تم تأسيس كل من الشركة المركزية لإعادة التأمين في المغرب وشركة إعادة التأمين العراقية، على مستوى آخر برزت الحاجة إلى إيجاد مظلة عربية تهدف إلى تطوير صناعة التأمين العربية وتكاملها وإلى دعم الروابط والصلات بين أسواق وهيئات التأمين وإعادة التأمين العربية وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها والتنسيق بين نشاطاتها المختلفة وتنمية صناعة التأمين العربية، حيث تأسس عام 1964م الاتحاد العام العربي للتأمين ليضم في عضويته شركات التأمين العاملة في الدول العربية وقد وصل عدد أعضائه إلى نحو 285 عضواً في عام 2010م، علماً بأن عدد شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في أسواق التأمين العربية نحو 400 شركة، أما الشكل المؤسسي لسوق التأمين العربي فقد تبلور بعد تأسيس المزيد من شركات التأمين العربية ودخول شركات أجنبية إلى الأسواق العربية وظهرت الحاجة إلى تأسيس هيئات رقابية وتشريعات لتنظيم ورقابة أعمال التأمين وتعتبر مصر أول دولة عربية تصدر قانون ينظم أعمال التأمين وكان ذلك بصدور قانون رقم 92 لسنة 1939م الذي صدر بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وبموجب القانون فقد تأسست أول هيئة رقابية رسمية في مصر عام 1939م باسم الهيئة العامة للرقابة على التأمين في مصر أما في سوريا فقد عرف التأمين عن طريق الشركات الأجنبية التي كان ينظمها قرار المفوض السامي 1926م ثم صدر مرسوم بعد الاستقلال 1949م وبعدها صدر قانون 1961م الذي أمم شركات التأمين وأضفى عليها الصبغة الوطنية ونص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات الآلية، إلى جانب التأمين التجاري وفي سبعينات القرن الماضي ظهر التأمين التكافلي والذي يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث بدأت تجربة التطبيق الفعلي للتأمين (التكافلي) الإسلامي في السودان لأول مرة في العالم الإسلامي، بتأسيس أول شركة عام 1979م ويعتبر تزايد عدد شركات التأمين التكافلي دليلاً على تزايد الطلب على أنشطتها في السوق حيث وصل عدد شركات التأمين التكافلي في سوق التأمين العربي عام 2009م إلى 105 شركة وشهد هذا النوع من التأمين نمواً متزايداً خلال السنوات الماضية¹.

¹ سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، صفحة 17.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

ظهر التأمين التجاري بصورته الحديثة في مصر بفروعه المختلفة لخدمة أفراد الجاليات الأجنبية في القرن التاسع عشر، وقامت بذلك فروع وتوكيلات لشركات تأمين أجنبية مختلفة الجنسية، حيث بلغ عددها 123 فرعاً حتى عام 1955م، ولم يقدم المصريون على طلب التأمين لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، حتى أوائل القرن العشرين، حيث انتشر الوعي التأميني لدى المصريين وتمت وتطورت الحياة الاقتصادية بظهور وتطور المشروعات الصناعية والتجارية حتى بلغ عدد شركات التأمين المصرية عام 1955م إثني عشر شركة، بدأت بإنشاء شركة التأمين الأهلية بمدينة الإسكندرية عام 1900م، ولكنه بسبب العدوان على مصر عام 1956م، وتدعيماً للاقتصاد المصري، ومساندة لشركات التأمين المصرية، اتخذت الحكومة المصرية عام 1957م إجراءات من شأنها إيقاف إعادة تسجيل بعض الشركات والفروع البريطانية والفرنسية والاسترالية وجماعة اللويدز للتأمين، وتمصير باقي الهيئات الأجنبية للتأمين وفي عام 1961م تم تأميم جميع شركات التأمين، تلى ذلك عملية إدماج لشركات التأمين المؤممة حيث أصبحت ثلاث شركات تأمين مباشرة (مصر للتأمين، والشرق للتأمين، والأهلية للتأمين)، هذا بجانب شركة مصر لإعادة التأمين، ولكنه نظراً لازدهار الحياة الاقتصادية في مصر، نتيجة لتبني الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات، فقد ظهرت شركات التأمين الخاصة في مصر حيث أنشئت في السنوات الأخيرة شركات قناة السويس والمهندس والدلتا للتأمين... الخ¹.

بدأ التأمين في الجزائر نتيجة جلب المستعمر الفرنسي المستوطنين وزيادة معاملاتهم فأزداد الطلب على التأمين من المخاطر التي تصيب الفرد وأملاكه لذلك عملت فرنسا على إنشاء وكالات تأمين فرنسية ونظمت عملية التأمين في الجزائر بوضع نصوص قانونية من بينها المرسوم التشريعي عام 1939م والمتعلق بمحاسبة التأمينات وقانون التأمين على المؤسسات الاستشفائية العمومية وقانون التأمين الاجتماعي عام 1943م، والقانون الصادر في عام 1946م الخاص بتأمين بعض الشركات الخاصة بالتأمين وصناعة التأمين، في عام 1947م أصدرت فرنسا عدة نصوص تشريعية منها مرسوم خاص بتنظيم الإدارة العامة لمراقبة شركات التأمين وفي عام 1958م صدر قانون التأمين الإلزامي على السيارة وتعرضت نصوص هذه القرارات أكثر من مرة إلى التعديل وذلك خلال مرحلة احتلال فرنسا للبلاد، في عام 1963م وبعد استقلال الجزائر صدر قانون رقم 63/167 لتنظيم قطاع التأمين في الجزائر وتم إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين حيث كانت المؤسسات الوطنية ملزمة بوضع 10% من محفظتها لديها، وفي نفس العام تأسست الشركة الوطنية للتأمين وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية ثم تم تأميمها عام 1966م، في عام 1964م تم

¹ إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، ميادى التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2006، صفحة 52.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

تأسس الشركة التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة ويقتصر نشاطها على ممارسة عملية تأمين السيارات والأخطار المتعلقة لهؤلاء العمال، في عام 1972م تأسس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و ذلك لمزاولة عمليات التأمين التعاوني، بعد عام 1995م ظهرت عدة شركات تأمين خاصة إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية وسمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وفي عام 1997م تأسست شركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين وهي شركة ذات أسهم برأسمال مشترك (جزائري، بحريني، قطري) قدره 1,8 مليار دينار جزائري، في عام 1998م تأسست الشركة الجزائرية للتأمين لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، في عام 2001م تأسست شركة البركة والإمعان برأسمال قدره 480 مليون دينار جزائري وشركة الريان للتأمين برأسمال مشترك بين الجزائر وقطر (27% للجزائر والباقي لقطر) وشركة العامة للتأمين المتوسطة برأسمال وطني قدره 500 مليون دينار جزائري والشركة العابرة للقارات للتأمين وإعادة التأمين¹.

المطلب الثاني: تعريف التأمين

قدم العديد من الباحثين والعلماء تعاريف خاص بالتأمين، وهذا حسب وجهة نظرهم للتأمين، فمنهم من قدم تعاريف اقتصادية، رياضية، وأخرى قانونية، بالإضافة إلى ذلك فإن التأمين يركز على مجموعة من العناصر كالمؤمن (شركة التأمين)، المؤمن لهم، المستفيد... الخ.

من بين التعاريف نذكر ما يلي:

1. **التأمين لغة:** التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، كما يعني الضمان والقدرة على درء الأخطار².
2. **التأمين اصطلاحاً:** هو إعطاء الأمن، ذلك أن التأمين نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي³.
3. **تعريف الرياضيين والاقتصاديين**

يعرف فريدمان وسافاج التأمين في مقالتهما "تحليل المنفعة في حالة المفاضلة بين الاختيارات البديلة ذات المخاطر" كما يلي: «الفرد الذي يشتري تأمينات من الحريق على منزل يمتلكه يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلاً من أن يبقى متحملاً خليطاً من احتمال صغير لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله) واحتمال كبير ألا يخسر شيئاً. ذلك بمعنى أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد»⁴.

¹ سالم رشدي سيد، مرجع سابق ذكره، صفحة 28.

² عبد أحمد علي العامري، إدارة الخطر والتأمين، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الأولى، اليمن، 2014، صفحة 72.

³ المرجع نفسه، صفحة 72.

⁴ سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، مصر، 1974، صفحة 86.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

ويعرف أيضا بأنه: «نظام جماعي لتقليل الخطر، عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة للخطر، بحيث تصبح الخسائر الفردية، التي قد تحل بهم، قابلة للتحديد. وبعد ذلك، يتم تقسيم هذه الخسائر المتوقعة على أساس نسبي، بين جميع المشتركين في النظام»¹.

4. تعريف القانونيين للتأمين

الفقرة الأولى من المادة 983 من القانون المدني العراقي تعرف التأمين بأنه: «عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن»².

فالعلامة عبد الرزاق السنهوري في الوسيط يعرف التأمين على أنه «تعاون منظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من المعرضين لنوع من الخطر، حتى إذا وقع على بعضهم كانوا جميعا متعاونين على تحمله بتضحية قليلة من كل منهم هي قسط التأمين»³.

و المادة 747 من القانون المدني المصري تعرف التأمين بأنه: «عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا مرتبا، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير قسط، أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن» .

وعليه فإن التأمين هو عبارة عن اتفاق بين طرفين، المؤمن وطالب التأمين (المؤمن له)، حيث يقوم بموجب هذا الاتفاق المؤمن بتوفير الأمان للشخص طالب التأمين وهذا بمقابل مبلغ من المال (قسط التأمين)، في مقابل ذلك وفي حالة وقوع الخطر فغن المؤمن يدفع مقابل ذلك للمؤمن له مبلغ من المال يسمى بالتعويض. فالتأمين يعتمد على العمليات الحسابية والإحصائية من أجل تحديد كل من قسط التأمين ومبلغ التعويض.

¹ رفيق يونس المصري، الخطر والتأمين "هل التأمين التجاري جائز شرعا"، دار القلم، الطبعة الأولى، سوريا، 2001، صفحة 34.

² يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، صفحة 49.

³ أبو مجد حرك، مرجع سابق ذكره، صفحة 18.

المطلب الثالث: المبادئ القانونية للتأمين

تتوقف العملية التأمينية على مجموعة من المبادئ القانونية، تميزها عن باقي العقود، والتي على أساسها يشترط التزام كل من المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له بما تقتضيه هذه المبادئ.

1. المبادئ القانونية للتأمين

تخضع عقود التأمين في مجملها إلى مجموعة من المبادئ القانونية تميزها عن بقية العقود الأخرى، والتي نلخصها فيما يلي:

أ. مبدأ المصلحة التأمينية

وهي العلاقة القانونية المادية المشروعة التي تربط بين المؤمن له والشئ موضوع التأمين بحيث إذا تحقق الخطر للشئ موضوع التأمين يكون المؤمن له في وضع المتضرر وإذا لم يتحقق الخطر يكون المؤمن له في وضع المستفيد، وبموجب هذا المبدأ لا يجوز لأي شخص أن يطلب التأمين على ممتلكات مملوكة لغيره من الأشخاص لأن هذا الطلب يكون غير مشروع أصلاً لانتفاء وعدم وجود المنفعة المادية، ولأن مثل هذه الأمور تزيد من فرص وقوع الحوادث والخسائر بشكل واضح¹.

ب. مبدأ منتهى حسن النية

ويعني ذلك المبدأ إلزام المؤمن له بأن يدلي للمؤمن بكل الحقائق والمعلومات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن ضده والتي لو كان المؤمن قد عرفها وقت التعاقد فإنها قد تؤثر على قراره الخاص بقبول أو رفض التأمين أو في قراره بالتسعير أو تحديد التغطية التأمينية².

ج. مبدأ السبب القريب

يقصد بالسبب القريب السبب المباشر أو السبب الفعال الذي أدى إلى وقوع الخسارة أو الذي يكون قادراً على بدء سلسلة من الحوادث المتصلة تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسارة بدون تدخل أي مؤثر آخر مستقل، ومن الجدير بالذكر هنا أن المقصود بالسبب القريب ليس الأقرب زماناً أو مكاناً بل المقصود السبب المتسبب أي العلاقة المباشرة مع الخطر المؤمن منه³.

د. مبدأ التعويض

يرتبط مبدأ التعويض ارتباطاً وثيقاً بمبدأ المصلحة التأمينية، فبينما يتعلق مبدأ المصلحة التأمينية باستحقاق المؤمن له التعويض، نتيجة تكبده الخسارة، نجد أن مبدأ

¹ السباعي محمد الفقي، مبادئ نظرية الخطر والتأمين، الزعيم للخدمات المكتبية " مكتبة 10 - جامعة القاهرة.-"، مصر، 2016-2017، صفحة 283.

² محمد الصيرفي، رياضيات التأمين، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005، صفحة 40.

³ عبد أحمد علي العامري، مرجع سابق ذكره، صفحة 100.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

التعويض ينصب على قياس هذه الخسارة، ومدى استحقاق المؤمن له من تعويض، ويفيد مبدأ التعويض بأنه لا يحق للمؤمن له الحصول على تعويض يزيد على الخسارة الفعلية التي يتكبدها جراء تعرضه لحادث مؤمن ضده، فإذا كان مبلغ التأمين المدرج في وثيقة التأمين يزيد على القيمة الفعلية للأموال المؤمن عليها وقت حصول الحادث، لا يحق للمؤمن له المطالبة بتعويض يزيد على القيمة الفعلية للأموال وقت حصول الحادث¹.

هـ. مبدأ المشاركة في التأمين

يحكم هذا الشرط الخطوات الواجب إتباعها عندما تكون هناك أكثر من وثيقة تأمين واحدة سارية المفعول وقت الضرر تغطي نفس الخطر وعلى ذات الأموال ولنفس المصلحة، حيث تتحدد مسؤولية الشركة في مثل هذه الحالات بحدود لا تتجاوز حصتها النسبية من الضرر التي تتمثل بنسبة مبلغ التأمين لكل وثيقة إلى مجموع مبالغ التأمين لكافة الوثائق المشاركة في هذا التأمين، هذا على افتراض أن التأمين قد تم بكامل قيمة الأموال أو يزيد على ذلك، أما إذا كانت هناك حالة تأمين ناقص بعد جمع مبالغ التأمين لكافة الوثائق فإن حصة كل وثيقة مشاركة في هذا التأمين تكون متناسبة مع مبلغ التأمين لهذه الوثيقة إلى مجموع القيمة الفعلية للأموال وقت الحادث (وليس مجموع مبالغ التأمين)، أما الفرق فيتحمله المؤمن له حيث يشارك في تحمل الضرر الجزئي وكأنه شركة تأمين أخرى مشاركة².

و. مبدأ الحلول في الحقوق

إذا كان للمؤمن له الحق في أن يرجع على الغير ليحصل منه على تعويض عن خسائر مغطاة بوثيقة تأمين فإن المؤمن يحل قانوناً محل المؤمن له بما دفعه من تعويض و القصد من ذلك ألا يحصل المؤمن له على أكثر مما يستحقه من تعويض مرة من المتسبب في وقوع الحادث و مرة من المؤمن³.
في المقابل، فإن لمبدأ الحلول علاقة وثيقة بمبدأ التعويض إذ أنه لا يمكن تطبيقه بدون وجود مبدأ التعويض.

¹ سليم علي الوردى، مرجع سابق ذكره، صفحة 100، (بتصرف).
² منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين، مكتبة التأمين العراقي (مصباح كمال)، طبعة الكترونية (الطبعة الأولى)، العراق، 2014، صفحة 24، (بتصرف).
³ محمد الصيرفي، مرجع سابق ذكره، صفحة 45.

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

تتجلى مكانة التأمين من خلال أهميته لدى مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعتبر وسيلة حماية للأفراد والمنشآت الاقتصادية، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهمية التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: أهمية التأمين في الحياة الاقتصادية

التأمين هو خدمة حماية تسمح للوكيل الاقتصادي بالتعويض عن الخسائر المتصلة بتحقيق حدث مستقبلي¹، وعليه يعتبر التأمين أداة فعالة في الاقتصاد وهذا من خلال مختلف الأدوار التي يؤديها، والتي نلخصها فيما يلي:

1. التأمين أداة للادخار:

عند حلول الأجل أو تحقق الخطر المؤمن منه، يلتزم المؤمن بأن يدفع للمؤمن له مبلغ التأمين، ويؤدي هذا المبلغ من مجموع الأقساط التي قام المؤمن لهم بدفعها، ومن هذه الناحية يعتبر التأمين نوعاً من الادخار، وبالتحديد ادخاراً إجبارياً، حيث يلتزم فيه المؤمن له بأن يقطع جزءاً صغيراً وبصفة دورية من دخله، يؤدي للمؤمن، مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند استحقاقه، فرووس الأموال التي تتكون لدى شركات التأمين من مجموع أقساط المؤمن لهم لها أهميتها بالنسبة للمؤمن لهم وكذلك بالنسبة للاقتصاد القومي، فبالنسبة للمؤمن لهم تمثل هذه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين ضماناً لاستيفاء حقوقهم من قبل هذه الشركات، و لذلك يلزم القانون شركات التأمين بتكوين احتياطات لديها تمثل إحدى ضمانات الوفاء بالتزاماتها، وتقوم شركات التأمين باستثمار ذلك الاحتياطي، بما يحقق في النهاية مصلحة المؤمن لهم، أما على مستوى الاقتصاد القومي، تلعب رؤوس الأموال التي تتكون لدى شركات التأمين دوراً هاماً في تنميته وازدهاره، فشركات التأمين تزود الاقتصاد القومي برؤوس الأموال التي تتكون لديها وذلك باستثمارها في المشروعات التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع، كما يمكن إعطاء هذه الأموال للدولة أو للأشخاص العامة في شكل قروض تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية².

2. المحافظة على الثروة الوطنية

لا يقتصر أمر التأمين على تعويض الخسارة عند وقوعها فحسب بل نجد أن هيئات التأمين تلعب دوراً كبيراً لحفظ الثروة المستغلة ففي تأمين إصابات العمل مثلاً نجد أن هيئات التأمين عن طريق الإحصائيات التي تعدها للإصابات التي تحدث للعمال تقف على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى وقوع تلك الإصابات وتقوم بإرشاد أصحاب الأعمال والتعاون معهم على إزالة مسببات هذه الإصابات وكذلك في التأمين ضد السرقة تقوم هيئة

¹ Philippe trainar et Patrick thourot, gestion de l'entreprise d'assurance, dunod, paris, France, 2017, pg 3.

² حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، صفحة 55.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

التأمين بواسطة مفتشيها بإرشاد المؤمن لهم إلى كل ما من شأنه تقليل احتمال الخطر وكذلك الحال في التأمين من الحريق حيث نجد أن هيئات التأمين تخفض فئات الأسعار في حالة ما إذا كان المكان المؤمن عليه مجهزا بأجهزة إطفاء الحريق كما ترفع تلك الفئات في حالة وجود كل ما يؤدي إلى زيادة احتمال تحقيق الخطر¹.

3. المساهمة في زيادة الإنتاج

إن وجود التأمين يشجع الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين استثمارية جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين، حيث أن عملية التأمين ستوفر لهؤلاء أجواء استثمارية عن طريق تخفيض درجة (عدم التأكد) والتي تولد لدى المستثمر جوا من القلق والخوف على ضياع ثروته، ذلك أن التأمين يحقق ضمانا ضد الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبهم نتيجة وقوع الخطر، وبدل أن يجمد المستثمرون جزءا من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة فإنهم يدفعون قسطا معيناً لشركة التأمين مقابل تعويض الشركة عن الخسائر المتوقعة².

4. التأمين يساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي

يعتبر التأمين من العوامل التي تساعد على إعادة توازن الاقتصاد، ذلك أنه وفي حالة التضخم يمكن التوسع في التأمينات الإجبارية وخاصة التأمينات الاجتماعية، وذلك لامتناع (سحب) السيولة النقدية المتداولة بين أيدي الناس، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض ميولهم الاستهلاكي وبالتالي المساهمة في خفض مستوى التضخم، أما في حالة الكساد فيمكن للدولة أن تسن قوانين تزيد من تعويضات المرضى والعجز والبطالة، وذلك لزيادة السيولة النقدية وبالتالي زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع³.

5. المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة

يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات، وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيها عمليات متعددة منها⁴:

- أ. أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية، أو تحول إليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج.
- ب. تسير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين في الخارج.
- ج. العمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج، أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل.

¹ عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2008، صفحة 63.

² هاني جزاع أرتيمة وسامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين " منظور إداري كمي وإسلامي "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، صفحة 97.

³ المرجع نفسه، صفحة 100.

⁴ طارق قندوز (أبو مازن)، الخطر والتأمين "مدخل أجهزة الإشراف والرقابة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، صفحة 134.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

د. تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية إلى مراكز رئيسية في الخارج، أو التحويل باتجاه الداخل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبية.

6. المساهمة في التخفيف من الضغوط التضخمية

يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة وهذا من خلال¹:

أ. الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الأموال التي كانت ستنتفق.

ب. يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

7. يساهم في توفير مناصب العمل

تمثل هيئات التأمين قطاعا اقتصاديا هاما يستوعب عددا كبيرا من الأيدي العاملة مما يؤدي إلى رفع نسبة العمالة في المجتمع حيث أن حقل التأمين من الحقول الغنية التي يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في المحافظة على مستوى معين من العمالة ومحاربة البطالة بما يتيح من فرص عمل لكثيرين، أيضا النمو والتطور المستمر لهيئات التأمين نمو مماثل في قدرتها على استيعاب عدد أكبر من الأيدي العاملة².

ثانيا: أهمية التأمين في الحياة الاجتماعية

تتجلى أهمية التأمين في الحياة الاجتماعية فيما يلي:

1. تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث³

إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفيزات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته... وهكذا نجد التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه مجتمعه.

¹ زروقي ابراهيم وبدري عبد المجيد، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير - تجارب الدول-، بعنوان دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني "دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، جامعة حسنية بن بو علي بالشلف، 03-04 ديسمبر 2012.

² سالم رشدي سيد، مرجع سابق ذكره، صفحة 88.

³ ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضاته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003، صفحة 84.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

وفي الجانب الآخر نجد أن شركات التأمين وهيئات التأمين تعمل من جانبها بأعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على زيادة حدوثها إن هي حدثت، وذلك تمهيدا للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار ومن ثم مدى انتشارها، وبالطبع يعود ذلك بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على أفراد المجتمع، فمثلا نجد أن شركات التأمين تقوم بدراسة أسباب حوادث السيارات وتعمل من جانبها على نشر التعليمات وإقامة الوسائل التي تقلل من تحقق مثل هذه الحوادث.

كما أن هيئات التأمين تعمل من جانبها بإعداد الدراسات عن مسببات حوادث العمل بالمصانع ومن ثم توصي بإتباع أنسب الوسائل لمنع هذه الإصابات أو للحد منها ومن ثم الخسائر الناتجة عنها بين مجتمع العمال وهكذا، كما نود أن نشير أن مثل هذه الجهود من شركات أو هيئات التأمين للعمل على تقليل الحوادث لا يعود بالفائدة عليها أو على المؤمن عليهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

2. التأمين يبعث الأمان للمؤمن عليهم¹

من أبرز وظائف التأمين أنه يقدم للإنسان المؤمن له الأمان الذي يرغب في الحصول عليه ضد ما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو في ماله، والذي تدفعه إليه غريزته الأساسية. وهذا الأمان الذي يكلفه التأمين يوجد في كافة أنواعه، سواء في التأمين من الأضرار أو تأمين الأشخاص. ففي التأمين من الأضرار يؤمن له ضد الأخطار التي قد تصيبه في ذمته المالية. فإذا أمن على ماله ضد الحريق مثلا، وتحقق هذا الخطر، وجد في مبلغ التأمين الذي يستحق له ما يعوضه عن تلك الخسارة، وما يمكنه من الحصول على بديل لما هلك من أمواله. وكذلك الحال في تأمين المسؤولية، فقد أدت التطورات الحديثة إلى زيادة حالات المسؤولية وأسبابها، وعن طريق التأمين ضد المسؤولية يستطيع الشخص أن يجنب نفسه نتائج هذه المسؤولية وأن يباشر نشاطه بحرية واطمئنان دون خوف. والتأمين على الأشخاص يلعب دورا كبيرا في بث روح الأمان والطمأنينة في النفوس، فسلامة الجسد والروح من الأمور التي لا تدوم، ولذلك يمكن للإنسان، عن طريق التأمين، أن يقي نفسه ومن يعول آثار عجزه أو موته.

وإذا كان للتأمين مثل هذه الوظيفة على المستوى الفردي، أي على مستوى المؤمن له، فإن الأمان الذي يحققه التأمين بالنسبة لمجموع المؤمن لهم يترك آثار هامة على المستوى الاجتماعي. فهو من هذه الناحية، ونظرا للثقة في المستقبل يبثها روح المؤمن لهم، يحقق مصلحة اجتماعية عامة، فبمنحه الأمان للمؤمن لهم يحقق التأمين ازدهار الاقتصاد القومي، ويصبح زيادة الإنتاج في المجتمع. فهو يؤدي إلى المحافظة على عناصر الإنتاج خاصة اليد العاملة ورؤوس الأموال. ففي التأمين على الأشخاص لا يصبح الفرد عند تعطله أو مرضه عالة على المجتمع لأنه يجد في مبلغ التأمين مصدر

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق ذكره، صفحة 54.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

رزق له إذا كان في شكل إيراد مرتب مدى الحياة، كما يمكنه استثمار هذا المبلغ إذا قبضه دفعة واحدة. وفي التأمين على الأشياء يؤدي التأمين إلى استبدال أشياء جديدة بالأشياء الهالكة أو التالفة، وتكون الأولى ذات قوة إنتاجية تفوق تلك الخاصة بالثانية.

المبحث الثاني: التقسيمات الرئيسية للتأمين

نظرا لطبيعة التأمين الخاصة، فإن أهل الاختصاص يقسمون التأمين إلى عدة أنواع وذلك حسب الناحية التي ينظر فيها إلى التأمين، حيث يمكن تقسيمه من حيث طبيعة الغرض منه أو من حيث موضوع التأمين أو من حيث محل العقد، كما يمكن تقسيم التأمين من ناحية مشروعيته ومن ناحية الجهة المنتفعة من التأمين، بالإضافة إلى ذلك يتم تقسيمه أيضا من حيث الشكل، كل هذا سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: التأمين من حيث الموضوع وطبيعة الغرض

في هذا المطلب يتم التطرق إلى قسمين هما:

أولاً: التأمين من حيث الموضوع

يمكن تقسيم التأمين من حيث الموضوع إلى نوعين أساسيين هما:

1. التأمين على الأشخاص:

وهي تلك التأمينات الخاصة بتغطية الأخطار التي يترتب عليها خسارة لذات الشخص، وتلحق به الضرر بصفة مباشرة في حياته أو صحته أو سلامة أعضائه، ومن هذه المخاطر ما يحدث للشخص ضررا ماليا في دخله كالتوقف عن العمل أو انخفاض دخله أو انقطاعه¹.

2. التأمين من الأضرار:

هو التأمين الذي يقصد به تعويض المؤمن له عن خسارة لحقت ذمته المالية بمعنى أن هذا النوع من التأمين يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه، فالمؤمن له يؤمن نفسه من الأضرار التي تصيبه في ماله، ويتقاضى من المؤمن -شركة التأمين- ما يعوضه عن هذا الضرر في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين².

ثانياً: التأمين من حيث طبيعة الغرض

ينقسم إلى قسمين³:

1. التأمين الخاص (الاختياري، التجاري): يشمل جميع أنواع التأمين التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يؤمن أو لا يؤمن دون أي إلزام من أي جهة كالتأمين البحري، تأمينات الحياة وتأمينات الحوادث... الخ.

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2005، صفحة 10.

² أحمد محمد لطفي احمد، مرجع سابق ذكره، صفحة 71.

³ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، صفحة 94.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

2. **التأمين الاجتماعي (الإلزامي):** فيشمل هذا التأمين الأنواع التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزماً بالتأمين ضد هذا الخطر إما بحكم القانون أو بأي حكم آخر. وهذه الأنواع غالباً ما يفرضها القانون لأغراض اجتماعية لخدمة قطاعات واسعة من المواطنين كالعاملين والموظفين حماية لهم وضمانة لمستقبل عائلاتهم.

والتأمين الاجتماعي هو أحد أوجه الضمان الاجتماعي الذي تنظمه الدولة ويشترك الأفراد في أقساط هذا التأمين كما يشترك أصحاب العمل إلزاماً في هذا التأمين مثل تأمين معاشات التقاعد، والتأمين الصحي، وتأمين العجز وإصابات العمل.

المطلب الثاني: التأمين من حيث محل العقد والمنتفع به

نتناول في هذا المطلب تقسيمات أخرى للتأمين، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: التأمين من حيث محل العقد

تم تقسيم التأمين باعتبار محل العقد إلى ثلاثة أقسام هي¹:

1. **التأمين البحري:** فهو التأمين على السفن والمراكب والبضائع، التي تنتقل عن طريق المحيطات والبحار والأنهار.

2. **التأمين الجوي:** فهو التأمين على تغطية أخطار النقل الجوي، التي تتعرض لها الطائرات وما تحمله من أشخاص وبضائع وأمتعة وغيرها.

3. **التأمين البري:** فهو التأمين على تغطية الأخطار التي لا تدخل في نطاق التأمين البحري ولا التأمين الجوي.

ثانياً: التأمين من حيث المنتفع به

ينقسم التأمين من حيث المنتفع به إلى ثلاثة أقسام²:

1. **التأمين لمصلحة النفس:** وهو التأمين الذي يستفيد منه دافع القسط، كالتأمين للمرض والإصابات والمسؤولية، والتأمين على الحياة للبقاء، والتأمين على الأشياء.

2. **التأمين لمصلحة الغير:** وهو التأمين الذي يستفيد منه غير دافع القسط، كمن يؤمن على حياة ولده أو زوجه أو مدينه. وإذا نظرنا إلى التأمين على الحياة للوفاة رأيناه نوعاً من التأمين لمصلحة الغير، إذ ينتفع بمبلغ التأمين غير المستأمن من الورثة والأوصياء.

3. **التأمين المشترك:** وهو التأمين الذي يجمع بين مزايا التأمين لمصلحة النفس، ولمصلحة الغير، فيعود النفع على المستأمن في حياته وعلى غيره بعد وفاته، كالتأمين المختلط من صور التأمين على الحياة، وكالتأمين للشيخوخة والعجز والوفاة، والتأمين

¹ إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني (دراسة مختصرة)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدي "إدارة البحوث"، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2013، صفحة 29.

² عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، لبنان، 1994، صفحة 47.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

لأضرار العمل من فروع التأمين الاجتماعي، إذ يعود نفعها على المستأمن إذا كان حيا وعلى غيره بعد موته.

المطلب الثالث: التأمين من حيث الشكل ومشروعيته

يقسم التأمين أيضا إلى قسمين، يتم عرضهما على النحو التالي:

أولاً: التأمين من حيث الشكل¹:

ولجهة أقسام التأمين من حيث الشكل فينظر إلى التأمين من منطلق شكل الجهة القائمة عليه حيث يبدو أن هناك تأميناً تعاونياً وآخر تأميناً بأقساط محددة. ويسمى هذا التقسيم للتأمين بالتقسيم الفني، وبخصوص التأمين التعاوني فيظهر باتفاق مجموعة من الأشخاص على دفع مبالغ محددة لمن يتعرض لخطر معين وهذه المبالغ تدفع من الاشتراكات التي يساهم في دفعها أعضاء المجموعة. وميزة هذا النوع من التأمين اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له عند كل عضو من أعضاء المجموعة عندما يتعرض كل واحد منهم لنفس الخطر ويؤمن كل واحد منهم الآخر على سبيل التبادل، وهذا يعني أن يتولى عملية التأمين التعاوني هيئة ليست مستقلة عن المؤمن لهم.

أما التأمين ذو القسط الثابت فيمثل قيام المؤمن (الشركة) بتغطية المخاطر التي تصيب المؤمن له من مجموعة الأقساط الثابتة المحددة التي تدفع من مجموعة من الأشخاص المؤمن لهم، بما يعني أن المؤمن يستقل عن المؤمن لهم (العملاء) وهو يسعى إلى تحقيق الربح عن طريق إجراء المقاصة بين المخاطر حيث يوزع تلك المخاطر على المؤمن لهم في صورة أقساط سنوية ثابتة، لا بتغير حجم الأخطار كما هو الحال بالنسبة للتأمين التعاوني كما لا تبدو أية حالة للتضامن في التأمين ذو القسط الثابت في حين تبدو المسؤولية تضامنية للأعضاء في التأمين التعاوني.

ثانياً: التأمين من حيث مشروعيته

هناك نوعان من التأمين المتفق على مشروعيتهما²:

1. التأمين الذاتي: عرفه الفقهاء: هو أن يقوم الفرد أو المؤسسة بادخار قسط التأمين وتوظيفه سنة بعد أخرى بدل أن يدفعه لشركة التأمين. وفي الحقيقة هذا ليس تأمين بالمعنى المتعارف عليه للتأمين وإنما هو نوع من الادخار المباح.

¹ محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية "المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، صفحة 53.
² عبد أحمد علي العامري، مرجع سابق ذكره، صفحة 235.

2. التأمين الاجتماعي:

يمكن تعريف التأمينات الاجتماعية بأنها نظام يهدف إلى خلق الاطمئنان لدى أفراد المجتمع العامل عن طريق ضمان حد أدنى لدخول قائمة لهم ولذويهم في حالات عجز العمال أو بطلتهم أو مرضهم أو وفاتهم.

وهذا النوع من التأمين ليس من عقود المعاوضات وإنما هو من عقود التبرعات، إذ الدولة ليست في مركز المعارض الذي يطلب مقابلاً لما بذل وسعى لتحقيق الربح، وهو معاملة إلزامية أساسها التعاون والتآخي شرعاً، سواء أكانت اتفاقية أم إلزامية من الدولة، خاصة أنها خالية من معنى الغرر لكونها من التبرعات والغرر يقتصر على المعاوضات دون التبرعات.

المبحث الثالث: عقد التأمين وإعادة التأمين التجاري

يعد العقد في التأمين الرابط الأساسي والقانوني بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له، وبين المؤمن له ومعيد التأمين (شركة إعادة التأمين)، إذ يترتب عنه حقوق والتزامات للطرفين والذي يحصل من خلاله كل طرف على مقابل، فقسط التأمين الذي يتحصل عليه المؤمن يعد مقابلاً نظير خدمة التأمين المقدمة للمؤمن له كما أن التعويض الذي يتحصل عليه المؤمن له يعد مقابلاً نظير قسط التأمين المدفوع للمؤمن. وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهم ما يتعلق بعقد التأمين وإعادة التأمين التجاري.

المطلب الأول: عقد التأمين

ينظم عقد التأمين العلاقة بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له (طالب التأمين) وهذا من خلال تبيان حقوق والتزامات المتعاقدين، فلعقد التأمين خصائص تميزه عن بقية العقود الأخرى والتي سيتم التطرق إليها في هذا العنصر.

أولاً: مفهوم عقد التأمين:

لعقد التأمين العديد من التعاريف، نذكر منها:

1. التعريف الأول: «هو اتفاق بمقتضاه يتعهد الطرف الأول " شركة التأمين " بأن يدفع للطرف الثاني " المؤمن له " مبلغاً من النقود في حالة وقوع حادث معين خلال مدة معلومة في مقابل أن يدفع الطرف الثاني للطرف الأول مبلغاً أو مبالغ أصغر نسبياً من المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول بدفعه»¹.

2. التعريف الثاني: «عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن، الثاني المؤمن له (أو المستأمن) يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي المؤمن إلى المؤمن له (المستأمن) مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبین في العقد وذلك في مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن»².

¹ محمد رفیق المصري، إدارة الخطر والتأمين، دار زهران، عمان، 2007، صفحة 211.

² أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الأسكندري، مرجع سابق ذكره، صفحة 30.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

3. التعريف الثالث: «عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه والمبين في العقد وذلك نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين»¹.

وبناءً عليه فإن عقد التأمين هو عبارة عن اتفاق بين طرفين (المؤمن والمؤمن له)، وبمقتضى هذا العقد يدفع المؤمن له مبلغ من المال (قسط التأمين) للمؤمن له مقابل حصوله على وثيقة التأمين، في مقابل ذلك يلتزم المؤمن بأن يدفع مبلغ من المال (التعويض) للمؤمن له وهذا عند حدوث الخطر المؤمن منه.

ثانياً: خصائص عقد التأمين

عقد التأمين كباقي العقود، له خصائص مشتركة مع بقية العقود كما له خصائص تميزه عن باقي العقود الأخرى، وكل هذه الخصائص نتطرق إليها بالتفصيل على النحو التالي:

1. الخصائص المشتركة لعقد التأمين

تتمثل الخصائص المشتركة لعقد التأمين مع باقي العقود فيما يلي:

أ. عقد زمني

يعتبر عقد التأمين من العقود الزمنية، أي يمتد لفترة زمنية محددة يتفق عليها ما بين المؤمن له وشركة التأمين².

ب. عقد رضائي

أي أنه ينعقد بمجرد أن يتطابق القبول مع الإيجاب، ولا يشترط لانعقاده شكلية معينة، وعندما تشترط الكتابة في المراسلات فإن ذلك لا يغير من هذه الصفة إنما الكتابة هنا تأتي كضرورة لإثبات وجود العقد وعدم الاختلاف على شروطه، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن وثيقة التأمين ليست هي عقد التأمين إنما هي مستند مكتوب لإثبات وجود العقد وشروطه وبالأخص الصريحة منها³.

ج. عقد ملزم لطرفيه

وهو ذلك العقد الذي ينشأ عنه التزامات متقابلة في ذمة كل من طرفي العقد، ففي عقد التأمين تنشأ التزامات متقابلة لكل من طرفيه (المؤمن والمؤمن له) حيث يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين حسب الترتيب الزمني المتفق عليه وبالمقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حال وقوع الخطر المؤمن ضده والمثبت في العقد، ومن الجدير ذكره

¹ عز الدين فلاح، التأمين "مبادئ، أنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، صفحة 48.
² باقر المنشي، كتابات وخواطر تأمينية، مكتبة التأمين العراقي (مصباح كمال)، طبعة الكترونية، العراق، 2016، صفحة 32.
³ منعم الخفاجي، مرجع سابق ذكره، صفحة 17، (بتصرف).

الفصل الأول: مدخل للتأمين

هنا أن المؤمن له يكون التزامه محقق وهو القسط المدفوع في حين أن التزام الطرف الآخر (المؤمن) غير محقق فهو احتمالي الوقوع¹.
د. عقد معاوضة:

عقد المعاوضة هو العقد الذي يأخذ فيه كل من الطرفين المتعاقدين مقابلاً لما يعطي، ويعطي مقابلاً لما يأخذ، وعقد التأمين من عقود المعاوضة، إذ أن كلا من المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما يعطي، فالمؤمن يأخذ مقابلاً يتمثل في أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له، وكذلك المؤمن له يأخذ مقابلاً لما يدفعه من أقساط التأمين هو مبلغ التعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده².

2. الخصائص المميزة لعقد التأمين

تتمثل الخصائص المميزة لعقد التأمين فيما يلي:

أ. عقد احتمالي "غرر"

العقد الاحتمالي هو العقد الذي لا يعرف فيه كل من المتعاقدين وقت إبرام العقد مقدار ما يأخذ ومقدار ما يعطي وإنما يتحدد ذلك في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق الوقوع، وعقد التأمين من العقود الاحتمالية فقد أورده القانون المدني العراقي ونظم أحكامه، إذ لا يعرف كل من المؤمن والمؤمن له وقت إبرام العقد مقدار ما يأخذ ولا مقدار ما يعطي إذ أن ذلك متوقف على تحقق الخطر المؤمن ضده، فإذا تحقق الخطر التزم المؤمن بدفع التعويض إلى المؤمن له وقد يكون هذا التعويض أكبر بكثير من أقساط التأمين التي حصل عليها المؤمن من المؤمن له وقد لا يتحقق الخطر، وفي هذه الحالة لا يلتزم المؤمن بدفع شيء إلى المؤمن له، وبالتالي يكون هذا الأخير قد خسر قيمة ما دفع من أقساط ويكون المؤمن قد ربح قيمة الأقساط دون مقابل لما حصل عليه، لذلك احتمال الخسارة والكسب وارد بالنسبة للطرفين³.

ب. عقد إذعان

يتم إعداده من قبل شركة التأمين وما على طالب التأمين سوى قبوله أو رفضه، أحياناً يعد العقد من قبل وكيل أو وسيط التأمين ولكن يبقى خاضعاً لموافقة شركة التأمين عليه، ومن مساوئ هذا العقد هو أن المحاكم تميل إلى تفسير الغموض الموجود في العقد لمصلحة المؤمن له⁴. ظهر مصطلح «عقد إذعان» في فرنسا بعد قرن من التدوين الخاص بسنة 1804⁵.

¹ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق ذكره، صفحة 101.

² يوسف حجيم الطائي و آخرون، مرجع سابق ذكره، صفحة 73.

³ المرجع نفسه، صفحة 73.

⁴ باقر المنشئ، مرجع سابق ذكره، صفحة 19، (بتصرف).

⁵ Marc Lemieux, les clauses abusives dans les contrats d'adhésion, les cahiers de droit, volume 41 , n°1 , 2000, pg 63.

المطلب الثاني: عناصر عقد التأمين

يعتبر عقد التأمين من أهم العقود، فهو بدوره يركز على عناصر أساسية تميزه عن باقي العقود، وهذه العناصر تتمثل فيما يلي:

1. قسط التأمين

يعرف القسط بأنه: «المقابل المادي الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن مقابل التزام الأخير بتحمل الخطر المؤمن منه»¹.

وهو القسط الذي يلتزم بسداده المؤمن عليه كما هو وارد بالعقد لاستمرار عقد التأمين واستمرار تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده². أما العوامل التي تؤثر في تحديد القسط فهي كما يلي³:

أ. **مبلغ التأمين:** يزيد القسط بلا شك كلما زاد مقدار هذا المبلغ وذلك وفقا لأسس حسابية معروفة وكذا إحصائية.

ب. **سعر الفائدة:** يتوقف تحديد مقدار القسط على عامل آخر، وهو عامل مالي إنما هو سعر الفائدة ولهذا العامل أثره في إنقاص مقدار القسط، وذلك أن الأقساط تدفع مقدما وتظل خلال مدة من الزمن في يد المؤمن قبل استلامها في تغطية أثار الكوارث وبالتالي فإن المؤمن يستطيع استغلال هذه الأموال وتحصيل فائدة من ورائها ومن ثم يخفض القسط بنسبة الزيادة المنتظر حصولها من استغلال الأقساط.

ج. **مدة التأمين:** يتوقف القسط كذلك على مدة التأمين فكلما زادت زاد القسط تبعا لذلك وفقا لأسس حسابية، ولكن في حالة الخطر المتزايد كلما طالت مدة العقد قل مقدار القسط، وكلما قلت مدة العقد زاد مقدار القسط، فيكون الأول في حالة ثبات الخطر والثاني في حالة تغيره. وزيادة القسط حاصلة بسبب ضرب القسط السنوي في عدد السنين المتفق عليها في العقد بالنسبة لكل وحدة نقدية، وذلك في حالة ثبات الخطر.

د. **علاوة الأقساط:** تمثل النفقات التي يقوم بإنفاقها المؤمن ولا يتحملها.

2. مبلغ التأمين

وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو للمستفيد في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، أو هو التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له عوضا عن الخسائر التي لحقت به في حال تحقق الخطر المؤمن منه⁴.

¹ محمود الكيلاني، مرجع سابق ذكره، صفحة 93.

² عز الدين فلاح، مرجع سابق ذكره، صفحة 48.

³ أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الأسكندري، مرجع سابق ذكره، صفحة 56.

⁴ عبد أحمد علي العامري، مرجع سابق ذكره، صفحة 78.

3. الخطر

أ. مفهوم الخطر

هو ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات متعلقة بالأشخاص مثل وفاة، مرض، أو عجز، أو احتمالات متعلقة بالامتلاكات مثل حريق، تصادم، سرقة، انهيار، تزوير، غرق السفن إلى غير ذلك من الأخطار¹. كذلك فإن "الخطر" لا يعني الحدث الذي يحتمل أن يسبب الضرر².

ب. تعريف الخطر

ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية مما قد يترتب عليه الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات والتي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين³.

كما يعرف: «الخطر هو الخسارة المادية المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة لوقوع حادث معين»⁴.

ويعرف أيضا بأنه: «الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة في موقف معين. ويقصد بالانحراف في النتائج بالانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها، بينما الانحرافات المرغوب فيها فإنها لا تمثل خطر بالنسبة للشركة»⁵.

فالخطر هو عبارة عن الخسارة المتوقعة حدوثها في المستقبل، وهذه الخسارة ممكن أن تكون مادية أو معنوية.

ج. تقسيمات الخطر

يمكن تقسيم الأخطار إلى العديد من الأقسام، نلخص أهمها فيما يلي:

■ الأخطار من حيث نتائجها

بالنظر إلى نتائج تحقق الأخطار فإنه يمكن تقسيم هذه الأخطار إلى نوعين رئيسيين وهما⁶:

■ الأخطار المعنوية

وهي الأخطار التي لا تسبب عند تحققها خسارة أو ربح مادي بطريقة مباشرة، ولكنها تسبب خسارة معنوية فقط، وينصب أثرها على الحالة المعنوية والنفسية للشخص

¹ محمد رفيق المصري، مرجع سابق ذكره، صفحة 11.

² André Bélanger, **le contrat d'assurance contemporain et la tarification des parties**, revue de droit de McGill, volume 56 , n°2, 2011, pg 326.

³ محمد الصيرفي، مرجع سابق ذكره، صفحة 4.

⁴ عبد أحمد علي العامري، مرجع سابق ذكره، صفحة 17.

⁵ عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، صفحة 227.

⁶ إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق ذكره، صفحة 7.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

الذي يتحمل مثل هذا الخطر، فمثلا حالة عدم التأكد من بقاء صديق عزيز على قيد الحياة، أو عدم التأكد من بقاء مصلح ديني حيا حتى يكمل رسالته، كلها أخطار معنوية تصيب الشخص الذي يتحمل هذا الخطر، ونظرا لأن هذا الخطر المعنوي ينصب أثره على الطبيعة الإنسانية، وهي بدورها متغيرة وغير محددة، مما جعل من الصعب الحصول على الوقائع التي تجزم بوجود مثل هذا الخطر.

■ الأخطار الاقتصادية

وهي الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار، مثل خطر الحريق وأثره في فقدان الأصل، وخطر الزلازل وأثره في تدمير الممتلكات، وخطر الوفاة وأثره في فقدان الدخل، وخطر الكساد وأثره على انخفاض المبيعات وما يترتب على ذلك من خسارة في التجارة.

وبالرغم من هذا الفصل بين الأخطار المعنوية والأخطار الاقتصادية، فهناك بعض الحالات التي يصعب فيها فصل أثر كل منهما عن الآخر، مثلا لذلك خطر وفاة الابن بالنسبة لوالديه، فالخطر الاقتصادي هنا يتمثل فيما أنفقه الوالدين من جهد فعال في تربية هذا الابن بالإضافة إلى النفع المادي الذي كانا يتوقع أنه وراء ذلك في المستقبل، أما الخطر المعنوي يتمثل في عاطفة الوالدين، لذلك يصعب وصف مثل هذا الخطر بأي منهم نظرا لتدخل واختلاط أثر كل منهما بالآخر لدرجة يصعب معها تحديد عبء كل منهما على حده.

■ الأخطار حسب تأثيرها¹

تنقسم إلى:

■ الأخطار التي تصيب الممتلكات:

وهي التي تصيب أموال وممتلكات الشخص كحرائق الدور والمحلات والمصانع والسرقات والغرق والتلف التي تصيب الأموال المنقولة بحرا أو أية أخطار تتعرض لها الأموال سواء كانت منقولة أو غير منقولة.

■ الأخطار التي تصيب الأشخاص:

وهي التي تصيب الشخص نفسه بسبب تعرضه إلى حادث معين يؤدي به إلى الوفاة أو العوق وقتيا أو دائما.

■ أخطار المسؤولية:

وهذه الأخطار لا تصيب الشخص في ذاته أو ماله بصورة مباشرة بل تصيب أشخاص آخرين في أرواحهم أو أموالهم ويكون الفرد المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون وتسمى المسؤولية هذه بالمسؤولية المدنية تجاه الغير ومن أمثلتها الأخطار المهنية.

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سابق ذكره، صفحة 18.

4. المصلحة التأمينية

عندما يكون طالب التأمين (المستأمن) هو نفسه المستفيد من عقد التأمين، فالمصلحة التأمينية واضحة، وعندما يكون طالب التأمين شخصا آخر غير المستفيد، فإن رجال التأمين يتحرون أن تكون لطالب التأمين مصلحة في هذا التأمين¹. وهذا العنصر يعد من المبادئ القانونية للتأمين، سبق التطرق إليه والذي يسمى بمبدأ المصلحة التأمينية.

المطلب الثالث: عقد إعادة التأمين

في الحالة التي يكون فيها المؤمن (شركة التأمين) غير قادر على تحمل كل الأخطار، فإنه يقوم بتحويل جزء أو كل هذه الأخطار إلى معيد التأمين (شركة إعادة التأمين)، حيث يقوم معيد التأمين بتحملها مقابل أقساط تأمين يدفعها له المؤمن، فينشأ عقد إعادة التأمين الذي ينظم بدوره العلاقة التعاقدية بينهما.

أولاً: مفهوم عقد إعادة التأمين

من أهم تعاريف عقد إعادة التأمين، نذكر ما يلي:

يعرف عقد إعادة التأمين بأنه: «عملية بموجبها ينقل مؤمن محترف (المؤمن الأول أو المباشر) إلى معيد التأمين أو المؤمن الثاني في مقابل تغطية مالية، كل أو بعض الأخطار التي تحملها، وذلك بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق بين هذه الأخطار حيث يكون مسؤولاً وحده وبصفة كلية في مواجهة المؤمن عن المخاطر التي تحملها، بموجبها يلتزم معيد التأمين بأن يرد له بالشروط المتفق عليها، كل أو بعض المبالغ المستحقة أو المدفوعة للمؤمن لهم لتصفية الكوارث»².

كما يعرف أيضا بأنه: «هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين _ في مقابل قسط أو مبلغ من المال- تعويض الطرف الثاني ويسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم تعويضا كلياً أو جزئياً»³.

ويعرف أيضا بأنه: «اتفاق بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين بمقتضاه يتعهد معيد التأمين بأن يتحمل جزءاً من التزام المؤمن المباشر والذي يتمثل في التعويض، على أن يقوم المؤمن المباشر بدفع جزء من القسط إلى معيد التأمين، ويسمى هذا الجزء من القسط، بقسط إعادة التأمين، وعلى ذلك نجد أن المؤمن له في عقد التأمين المباشر لا شأن

¹ رفيق يونس المصري، مرجع سابق ذكره، صفحة 20.

² محمد كامل درويش، إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية الجات، دار الخلود، الطبعة الأولى، لبنان، 1996، صفحة 95.

³ نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، صفحة 2.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

له إطلاقاً بعقد إعادة التأمين فهو ليس طرفاً فيه، أي أن عملية إعادة التأمين لا تخلي المؤمن المباشر من المسؤولية الكاملة قبل المؤمن له الأصلي»¹.

وعليه يمكن إعطاء تعريف لإعادة التأمين على أنها العملية التي من خلالها يستطيع المؤمن المباشر بنقل كل أو جزء من الأخطار المؤمنة لديه إلى معيد التأمين وهذا مقابل إيراد مالي يسمى بقسط إعادة التأمين، في مقابل ذلك يلتزم معيد التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه بدفع مبلغ التعويض وذلك في حدود الخطر المسند إليه.

ثانياً: خصائص عقد إعادة التأمين

إن الالتزام التعاقدي بين شركة التأمين والمؤمن له يماثل ذلك الالتزام المتمثل بالعقد المبرم ما بين شركة التأمين والمعيد ولكن كلاهما منفصل عن الآخر حيث لعقد إعادة التأمين خصائص تشبه عقد التأمين الأصلي وكالاتي²:

1. إن عقد إعادة التأمين ملزم لجانبه: حيث يتبع المعيد شركة التأمين في إجراءاتها في الإصدار والتعويض ولكنه ليس من عقود الإذعان كما في عقد التأمين الأصلي.
2. عقد رضائي: حيث يتم إسناد الأخطار إلى المعيد التي تقع ضمن إطار الاتفاق بين الطرفين (الشركة والمعيد).
3. عقد احتمالي: لأن وقوع الضرر قائم على أسس احتمالية.
4. عقد تجاري: شأنه كسائر العقود التجارية الأخرى.
5. عقد تعويضي: الإيفاء بالالتزامات عند تحقق الأخطار المؤمن عليها.
6. من عقود حسن النية المتناهي: أي إدلاء كافة الحقائق الجوهرية عن الأخطار المؤمنة والمعاد تأمينها وعدم إخفاء أية معلومة ضرورية على المعيد عند الإصدار والتعويض.

ثالثاً: عناصر عملية إعادة التأمين

تتمثل عناصر عملية إعادة التأمين فيما يلي³:

1. **المؤمن المباشر:** وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية لمعيد أو معيدي التأمين وبالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.

فهناك علاقة طردية بين متانة المركز المالي للمؤمن المباشر والجزء المحتفظ به من كل عملية، وتتمثل متانة المركز المالي في زيادة دخل المؤمن المباشر من الأقساط المدفوعة سنوياً وكفاءته السياسية لمثل هذه الأموال.

¹ إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق ذكره، صفحة 391.

² سالم رشدي سيد، مرجع سابق ذكره، صفحة 123.

³ كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، صفحة 69.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

2. **معيد التأمين:** الهيئة التي تقبل إعادة التأمين وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.
3. **المبلغ المحفوظ به:** وهو الفرق بين مبلغ التأمين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعه عند وقوع الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.
4. **عمولة إعادة التأمين:** وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.
5. **عقد إعادة التأمين:** وهو اتفاق بين هئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين.

رابعاً: وظائف إعادة التأمين

- عملية إعادة التأمين ذات فائدة لأطراف عملية التأمين، المؤمن له وكذلك المؤمن المعيد من خلال الوظائف التي تؤديها والدور الذي تلعبه، وهذه الوظائف هي¹:
1. تؤدي عملية إعادة التأمين وظيفة بمقتضاها يتم التنسيق بين الأخطار على نحو يكون بمقدور شركة التأمين قبول مختلف المخاطر، خاصة ذات القيمة العالية.
 2. تؤدي عملية إعادة التأمين وظيفة بمقتضاها تتخلى بعض شركات التأمين عن التزاماتها في مواجهة المؤمن لهم حيث يتحملها المؤمن المعيد وخاصة عندما تنوي تلك الشركات التوقف عن العمل أو إغلاق بعض فروعها.
 3. تحقق عمليات إعادة التأمين ربحاً مضموناً للمؤمن لأنه يحصل على مبالغ أكثر من تلك التي يحصل عليها من الأقساط.
 4. تؤدي عملية إعادة التأمين وظيفة اقتصادية تتمثل في أنها فرصة للشركات الصغيرة في إبرام عقود التأمين ضد أخطار كبيرة بقيمة مرتفعة.
 5. تحقق عمليات إعادة التأمين استقراراً نفسياً للمؤمن له عندما يجد نفسه مضموناً من قبل المؤمن مباشرة، وبصورة غير مباشرة من قبل المؤمن المعيد، بالإضافة إلى أن إعادة التأمين تقوي الضمان الذي يتمتع به المؤمن له لأنها تؤدي إلى تقوية مركزه المالي.

¹ محمود الكيلاني، مرجع سابق ذكره، صفحة 77.

المبحث الرابع: التأمين التكافلي

نظرا لطبيعة التأمين التجاري التي لا تتفق مع نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية وهذا لما يتضمنه من غرر وجهالة وربما، دفع بالعديد من أهل الاختصاص بالتفكير في إيجاد بديل للتأمين التجاري، يتمشى مع متطلبات ومعتقدات المجتمع المسلم، وهذا البديل هو التأمين التكافلي.

المطلب الأول: أساسيات حول التأمين التكافلي

يعد التأمين التكافلي نوع آخر من أنواع التأمين، وهذا يرجع إلى الخصائص والأسس التي يتميز بها عن باقي أنواع التأمين الأخرى، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم التأمين التكافلي بالإضافة إلى خصائص وأهداف هذا النوع من التأمين.

أولا: نشأة التأمين التكافلي

ذكرنا أنفا أن التأمين أول ما ظهر كان في شكله التعاوني ثم تطور عبر العصور ليصل في الأخير إلى شكله التجاري، ولعل من أقدم صور التأمين التعاوني عند العرب قبل الإسلام ما ذكره ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة من صورته المتعددة، فالعرب ومنهم قبيلة قريش مثلا في رحلتي الشتاء والصيف، كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو بنسبة رأسماله في الرحلة حسب الأحوال، كما كانوا يتفقون أيضا على تعويض من تبور تجارته منهم نتيجة نفوق جملة بالطريقة السابقة نفسها¹.

فقد كان للمصارف الإسلامية الدور الفاعل والمميز في إيجاد شركات التأمين الإسلامي، ودعمها ورعايتها وإنجاحها فكثير من هذه الشركات منبثق عن بعض المصارف الإسلامية وتقوم المصارف الإسلامية بالتأمين على ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها لدى تلك الشركات كما أن المصارف الإسلامية تعتبر جهة إيداع واستثمار لأموال شركات التأمين الإسلامي ومن أشهر شركات التأمين الإسلامي وأسبقها تأسيسا ما يلي²:

1. شركة التأمين الإسلامية السودانية: وهي أولى شركات التأمين الإسلامي ظهورا، حيث ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1979م في الخرطوم من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني.

¹ بوعزوز جهاد، ورقة بحثية منشورة بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، بعنوان تشخيص واقع، معوقات وآفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي-مع الإشارة لحالة الجزائر-، العدد 8، 2015، صفحة 12.

² أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، صفحة 49.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

2. الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إيك): وقد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1979م في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.
3. الشركة الوطنية للتأمين التعاوني: وقد ظهرت إلى حيز الوجود في الرياض في المملكة العربية السعودية سنة 1985م بموجب مرسوم ملكي، وهي شركة حكومية بالكامل.
4. الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين: وقد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1985م في البحرين.
5. شركة التأمين الإسلامية العالمية: وقد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1992م في البحرين، وبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها، واستثمار أموالها.
6. شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة المحدودة: وقد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1996م في الأردن من قبل البنك الإسلامي الأردني.

ثانياً: مفهوم وخصائص التأمين التكافلي

سنحاول تقديم مفهوم للتأمين التكافلي وأهم الخصائص المميزة له.

1. مفهوم التأمين التكافلي

إن التأمين الإسلامي يقوم على مبدأ التعاون والتبرع، وهو اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين أو صندوق التأمين) وبين الراغبين في التأمين (نص طبيعي أو قانوني)، حيث يدفع مبلغ معين على سبيل الشرع الإسلامي لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر ويختلف التأمين الإسلامي عن التأمين البسيط والمركب من حيث الهيكلة الإدارية والفنية، على أساس الوكالة بدون أجر أو بأجر¹.

2. خصائص التأمين التكافلي

ينفرد التأمين التعاوني بخصائص تميزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى وأهمها²:

أ. **اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو:** وهذه من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التعاوني عن غيره، حيث أن أعضاء التأمين التعاوني يتبادلون التأمين فيما بينهم، فهم في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعاً، يجعل الغبن والاستغلال منتفياً.

ب. **وجود هيئة رقابة شرعية:** من خصائص التأمين التكافلي أيضاً وجود هيئة رقابية شرعية تراجع عمليات الشركة التأمينية تتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

¹ كريمة عيد عمران، مرجع سابق ذكره، صفحة 74.

² العرابي مصطفى ونذير غانية، ورقة بحثية منشورة بمجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، بعنوان صناعة التأمين التكافلي: الواقع، التحديات والأفاق، العدد 03، ديسمبر 2017، صفحة 95.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

ج. انعدام عنصر الربح: لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين، حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء أثر المخاطرة التي قد تحدث.

ثالثاً: أسس التأمين التكافلي

يقوم التأمين التعاوني على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي¹:

1. التبرع: ما يدفعه الفرد من اشتراكات يعتبر تبرعاً عن طيب خاطر إلى من تصيبهم الحوادث والكوارث.
2. الهدف خدمة الأعضاء: ليس من أهداف التأمين التعاوني تحقيق الأرباح أو المتاجرة بالعملية التأمينية ولكن التعاون لخدمة الأعضاء.
3. العضوية المفتوحة: من حق كل فرد أن ينضم إلى الجماعة التأمينية متى التزم بالنظم واللوائح بصرف النظر عن عقيدته أو جنسيته أو وضعه الاجتماعي.
4. فائض عمليات التأمين: إذا حدث فائض في العملية التأمينية خلال فترة معينة يعاد توزيعه على الأعضاء وفق أسس ولوائح معينة.
5. الإدارة من الأعضاء: يتولى إدارة التأمين التعاوني مجموعة منتخبة من الأعضاء تعمل طبقاً لمجموعة من النظم واللوائح، بهدف خدمة كافة الأعضاء.

رابعاً: أهداف التأمين التكافلي

يحقق التأمين التعاوني الإسلامي مجموعة من الأهداف منها الآتي²:

1. تقوية روح التعاون والمحبة والألفة والمودة والعمل الجماعي بين الأعضاء كافة، باعتبارهم جسداً واحداً وخليّة متجانسة.
2. تعزيز المشاعر الصادقة للانتماء إلى النقابة أو الجمعية المهنية باعتبارها الكيان التنظيمي الصادق لرعاية مصالحهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية.
3. تحقيق الأمن المعنوي للأعضاء، والذي يسعى كل إنسان لبلوغه، حيث يشعر كل عضو أن له نقابة أو جمعية ترعاه في حالات الكوارث والمصائب، كما ترعى أسرته من بعده.
4. تقديم العون المادي والمالي لمن يتعرض إلى كارثة أو مصيبة، ليعينه على التخفيف من حدة الأزمة، ولاسيما في الكسب، بالمقارنة مع حالته من قبل.
5. تخصيص راتب تقاعدي عندما يصل الفرد إلى سن التقاعد ويصبح غير قادر على العمل وتحقيق الكسب المادي الذي يساعده على مواجهة ظروف الحياة المادية.
6. يعتبر أحد النماذج الاجتماعية الناجحة الذي يمكن تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمهنية ونحوها.

¹ حسين حسين شحاتة، مرجع سابق ذكره، صفحة 28.

² سلمان زيدان، ورقة بحثية منشورة بمجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، بعنوان التأمين التعاوني الإسلامي: التوازن في الإدارة والمسؤولية، العدد 08، جانفي 2014، صفحة 315.

المطلب الثاني: عقد التأمين وإعادة التأمين التكافلي

يقسم هذا المطلب إلى قسمين:

أولاً: مفهوم عقد التأمين التكافلي

سنحاول تقديم أهم التعاريف الخاصة بعقد التأمين التكافلي، والتي تتمثل في: عرف التأمين التكافلي بأنه: «عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحقيقها، على أساس التكافل والتعاون بينهم، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بالتأمين؛ بصفة وكيل بأجر معلوم أو هيئة مختارة من حملة الوثائق»¹.

ويعرف أيضاً بأنه: «عقد يجمع بين مجموعة من الأشخاص يتعرضون لمخاطر معينة يلتزم كل شخص منهم على دفع قسط التأمين على سبيل التبرع، في حين تقوم شركة التأمين بإدارة العمليات التأمينية مقابل أجر معلوم»².

فالمادة 4 من قانون التأمين والتكافل السوداني لسنة 2003، عرفته بأنه: «عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم، بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن، على وجه التبرع، لمقابلة التزامات المؤمن»³.

وعليه فإن عقد التأمين التكافلي هو عبارة عن العقد الذي يجتمع فيه مجموعة من الافراد في دفع مبلغ من المال على أساس التبرع وهذا لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تصيب أحدهم في المستقبل، في حين يوكل إدارة عمليات التأمين التكافلي إلى شركة متخصصة وهذا مقابل أجر معلوم.

ثانياً: عناصر عقد التأمين التكافلي

يتكون عقد التأمين التعاوني من العناصر التالية⁴:

1. **المستأمن:** وهو الطرف المؤمن له سواء أكان شخصاً أو جهة.
2. **شركة التأمين:** وهي الجهة المؤمنة حيث تتولى الشركة إبرام عقد التأمين مع المستأمن نيابة عن بقية المشتركين في التأمين التعاوني على أساس الوكالة بأجر معلوم.
3. **الخطر المؤمن منه:** وهو الحادث الاحتمالي المستقبلي، ومعنى كون الحادث احتمالياً أنه قد يقع وقد لا يقع، دون أن يكون وقوعه أو عدم وقوعه متوقفاً على إرادة أحد

¹ داودي الطيب وكردودي صبرينة، ورقة بحثية منشورة بمجلة الإحياء، بعنوان التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته، العدد 13، 2012، صفحة 150.

² فلاق صليحة، ورقة بحثية منشورة بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، بعنوان دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي، العدد 11، جانفي 2014، صفحة 53.

³ محمد سعدو الجرف، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بعنوان التأمين التعاوني الأحكام والضوابط الشرعية، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة 20، صفحة 9.

⁴ أحمد سالم ملحم، مرجع سابق ذكره، صفحة 53.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

المتعاقدين (المستأمن والشركة) بل إن ذلك كله موكول للقدر. وذلك كغرق البضاعة المؤمن عليها أو حريق المنزل المؤمن عليه فقد يكون وقد لا يكون.

4. قسط التأمين: وهو محل التزام المستأمن ويقصد به الاشتراك الذي يدفعه المستأمن لشركة التأمين بمقتضى عقد التأمين. ويتم تحديد قيمة قسط التأمين بالاتفاق بين الشركة والمستأمن وهناك علاقة وثيقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين من جهة وبين الخطر المؤمن منه من جهة أخرى. فشركات التأمين التعاوني تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التأمين المتفق عليه بحيث يزيد القسط بزيادة هذا المبلغ وينقص بنقصه. وهي من جهة أخرى تحدد قسط التأمين على أساس الخطر المؤمن منه وتعدد أوجهه بحيث إذا زاد الخطر ارتفع القسط وبالعكس. وكذلك فإن هذه الشركات تأخذ في الاعتبار مدة التأمين عند تحديد القسط.

والأصل في القسط أن يكون مبلغا ماليا يستحق عند إبرام عقد التأمين، وهذا ما يجري عليه العمل في شركات التأمين التعاوني.

5. مبلغ التأمين: هو محل التزام شركة التأمين، وهو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة تحقق الخطر المؤمن منه.

فتتعهد الشركة بمقتضى عقد التأمين التعاوني بأن تدفع للمستأمن أو للمستفيد الذي يعينه، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه في مقابل الأقساط التي يدفعها المستأمن للشركة.

وفيما يتعلق بمقدار مبلغ التأمين فإن الشركة تلتزم بدفع ما وقع عليه الاتفاق بينها وبين المستأمن في عقد التأمين مع مراعاة التقيد بأنظمة وقوانين التأمين الخاصة والمعمول بها في البلد الذي تعمل فيه الشركة.

ثالثا: إعادة التأمين الإسلامي

يتم التطرق في إعادة التأمين الإسلامي إلى المفاهيم الخاصة بها وأيضا إلى أهم عقود إعادة التأمين الإسلامي.

1. مفهوم إعادة التأمين الإسلامي

تعرف إعادة التأمين الإسلامي على أنها: «اتفاق شركات تأمين، نيابة عن صناديق التأمين التي تديرها والتي قد تتعرض لأخطار معينة، على تلافي جزء من الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق إعادة تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة (صندوق)، يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها»¹.

¹ سمير الشاعر، سلسلة التأمين التكافلي 2 في تأسيس وإدارة شركات التأمين التعاوني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، صفحة 114.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

كما تعرف أيضا: «هي عقد تقوم بموجبه شركات التأمين التكافلي بنقل جزء من الأخطار التي تعهدت بتغطيتها إلى شركة إعادة التكافل، وتلتزم بمقتضاه بدفع حصة من اشتراكات التأمين المستحقة لها، والمدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع لشركة إعادة التكافل، مقابل التزامها بتحمل حصة من التعويضات وفق الاتفاقية الموقعة بينهما، ويتكون من ذلك صندوق إعادة التكافل، يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين التكافلي من جراء الأخطار المؤمن ضدها»¹.

فإعادة التأمين الإسلامي هي عقد يربط بين شركة التأمين التكافلي وشركة إعادة التكافل، وبذلك تقوم شركة التأمين التكافلي بنقل جزء أو كل الأخطار المؤمنة لديها إلى شركة إعادة التكافل وهذا مقابل التزام شركة إعادة التكافل بدفع التعويض حسب الحصة المسندة إليها.

2. عقود إعادة التأمين الإسلامي

إن العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين التعاوني الإسلامي وشركات إعادة التكافل هي نفسها العلاقة التعاقدية بين المشتركين وشركات التأمين الإسلامي، فهي مبنية على توكيل شركات التأمين الإسلامي بالاشتراك مع شركات إعادة التأمين الإسلامي وهو ما يعني أن إعادة التأمين الإسلامي هو تكافل للتكافل، أما تطبيقات هذه العلاقة على أرض الواقع من حيث العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين الإسلامي وشركات إعادة التكافل فتتناول ثلاثة أنواع رئيسية²:

أ. إعادة التكافل على أساس الوكالة الخالصة

يتمثل هذا العقد فيما يلي:

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس التبرع للتعاون على تفتيت الأخطار.
- تدير شركة إعادة التأمين الإسلامي صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة باجر.
- يوكل إلى شركة إعادة التأمين الإسلامي استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار. كما أنها في جانب الاستثمار لا تضمن حال خسارة المشروع إلا في حالة التقصير والتعدي، ولا تشارك المشتركين الممثلين بشركات التكافل في الربح.

¹ هامل دليلة، ورقة بحثية منشورة بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، بعنوان دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، العدد 6، ديسمبر 2016، صفحة 396.

² كريمة عيد عمران، مرجع سابق ذكره، صفحة 156.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

ب. إعادة التكافل على أساس الوكالة المعدلة

الفرق الرئيسي بين الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة هو اشتراك شركة إعادة التأمين التعاوني الإسلامي مع شركات التأمين الإسلامي في الفائض التأميني إن كان على أساس الحافز، أو ما يسمى بمكافأة الأداء.

ج. إعادة التكافل على أساس الوكالة والمضاربة

هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجر الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى الوكالة بالاستثمار، وتعتمد هذه المضاربة، فهي لا تضمن حال الخسارة إلا بالتعدي والتقصير، غير أنها لا تأخذ أجرا وإنما تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن كان.

المطلب الثالث: التأمين التكافلي (التقسيمات و شركاته)

يشمل هذا المطلب على قسمين:

أولاً: تقسيمات التأمين التكافلي

يغطي التأمين التكافلي أنواع التأمين التالية¹:

1. التأمين من الأضرار

يقسم هذا النوع إلى:

أ. **التأمين على الممتلكات:** كالتأمين من أخطار الحريق والسرقة والتأمين المنزلي الشامل وتأمين الواجهات الزجاجية وتأمين المركبات تأميناً تكميلياً (لتغطية هياكل المركبات ذاتها).

ب. **التأمين من المسؤولية:** ويراد به تأمين الشخص نفسه من الضرر الذي يصيب ذمته المالية في حالة تحقق مسؤوليته قبل المضرور، ورجوع المضرور عليه، فتقوم شركة التأمين بدفع التعويض للمستأمن أو للمتضرر مباشرة.

ويقسم إلى:

- تأمين المسؤولية المدنية كتأمين مسؤولية مالكي المركبات تجاه الغير، وتأمين مسؤولية أصحاب المصانع والمؤسسات والشركات مما قد يتعرضون له من مسؤولية تجاه الغير أثناء وجودهم في ممتلكاتهم وتأمين مسؤولية المقاولين تجاه ما يصيب الغير من أضرار أثناء تنفيذهم لالتزاماتهم.

- تأمين المسؤولية المهنية ومنه تأمين مسؤولية أصحاب المهن كالأطباء والصيدالة مما قد يصيبهم من مسؤولية قانونية تجاه الغير نتيجة مزاولتهم لمهنتهم.

¹ أحمد سالم ملحم، مرجع سابق ذكره، صفحة 81.

2. التأمين على الأشخاص

ويراد به التأمين من الأخطار التي تهدد الشخص في حياته أو في سلامة جسمه أو قدرته على العمل، ومنه تأمين الحوادث الشخصية، كأن يصاب في جسمه إصابة تعجزه عن العمل عجزا دائما أو مؤقتا، وتأمين إصابات العمل، وتأمين نفقات العلاج الطبي، ونظام التكافل الاجتماعي (وهو ما يعرف في التأمين التجاري بالتأمين على الحياة).

3. تأمين أخطار النقل

ويقسم إلى:

أ. **التأمين البحري**: ويقصد به التأمين من أخطار النقل بطريق البحر أو النهر سواء كان تأمينا على البضائع أو على السفن.

ب. **التأمين البري**: ويقصد به التأمين على البضائع من أخطار النقل بطريق البر.

ج. **التأمين الجوي**: ويقصد به التأمين على البضائع من أخطار النقل بطريق الجو.

4. التأمينات الهندسية

ومنها تأمين أخطار مقاولي الإنشاءات والتركيب وتأمين معدات واليات المقاولين، وتأمين الأجهزة الالكترونية (الكمبيوتر).

ثانيا: أنواع شركات التأمين التكافلية

هناك عدة أنواع من شركات التأمين التكافلية منها¹:

1. شركات التأمين التعاونية ذات الأقساط المسبقة الدفع:

وفيها يقوم المستأمنون بدفع أقساط التأمين في بداية النشاط التأميني. وحيث أن قيمة القسط تكون غالبا أكبر من الخسائر المتوقعة يوزع الفائض على المستأمنين (الشركاء) على شكل أرباح إذا كانت حجم الخسائر الحقيقية بمقدار الخسائر المتوقعة أو أقل منها.

2. شركات التأمين ذات الأقساط المؤجلة

وفي هذه الشركات قد لا يدفع المستأمن أية قسط أو يدفع قسطا منخفضا في بداية الفترة التأمينية، ولكن يقوم بدفع نصيبه من إجمالي الخسائر في نهاية الفترة، وبالتالي لا يتم توزيع الأرباح.

3. شركات التأمين التعاونية الحريصة

وتقوم هذه الشركات ببرنامج مكثف للسلامة وتقليل الحوادث بالكشف والتفتيش بصفة مستمرة على مصادر الأخطار في المصانع أو المؤسسات المؤمن عليها. ونظرا لارتفاع تكلفة هذه البرامج تأخذ الشركة الأقساط مقدما ولعدة سنوات.

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، ورقة بحثية منشورة بمجلة جامعة الملك عبد العزيز، بعنوان هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أو تجاري، العدد 2، 2009، صفحة 132.

المطلب الرابع: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

- يختلف التأمين التعاوني عن التأمين التجاري في أوجه عديدة، والتي من أهمها:
1. التأمين التعاوني لا يقصد منه الربح، وإذا حصلت زيادة في الأقساط عن التعويضات المدفوعة لترميم الأضرار ترد الزيادة إلى المستأمنين، بينما الفائض التأميني في التأمين التجاري يكون من نصيب الشركة¹.
 2. من المعلوم أن المؤمنين هم المستأمنون في التأمين التعاوني الإسلامي، ولا تستغل أقساطهم المدفوعة لشركة التأمين التعاوني إلا بما يعود عليهم بالخير جميعاً، أما في شركة التأمين التجاري، فالمؤمنون هم عناصر خارجية بالنسبة للشركة يقومون بدفع أقساط التأمين، والتزام شركة التأمين التجاري (المؤمن) بأن تدفع التعويض في حالة الضرر، أي أنه بمثابة عقد معاوضة ينصب على استبدال نقد بنقد، وهذا مرفوض شرعاً، لأنه يتضمن ربا، لكون الشركة تقوم باستغلال أموال المؤمن لهم، فيما يعود عليها بالنفع وحدها².
 3. التأمين الإسلامي يقوم على التعاون وليس فيه الربا بنوعيه الفضل والنسيئة، ولا يستغل ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية، وأن الغرر لا يؤثر في عقود التبرعات، أما التأمين التجاري، فلا يخلو من الربا والغرر والجهالة والمقامرة، ولذلك قال الفقهاء بحرمة³.
 4. في التأمين التكافلي تعد شركة التأمين وكيلًا عن المؤمن لهم ولا تملك الأقساط، أما في التأمين التجاري تعد الأقساط ملكاً لشركة التأمين وتحمل وحدها المسؤولية في مواجهة المؤمن لهم⁴.
 5. تقوم شركات التأمين التعاوني الإسلامي باستثمار فائض الأموال وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية بينما تقوم شركات التأمين التجاري التقليدي باستثمار الأموال وفقاً لنظام الفائدة المحرمة شرعاً⁵.
 6. ما يتم دفعه من المشتركين في شركات التأمين التجاري من أموال، تكون ملكاً للشركة، ويخلط مع رأس مال الشركة في وعاء واحد دون تمييز بينهما، بينما يتم إنشاء حسابين منفصلين في شركة التأمين التعاوني⁶:

¹ أوكيل نسيمه ودرار عياش، ورقة بحثية منشورة بالمجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، بعنوان التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي، العدد 3، 2012، صفحة 122.

² سلمان زيدان، مرجع سابق ذكره، صفحة 323.

³ علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي: دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (إدارة الشؤون الإسلامية)، الطبعة الأولى، قطر، 2010، صفحة 175.

⁴ تواتي بن علي فاطمة، ورقة بحثية منشورة بمجلة الاقتصاد والمالية، بعنوان آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، العدد 02، 2018، صفحة 228.

⁵ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق ذكره، صفحة 372.

⁶ إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق ذكره، صفحة 77.

الفصل الأول: مدخل للتأمين

أ. يخضع (الأول) لاستثمار رأس المال، ويكون الفائض حقا للمشاركين، ويتحمل المساهمون ما يتحمله المضارب من المصروفات المتعلقة باستثمار المال، نظير حصته من ربح المضاربة، كما يتحملون جميع مصاريف إدارة التأمين، نظير عمولة الإدارة المستحقة لهم. ويقتطع الاحتياطي القانوني من عوائد استثمار أموال المساهمين، ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يتوجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.

ب. بينما يخضع (الثاني) لحسابات أموال التأمين الذي يقوم عليه المساهمون في الشركة، بإدارة عمليات التأمين، وإعداد الوثائق، وجمع الأقساط، ودفع التعويضات، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية الأخرى، مقابل أجر معلومة، (ينص عليها بحيث يعتبر المشترك قابلاً بها)، وذلك بصفتهم القائمين بالتأمين.

خلاصة:

تناولنا في الفصل الأول مختلف المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالتأمين، حيث قمنا بعرض نشأة وتطور التأمين وأهميته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مختلف التقسيمات الخاصة به، كما تطرقنا فيه أيضا إلى التأمين التكافلي والأسس التي يقوم عليها بالإضافة إلى أوجه الاختلاف بينه وبين التأمين التجاري.

ولقد استخلصنا أن التأمين قد عرف تطورا مستمرا في حياة الإنسان عبر العصور، ففي بدايته ظهر في عرض البحر بين التجار بغرض حماية سلعهم وسفنهم من مخاطر السطو والغرق... الخ، وشيئا فشيئا تطور التأمين ليشمل مختلف المخاطر، كالتأمين على مخاطر الحرائق، التأمين على المخاطر التي تهدد الأموال (التأمين على السرقة)، التأمين على المخاطر الفلاحية... الخ. فالتأمين لم يعد يقتصر على تأمين ممتلكات الأشخاص فقط بل تجاوزه إلى التأمين على حياتهم والتأمين على مرضهم... الخ.

بالإضافة إلى ذلك يتضح أن للتأمين دور كبير في الاقتصاد، إذ أنه يعمل على تقديم الحماية للإفراد وثرواتهم عن طريق التقليل من حجم الخسائر، كما يعتبر أهم مصدر لتجميع الأموال وتمويل الاستثمارات من خلال الأقساط التي يتم جمعها من الأفراد والمؤسسات.

الفصل الثاني:
النمو الاقتصادي

تمهيد :

حظيت مسألة النمو الاقتصادي باهتمام العديد من نظريات النمو وهذا لما له من أهمية كبيرة ، إذ يعد مؤشر لقياس مستوى تقدم الدول. فالنظرية الكلاسيكية كانت السبابة لدراسة النمو من خلال الأفكار التي طرحها منتسبها (أدم سميث، ديفيد ريكاردو...)، غير أنها قبلت بالعديد من الانتقادات كونها لم تعطي أهمية كبيرة للتكنولوجيا ونظرا لإهمالها للقطاع العام...الخ. فدراسة النمو الاقتصادي لدولة ما يسمح لصانعي القرار في هذه الدولة باتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية (التضخم، البطالة، عجز الموازنة...الخ).

كما أن للتنمية الاقتصادية دور هام في المجتمع، وهذا نظير ما تدره من إيجابيات على أفرادها، فالتنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية شاملة ومنسجمة تهدف إلى إحداث تغيرات في مختلف مجالات الحياة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية...الخ) مما يترتب عنها التحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

خصص هذا الفصل للنمو الاقتصادي، والذي قسم إلى أربعة مباحث رئيسية تمثلت

فيما يلي:

- المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: أهم نظريات النمو الاقتصادي.
- المبحث الرابع: بعض نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أساسيات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أداة لقياس مستوى اقتصاد أي دولة في العالم، لذا نجد الاقتصاديين والسياسيين يولون اهتمام كبير له وهذا بتسخير مختلف الطاقات لتحقيق أعلى معدلات نمو. وعليه سوف نستعرض في هذا المبحث أهم المفاهيم والعناصر الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي، والتي نلخصها على الشكل الآتي:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي¹:

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمو اقتصادياً. ووفقاً لذلك فإنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

2. إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

3. أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم. وعلى ذلك فإننا لا بد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، صفحة 73.

ثانياً: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: «الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي»¹.

كما يعرف سيمون كزنتس النمو الاقتصادي بأنه: «الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها»².

إن النمو الاقتصادي يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) التي تقيس تطور مستوى المعيشة³.

وبناء عليه فإن النمو الاقتصادي يعني الارتفاع المستمر على المدى الطويل في حجم الإنتاج داخل البلد، مما يحقق ذلك زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وبالتالي تحسن المستوى المعيشي لأفراد البلد.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد، وجب توفر مجموعة من العناصر والتي تتمثل في:

1. العمالة

إن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى أن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكينة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحاً في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء⁴.

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي " مفاهيم ونظريات "، حملت من الموقع <https://www.alukah.net> ، تاريخ التصفح 2020/03/05.

² ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة" محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود"، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، صفحة 175.

³ أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021، صفحة 3.

⁴ محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، صفحة 47.

2. التقدم التكنولوجي

ينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل... الخ، وعليه توجد ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي والتي تتمثل في: التكنولوجيا المحايدة والتقدم التكنولوجي، التكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال¹.

3. رأس المال

والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك².

المطلب الثالث: مراحل النمو الاقتصادي وطرق قياسه

نتناول في هذا المطلب مراحل النمو الاقتصادي وكذا مختلف طرق قياس هذا الأخير، وهذا على النحو التالي:

أولاً: مراحل النمو الاقتصادي

يصنف روستو Rusto مراحل النمو الاقتصادي بخمس مراحل هي³:

1. مرحلة المجتمع التقليدي: ويتميز المجتمع في هذه المرحلة بالركود والاستقرار وذلك

بسبب نظامه السياسي التقليدي المحافظ ونظامه الاقتصادي الذي يقوم على أساليب بدائية إنتاجية غير متطورة تعتمد أساساً على الطاقة البشرية، وفي هذه المرحلة تقل الاستثمارات بالنسبة للدخل القومي.

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق: وتبدأ هذه المرحلة عادة بمجرد نجاح بعض الرواد الذين

يخرجون عن إطار الفكر التقليدي إلى الدعوة للأخذ ببعض التنظيمات الثورية ويقوم بعض الأفراد باستخدام الأساليب العلمية الحديثة التي تساعد على خفض تكاليف الإنتاج، ويتغير النشاط الإنتاجي وهيكل الدولة التي تعمل على التخلص من الأوضاع والنظم التقليدية ويتسع نطاق التجارة الخارجية والداخلية ويزداد حجم الاستثمارات.

3. مرحلة الانطلاق: ويعتبر هذه المرحلة من أدق وأصعب المراحل وأكثرها تعقيداً،

وترتفع فيها معدلات التنمية وارتفاع نسبة الاستثمار. وفي هذه المرحلة يكون الكيان السياسي والاجتماعي للدولة قد نما. وتتصف هذه المرحلة بحدوث ثورات في الأساليب الإنتاجية وتوسع سريع في التصنيع، وحدوث تغيرات جذرية في أساليب

¹ ميشيل تودارو، مرجع سابق ذكره، صفحة 168، (بتصرف).

² محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ذكره، صفحة 48.

³ أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهيّة والاقتصاديّة، الطبعة الأولى، مصر، 2014، صفحة 36.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

الإنتاج الزراعي ويرتفع معدل الادخار والاستثمار إلى ما يزيد عن 10% من الدخل القومي.

4. مرحلة النضوج: وفي هذه المرحلة ينضج المجتمع فكرياً وفنياً وهي مرحلة طويلة نسبياً من النمو المطرد. تميل فيها الأجور إلى الارتفاع، وتتعديل فيها تشريعات الدولة، وتزداد أعداد الفئات الفنية والفكرية والثقافية ويتحقق نمو سريع ومتوازن لجميع القطاعات الاقتصادية. وترتفع معدلات الاستثمار ويزيد الإنتاج القومي بمعدلات تفوق الزيادة السكانية.

5. مرحلة الاستهلاك الوفير: بعد أن يصل المجتمع إلى مرحلة النضوج، يبدأ في أن يحدد لنفسه وزناً خاصاً به متأثراً بوضعه الجغرافي وبموارده وبإمكانياته وبمركزه السياسي. وهذا يجعل تفكيره يتجه إلى السعي لتحقيق مزيد من السلطان في الخارج، وزيادة الرفاهية الاجتماعية في الداخل مع إعادة توزيع الدخل وتوفير السلع الاستهلاكية والتوسع في الاستهلاك وتحديد ساعات العمل.

ثانياً: طرق قياس النمو الاقتصادي

فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية¹.
ويحسب الدخل الوطني بثلاث طرق هي²:

- 1. طريقة الإنتاج :** مجموع قيم الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي بالعملة الوطنية.
- 2. طريقة الدخل:** مجموع دخول عناصر الإنتاج وهي: العمل ويتحصل على الأجور والرواتب، والأرض وتتحصل على إيجارات المباني، ورأس المال ويتحصل على عائد أو ريع.
- 3. طريقة الإنفاق :** هي مجموع الإنفاق العائلي (الأسري) والإنفاق الحكومي والإنفاق على الاستثمارات ويضاف لذلك قيمة الصادرات وي طرح منه قيمة الواردات.

¹ محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق ذكره، صفحة 46.
² منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، صفحة 14.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية كميّار يعكس التحسن النوعي والكمي لاقتصاد البلد خلال فترة زمنية طويلة نوعاً ما، حيث يتجلى هذا التحسن في حياة الفرد من خلال تحسن مستواه المعيشي (ارتفاع في الأجور، زيادة المرافق الضرورية للحياة... الخ). سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية وكذا الأهداف والمعايير الأساسية لقياس التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى متطلبات تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وخصائصها

سوف يتم التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية وكذا الخصائص المميزة لها، حيث يتم تلخيصهم كما يلي:

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية العديد من التعاريف، نذكر من أهمها:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: «ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية»¹.

بالإضافة إلى ذلك: «يقصد بالتنمية الاقتصادية بشكل عام الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. أيضاً تشير التنمية الاقتصادية إلى التغييرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد»².

كما تعرف أيضاً بأنها: «عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه»³.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية شاملة مخطط لها، يهدف من ورائها إلى إحداث تغييرات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية في المجتمع، مما ينتج عنها تحسن المستوى المعيشي والصحي لأفراد المجتمع.

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها "، دار الشروق، مصر، 2001، صفحة 18.

² مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة " مفهومها، أبعادها ومؤشراتها "، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017، صفحة 93.

³ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2014، صفحة 15.

ثانياً: خصائص التنمية الاقتصادية

من جملة خصائص التنمية يمكن أن نعدد¹:

1. هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
2. هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقاً للظروف التي تمر بها الدول.
3. هي عملية مجتمعية شاملة.
4. هي عملية تغيير مقصودة.
5. تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
6. تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
7. تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم أهداف التنمية الاقتصادية وكذا مختلف المعايير الأساسية لقياسها، كل هذا نلخصه على النحو التالي:

أولاً: أهداف التنمية الاقتصادية

- تتنوع الأهداف التي تضعها كل دولة بحسب ظروفها ومعايير أولوياتها، ولكن تنحصر هذه الأهداف بصورة عامة فيما يلي²:
1. رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى أقصى مستوى ممكن.
 2. تحسين توزيع الدخل القومي، حيث من الملاحظ أن عدم عدالة توزيع الدخل في الدول النامية عادة ما يكون أكبر من نظيرها في الدول الصناعية.
 3. تحسين الأحوال الصحية والتعليمية والاجتماعية.
 4. خلق فرص عمالة جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة المتاحة والتي ينتظر أن تولدها الزيادة السكانية.
 5. تحسين أحوال ميزان المدفوعات.

ثانياً: المعايير الأساسية لقياس التنمية الاقتصادية

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية³:

1. **معيير الدخل**: يعتبر الدخل معيار أساسي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم عدة مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية أهمها:
 - أ. الدخل الوطني الإجمالي.
 - ب. الدخل الوطني الإجمالي المتوقع.

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، مرجع سابق ذكره، صفحة 22.

² يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، صفحة 691.

³ قندوز فاطمة الزهراء، ورقة بحثية منشورة بمجلة الإبداع، بعنوان إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2019، صفحة 472.

ج. مؤشر متوسط الدخل.

2. **المعايير الاجتماعية:** ويقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعترئها من تغيرات في جوانب عدة، كالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية وكل ما يتعلق بنوعية الحياة.

3. **المعايير الهيكلية:** والتي تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها سياسات اقتصادية تهدف إلى التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتضم المؤشرات التالية:

أ. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

ب. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

ج. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية

سنقوم أولاً بالتطرق إلى المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ثم نتناول الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولاً: المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية

هناك العديد من العناصر يستوجب ضرورة توافرها لتحقيق التنمية الاقتصادية،

نذكر منها¹:

1. تراكم رأس المال: عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع في معدل نمو الناتج الوطني تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القومية بين معدل تراكم رأس المال المادي، وقد أكد خبراء الأمم المتحدة أن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية.

2. الموارد الطبيعية: تعرف على أنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، هذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها وتحت سطح الأرض، وتشمل أيضاً كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار.

3. تصحيح الاختلالات الهيكلية: نتيجة لتواضع معدلات التنمية ومعدلات النمو أضاف اقتصاديو البلدان النامية إلى جانب رفع معدلات التكوين الرأسمالية عناصر أخرى مثل تصحيح الاختلالات الهيكلية والتخلص من التبعية للعالم الخارجي.

4. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

5. توفير الموارد البشرية المتخصصة.

6. توفير الأمن والاستقرار اللازم.

7. نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

¹ حملة عز الدين وبودرهم كنزة، ورقة بحثية منشورة بمجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر، العدد 1، 2020، صفحة 59.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

8. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

9. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

ثانياً: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها¹:

1. يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة. أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدماً.

2. يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة، فالتنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج. أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

3. التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.

4. التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغييرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغييرات.

5. لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

6. يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوباً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، صفحة 14.

المبحث الثالث: أهم نظريات النمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين اهتموا وركزوا على النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالإنتاج وتقسيم العمل. ومع مرور الزمن تغير اهتمام الاقتصاديين من زيادة الإنتاج الذي ينتج عنه زيادة في الثروة في المدى الطويل إلى التوزيع الأمثل للموارد المتاحة، وعرفت هذه بأفكار النظرية الكلاسيكية المحدثة التي اعتمد فيها منتسبها على فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والربح والأرباح والفائدة. في هذا المبحث سوف نحاول تقديم أهم ما تضمنته نظريات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال آراء وأفكار الاقتصاديين المنتسبين إليها.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تتجلى نظرية النمو عند الكلاسيك في آراء الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث، روبرت مالتس، ديفيد ريكاردو، وعليه نقوم بعرض أهم أفكار مؤسسي هذه النظرية والانتقادات التي وجهت لها فيما يتعلق بمسألة النمو الاقتصادي.

أولاً: رواد المدرسة الكلاسيك:

1. آدم سميث¹

يعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

أ. زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

ب. زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

ج. تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل. وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائل النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصاً وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية.

ويؤكد سميث أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال، وأن نموذج سميث للتنمية يحركه رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي. وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، صفحة 56.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

واقترض سميث أن كل الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات.

2. روبرت مالتس¹

كان إسهام مالتس الأساسي الذي دخلت منه كلمة مالتسية إلى كل اللغات الحديثة هو القانون الذي رأى أنه يحكم النمو السكاني، مع تأثيره على الكيفية التي تحدد بها الأجور. ومن ملاحظاته وبعض التخمينات الأكثر تجريدا جاءت استنتاجات مالتس الأساسية. أولها وأكثرها وضوحا أن عدد السكان تحدده وسائل الرزق، وثانيها أن السكان يزيدون عندما تسمح بذلك وسائل المعيشة وفقا لمتوالية هندسية، في حين أن أفضل أمل بالنسبة لزيادة الأغذية هو أن تكون وفقا لمتوالية حسابية. وثالثها أن هذا الفارق سيستمر، مما يترتب عليه أن النمو السكاني سيتوقف على الإمدادات الغذائية ما لم تكن هناك عوامل تعمل على عدم زيادتهم.

كان السبب الآخر لشهرة مالتس في العصر الحديث هو، ارتيابه في قانون ساي. وقد أشرنا إلى ما كان يقوله ساي، من أن العمال والرأسماليين وأصحاب الأراضي كانوا يعتقدون أنه يتوافر لديهم من حصيد بيع البضائع المال اللازم ليشتروا، بالقدر نفسه، كل ما يستطيعون إنتاجه بجهودهم المشتركة، وذلك هو بالقطع ما يفعلونه، وكان مالتس، عندما انتقل في السنوات اللاحقة من مسألة السكان إلى الاقتصاد السياسي، يعتقد أن الأمور لا تكون على هذا النحو في الحقيقة. فنظرا لفقر العمال بعد أن انحدروا بأنفسهم إلى أدنى مستويات الأجر أو غيره من أشكال الدخل نتيجة لإفراطهم في الإنجاب، يمكن أن يكون هناك إنتاج بضائع أكثر مما يستطيعون شراءه أو استهلاكه سواء هؤلاء التعساء أو الطبقات الأخرى الأكثر يسرا. ويكون الأمر كذلك بوجه خاص عندما يركز الرأسماليون أو رجال الصناعة انتباههم على أعمالهم ممسكين بدرجة ما على الأقل، عن متعة الاستهلاك التي يمكن أن يكفلوها لأنفسهم. ونتيجة لذلك يمكن أن يوجد إفراط في إنتاج البضائع.

وفي هذه المسألة يظل مالتس ماثلا في الأذهان، والأكثر أهمية أنه مازال باقيا في الفكرة الأكبر التي تفيد أن الدخل قد لا ينفق كله، وأن الطلب على البضائع يمكن أن يكون غير كاف، وأنه نتيجة لذلك يمكن أن يكون هناك إفراط عام في الإنتاج وركود اقتصادي وقنوط.

¹ جون كينيث جالبريث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، مكتبة الإسكندرية، سبتمبر 2000، صفحة 92.

3. ديفيد ريكاردو¹

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية. ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة. ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي. فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور (أجر الكاف) ، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم. فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الربح (أي يتحول جزء من محصول الأراضي إلى الملاكين) لأنهم يطلبون ثمناً مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الربح والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي. والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي. لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصة النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو. إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الربح وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل. وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الربح والأجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق ذكره، صفحة 58.

ثانياً: الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكلاسيكية

تتمثل الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية¹:

1. تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
2. إهمال القطاع العام.
3. إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف من المعطيات لا تتغير مع الزمن.
4. القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.
5. خطأ النظرة للأجور والأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحوى مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
6. عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الماركسيين

لقد فند كارل ماكس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساسي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدها الخاصة وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي أن هناك تنظيماً معيناً للإنتاج في المجتمع يتضمن²:

1. تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية.
2. البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

¹ أحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، صفحة 46.

² جلال خشيب، مرجع سابق ذكره.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

3. الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام. وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة، كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها، بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية وحلول الاشتراكية محلها كان تنبؤا عكسيا¹.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند الكينزيين

إن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكلاسيكية ساهمت بدرجة كبيرة في ظهور النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي، والتي عليها نقوم بعرض أهم أفكار هذه الأخيرة الخاصة بالنمو الاقتصادي.

أولاً: أفكار وأراء الكينزيين

استمد كينز هذا المنظور الفكري لقضية النمو ومحدداته من مصدرين، الأول عناصر نظرية النمو والتطور الاقتصادي، وما يتبعه من خلق هياكل جديدة كما هو الحال عند شومبيتر، أما المصدر الثاني فيتمثل في الأفكار الكينزية التي سادت في الفترة التي نشأ فيها هذا الإطار الفكري؛ فالفكر الكينزي على عكس الكلاسيك الأوائل، قد اختلف مع قانون ساي للأسواق وما يتضمنه من أن العرض يخلق الطلب عليه وأن الأسواق تعمل بكفاءة و جهاز الثمن قادر على إحداث التوازن في الأسواق². ولقد حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في³:

1. القدرة على التحكم في السكان،

2. التصميم على تجنب الحروب الأهلية،

3. الإصرار على التقدم العلمي،

4. معدل التراكم.

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

تمثلت الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في جملة الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هارود-دومار هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، والتي تجعله غير واقعي وكما يأتي⁴:

¹ أحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، صفحة 48.

² هبة السيد محمد سيد احمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي "دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2017، صفحة 59.

³ أحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، صفحة 49.

⁴ مدحت القرشي، مرجع سابق ذكره، صفحة 76.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

1. أن فرضية ثبات الميل الحدي للاذخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) ومعدل رأس المال الناتج ($\frac{K}{Y}$) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
2. كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
3. أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
4. أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج ($\frac{K}{Y}$) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\frac{\Delta K}{\Delta Y}$) غير واقعية، وخصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الداخلية (الحديثة)

لقد ساهمت النظرية الداخلية في تقديم تفسيرات لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم في الأجل الطويل، حيث سنطرق إلى جزء منها في هذا المطلب والباقي في المبحث الثالث نخصه لأهم نماذج هذه النظرية.

أولاً: نظرية النمو الحديثة

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول¹. «وقد برزت نظرية النمو الحديثة، أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم و معدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP، الذي لم يفسر و يتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو- بواقي سولو- و يعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل على المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي و البشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب و الاتصالات»².

¹ وسام درويش مصطفى، إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2015، صفحة 43.

² عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي "سلسلة دراسات تنموية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021، صفحة 22.

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية الداخلية

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات وأهمها ما يأتي¹: إن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية. وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالباً ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة. وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر. والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

المبحث الرابع: بعض نماذج النمو الاقتصادي

في هذا المبحث يتم التطرق إلى أهم نماذج النمو الاقتصادي وما تضمنته من أفكار وإسهامات في الاقتصاد.

المطلب الأول: النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي (نموذج هارود-دومار)

أعد نموذج هارود-دومار خصيصة للدول المتقدمة إذا اعتمد هذا الأخير على فرضيات بغية الحصول على نمو اقتصادي مستقر، في حين أن هذه الفرضيات لا تتوافق مع واقع الدول النامية. فرضيات النموذجين²:

1. غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد مغلق (لا توجد تجارة خارجية).
2. تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
3. تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
4. الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
5. وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية.
6. كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق ذكره، صفحة 81.

² محمد الناصر حميداتو، ورقة بحثية منشورة بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، بعنوان نماذج النمو، المجلد 2، العدد 7، 2014، صفحة 7.

أولاً: نموذج هارود¹

يعتبر الاقتصادي البريطاني "روي فورباس هارود" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي.

في المقالة التي كتبها هارود سنة 1939 في "المجلة الاقتصادية" بعنوان "بحث في النظرية الحركية" قدم نموذجاً جديداً للتنمية الاقتصادية، بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال. ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموده الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي:

1. الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.
2. إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
3. تكون المدخرات دالة على الدخل، ويكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود في نموده ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي:

أ. **معدل النمو الفعلي (G)**: وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي:
 $G=S/C$ حيث:

S: حجم الادخار الكلي، C: معامل رأس المال ويعادل: $\frac{I}{\Delta Y}$ (حيث I: تمثل حجم

الاستثمارات المنفذة و Δy : تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

ب. **معدل النمو المضمون (G_w)**: ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن: $G_w=S/C_R$ حيث: C_R معامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

ج. **معدل النمو الطبيعي (G_n)**: وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ.

استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه:

- إذا كان $G_w < G$ ، فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.

- إذا كان $G_w > G$ ، فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية "نظريات- نماذج- استراتيجيات"، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، صفحة 95.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

- إذا كان $G_w = G$ ، فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
- إذا كان $G_w > G$ و $G_w < G_n$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال.
- إذا كان $G_w > G$ و $G_n > G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.

ثانياً: نموذج دومار

اهتم دومار بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الذي يحقق ويحافظ على التشغيل التام، و لخص الإشكال في أن الاستثمار يولد الدخل و يزيد من الطاقة الإنتاجية فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تحقق التساوي بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي الوصول إلى العمالة الكاملة، و مدخلة في ذلك تطور العلاقة بين الطلب الإجمالي و العرض الإجمالي من خلال الاستثمارات¹.

توصل نموذج Domar لنفس نتائج نموذج Harrod فيما يتعلق بحالة التوازن و النمو الاقتصادي: لاحظ أنه بافتراض ثبات نسبة رأس مال إلى ناتج وبتساوي الميل المتوسط للادخار ميله الحدي، تستوفي المساواة بين الادخار و الاستثمار شرط معدل النمو التوازني².

ثالثاً: النموذج العام المشترك (هارود-دومار)³

بناءً على الانتقادات الموجهة لكل نموذج من النموذجين السابقين، قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال تلك التي قام بها هارود نفسه بوضعها وتم نشرها في طبعات تالية من كتابه وتمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب للمدخرات ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية:

$$R_N = P_c * G_N / e$$

حيث R_N : تمثل معدل الفائدة الطبيعي، P_c : تمثل نصيب الفرد من الناتج، G_N : تمثل معدل النمو الطبيعي، e : تمثل المنفعة المتناقصة للدخل (وهي دائماً أقل من الواحد).
من هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساساً بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل e ، وعلى ذلك فإن كل من R_N و e يرتبطان في علاقة عكسية مع بعض، إذ كلما صغرت قيمة e ارتفعت قيمة R_N والعكس بالعكس، إلا أن هارود تولدت له مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل.

¹ محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق ذكره، صفحة 8.

² أمين حواس، مرجع سابق ذكره، صفحة 113.

³ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ذكره، صفحة 98.

المطلب الثاني: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي (نموذج سولو)

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد نموذج سولو امتداداً لنموذج هارود-دومار، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم، النمو الاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج سولو يقوم على توزيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلاً عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً¹. من الناحية النظرية، يحدد النموذج النيوكلاسيكي (سولو 1956) العوامل التي يمكن أن تؤثر معنوياً على معدل النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار الخاص، معدل النمو السكاني، التقدم التقني، والمستوى الأولي لرأس المال².

أولاً: فرضيات نموذج سولو:

فرض سولو الفرضيات التالية³:

1. الإنتاج دالة لعنصري العمل ورأس المال: $y = f(k, L)$.

2. الإنتاجية الحدية: $f' > 0$ موجبة.

3. تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر: $f'' < 0$.

4. أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n).

5. كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dk(t)/dt = sy$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدى الطويل.

وعلى عكس نموذج هارود-دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نمو سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، أي في الأجل القصير، وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً، أي في الأجل الطويل فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو⁴.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية- المشكلات"، مطبعة البحيرة، مصر، 2008، صفحة 152.

² Kouassi Kouadio, " intégration économique, développement et croissance", thèse de doctorat, économie et finance, université panthéon-Sorbonne -paris 1-, France, 2008, pg 140.

³ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي "دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005"، دار الرأية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، صفحة 86.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق ذكره، صفحة 152.

ثانياً: عرض نموذج سولو:

يأخذ النموذج الشكل التالي¹:

$$Y = F(K, L) \dots \dots \dots (1)$$

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2)$$

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} \Leftrightarrow y = AK^\alpha \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

A: معامل إنتاجية عوامل الإنتاج.

K: رأس المال.

L: القوى العاملة.

α : معامل مرونة الناتج.

ويتم الإحلال بين عوامل الإنتاج على النحو التالي:

$$y = Y/L, k = K/L, c = C/L \dots \dots \dots (4)$$

وتكون دالة الاستثمار كالتالي:

$$I = sY \dots \dots \dots (5)$$

ويكون الاستثمار دالة في إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأشار سولو إلى أن رأس المال والعمل لا يفسران لوحدهما النمو، فعلى المدى الطويل وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستقرار يتوقف متوسط دخل الفرد عن الزيادة ثم يتجه إلى التناقص ولهذا اقترح إضافة عامل إنتاج ثالث وهو التقدم التقني، وحسب سولو فإن التقدم التقني هو في الأساس هو عامل خارجي ناتج عن معطيات خارجة عن النشاط الاقتصادي مثل المعرفة العلمية على سبيل المثال².

ثالثاً: نتائج نموذج سولو:

في الأخير يمكن تلخيص نتائج نموذج سولو في النقاط التالية³:

1. يقترب الاقتصاد في الأجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الابتدائية.
2. مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثاني.

¹ هبة السيد محمد سيد احمد، مرجع سابق ذكره، صفحة 63.
² فطيمة بزعي وزكية بن زروق، ورقة بحثية منشورة بمجلة الاقتصاد الصناعي، بعنوان تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، العدد 12، جوان 2017، صفحة 360.
³ ضيف أحمد، مرجع سابق ذكره، صفحة 36.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

3. معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد على التقدم الفني بالإضافة إلى معدلات الادخار وزيادة السكان.

4. في الحالة الثابتة ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل، فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي (الذاتي)

إن اهتمام نظرية النمو الداخلي بالنمو الاقتصادي في الأمد طويل، ساهم في بلورة أفكار روادها في شكل نماذج للنمو الاقتصادي، ومن أهم نماذج هذه النظرية نذكر ما يلي:

أولاً: نموذج (Rebelo T.sergio)¹

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد ارق العديد من الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، لذلك وضع الاقتصادي البرتغالي سيرجيو ريبيلو نموذجه الاقتصادي (AK) الذي يعد من أول النماذج لنظرية النمو الداخلي وأكثرها يسراً والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية الكلية دور وانعكاسات ايجابية على النمو في المدى الطويل وإلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي أن $(a=1)$ ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج (AK) تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK \dots\dots\dots(1)$$

إذ أن Y : حجم الإنتاج، و K : رأس المال الموسع الذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري (العمالة)، و A : ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

ولتفادي مشكلة تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال جاء نموذج (AK) ليعالج هذه المشكلة وإلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $a=1$ ، وهذه تقودنا لوضع يكون فيه العائد ثابتاً وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو أي أن:

$$K^* = sY - \delta K \dots\dots\dots(2)$$

ومع افتراض ثبات عدد السكان أي:

$$L^* = nL=0$$

من (1) و (2) يمكن استخراج المعادلة الآتية:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots(3)$$

أو

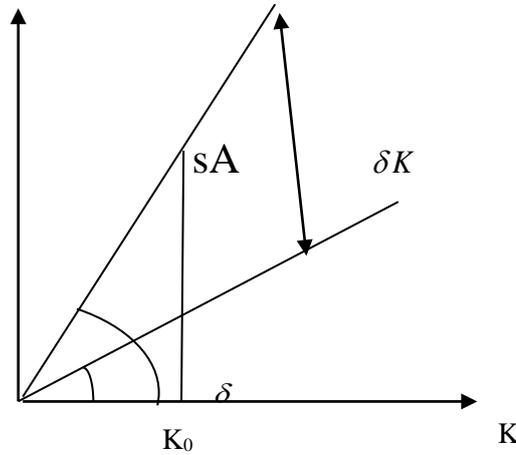
$$\frac{K^*}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots(4)$$

¹ مايح شبيب الشمري وحسين علي الشامي، الحكومة والنمو الاقتصادي " دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019، صفحة 97.

$$\frac{K^*}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots (5)$$

فيمثل Y : حجم الإنتاج، و k : رأس المال الموسع الذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري (العمالة)، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغير ثابت وموجب تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة لنموذج سولو مع مراعاة نموذج AK يمكن رسمها بالشكل البياني الآتي:

الادخار والاستثمار أكبر من الاندثار



يمثل δK خط الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال الذي تعرض للاندثار، وأما sY فتعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهو أحد خصائص نموذج AK .

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0 . ففي حالة نموذج سولو فإن التراكم لرأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة ($a < 1$) أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال K ، أما في نموذج AK فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، إنتاجية حدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها وتكون دائما مساوية لـ A حيث :

$$\frac{K^*}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \qquad A = \frac{Y}{K}$$

وبالتالي فإن:

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = gr$$

من المعادلة (3) و (4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و (gr) لاقتصاد ما هي دالة متزايدة في معدل الاستثمار والادخار، ونتيجة لذلك فإن أي سياسة اقتصادية من شأنها أن تزيد من معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم في معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: نموذج بول رومر 1986

بالنسبة لرومر الاستثمار في الرأس المال المادي هو أحد عوامل النمو الداخلي لأنه يمارس تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الاقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التكنولوجي، ويعتبر هذا النموذج نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي، وتحديد من هذا المفهوم تميز نموذج رومر بالتأثيرات الخارجية للتكنولوجيا (المعرفة) الناجمة عن تراكم رأس المال بمفهومه الواسع¹. اعتمد رومر في نموذجه على مجموعة من الأدوات التحليلية لتفادي تأثيرات قانون تناقص الغلة، ويقوم النموذج على مجموعة من الفرضيات هي²:

1. التعلم بالتمرين كون المعارف ومن ثم الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج.
2. التطور التكنولوجي المتاح للمنشأة داخليا وينتج عنه إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح لتصبح المعرفة سلعة اقتصادية متاحة للجميع في سوق المعلومات لها الأثر الايجابي في تخفيض التكاليف وتدنيها للحد الأدنى من خلال حركية نشر المعرفة.
3. التقدم التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدماً تحرز نمواً مضاعفاً يسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية.
4. دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج عبر الزمن.

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تسيير، جامعة تلمسان، 2013/2014، صفحة 122.

² مايب شبيب الشمري وحسين علي الشامي، مرجع سابق ذكره، صفحة 99.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

يفترض رومر في نموذج سيادة المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات (n) تنتج سلعة متجانسة تستهلك وتدخر، بدالة إنتاج فردية مماثلة لجميع المنشآت كما في المعادلة أدناه¹:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-a} (A_t L_{it})^a$$

حيث أن Y_{it} تمثل مخرجات المؤسسة (i) في الزمن (t) و K_{it} و L_{it} يمثلان رأس المال و العمل المستخدمين في المنشأة على التوالي، أما A_t عبارة عن رأس المال البشري (التعلم و المعارف) المرتبط بكمية رأس المال المادي، يتراكم داخليا كتابع لرأس المال ليصبح المردود مرتفعا. و قد افترض رومر أن العلاقة طردية بين A_t و K_t أي أن $A_t = F(K_t)$ و أن A_t يتزايد بزيادة K_t ، وتعتمد المنشآت إلى تراكم المعرفة عن طريق قيامها بمختلف الاستثمارات، لتعكس هذه العملية فكرة مراكمة المعرفة التي جاء بها أرو (K.J.Arrow) في 1962 عن طريق التعلم بالممارسة كون المؤسسة تستفيد من التعلم المتحقق في مؤسسات أخرى كاستفادتها من التعلم الداخلي الحاصل فيها وبذلك تصبح مراكمة المعرفة كأى سلعة تستفيد منها باقي المنشآت المتواجدة في الاقتصاد.

ثالثا: نموذج روبرت لوكاس 1988

ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التكوين والتأهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات وإنما كذلك (خاصة الدول النامية) إلى الحالة الصحية والنظافة والغذاء، ومن هذا المنطلق ركز " روبرت لوكاس " على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه².

في الواقع، لعبت ورقة Lucas (1988) دورين رئيسيين في أدبيات النمو الاقتصادي³:

أولا: شدد Lucas على الأهمية التجريبية للنمو الاقتصادي المستديم وكان له دور فعال في إعادة إحياء الاهتمام بنماذج النمو الداخلي الناشئة حديثا.
ثانيا: شدد على أهمية رأس المال البشري وخاصة التأثيرات الخارجية لرأس المال البشري.

يقوم هذا النموذج على أساس عدد من الفرضيات⁴:

¹ مايج شبيب الشمري و حسين علي الشامي، مرجع سابق ذكره، صفحة 100.
² الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2018، صفحة 69.
³ أمين حواس، مرجع سابق ذكره، صفحة 581.
⁴ بوحزام سيد احمد، النمو المحابي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد عالمي، جامعة تلمسان، 2018/2017، صفحة 68.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

1. نموذج مكون أساسا من قطاعين، قطاع إنتاج السلع وقطاع التكوين والتعليم والاستثمار في رأس المال البشري.
2. رأس المال البشري ذاتي المنشأ، كما أن الوقت الزمني الذي يخصصه الفرد للتعليم والتعليم هو الذي يحدد كمية تراكم رأس ماله البشري.
3. جميع أفراد المجتمع يتمتعون بمستوى تعليمي متماثل.
4. الفرد داخل النموذج يكرس وقته بين الإنتاج أو التعليم والتكوين.

فالنموذج اللوكاسي معد دون وقت فراغ، أي أن الأفراد يكرسون جل وقتهم بين العمل وتراكم رأس المال البشري (المعرفي) ولا يوجد وقت آخر غيرهما، وبذلك فإن صياغة النموذج ومسار تراكم رأس المال يأخذ شكلا خطيا وكما في المعادلة التالية¹:

$$H_i = B (1-U)h_i$$

حيث أن H مخزون رأس المال البشري، h_i : مقدار تغير رأس المال، U : الوقت، B : معامل مقدار التغير في رأس المال البشري، وتتميز المعادلة بثبات غلة الحجم لـ (h_i) وعليه فإن لوكاس استخدم رأس المال البشري كونه عنصرا ذا قيمة تتحدد من خلال قدرات الأفراد التي يمكن زيادتها وتعزيزها بالتعليم داخل المؤسسة أو خارجها لرفع قدراتهم وتنميتها، وقد ادمج تأثير الوفورات الخارجية الناجمة عن تأثير مستوى رأس المال البشري على النشاط الاقتصادي من أجل الوصول إلى مستويات عالية من النمو الداخلي.

إن الزيادة المستمرة في الوقت المخصص للتكوين يؤدي إلى زيادة معدل نمو إنتاج لكل فرد بشكل مستمر².

رابعا: نموذج بول رومر 1990

بعد أن قدم رومر نموذجه الأول للنمو الداخلي الذي كان يتحدد بالتراكم المعرفي عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي، طور رومر نموذجه للنمو الداخلي وهذه المرة كان مصدر النمو هو رأس المال التكنولوجي الذي يعرف بخاصية عدم التنافس والذي يكون منتج من طرف قطاع محدد، ويعتبر هذا النموذج من الجيل الثاني الذي أسس لنظرية النمو الداخلي³.

¹ مايج شبيب الشمري وحسين علي الشامي، مرجع سابق ذكره، صفحة 102.

² فطيمة بزعي وزكية بن زروق، مرجع سابق ذكره، صفحة 364.

³ طاوش قندوسي، مرجع سابق ذكره، صفحة 126.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

في هذا النموذج، يتمثل التقدم التكنولوجي في إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، أي، لا يتمثل في جعل بعض السلع الرأسمالية أكثر إنتاجاً وإنما في إنتاج أنواع إضافية من السلع الرأسمالية¹.

وفي سياق تقديمه للنموذج الجديد قسم رومر الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات هي²:

- 1. قطاع البحث والتطوير:** وفي هذا القطاع تكون المعرفة هي سلعة غير تنافسية متاحة أمام كل باحث لخلق ابتكارات واختراعات جديدة من خلال استخدام المعرفة التي تعد أساس معظم المكتشفات العلمية كونها تتمتع بخاصية عدم التنافس كما يصعب منع الآخرين من استخدامها إلا في حالات السرية التامة.
- 2. قطاع السلع الوسيطة:** في هذا القطاع توجد سلع وسيطة تنتج عن طريق براءة الاختراع التي تم شراؤها من قطاع البحث والتطوير، فضلاً عن إنتاج كمية من السلع النهائية. كما أن هناك سلعا وسيطة محتكرة وهذا الاحتكار ناتج من وجود نظام لحفظ براءة الاختراع وأن شراؤها عبارة عن كلفة محددة من قبل المخترع.
- 3. قطاع السلع النهائية:** إن إنتاج السلع النهائية مرتبط ما بين رأس المال البشري (الأفكار الموجهة لإنتاج السلع النهائية) والعمل ورأس المال المادي (السلع الرأسمالية) مع استخدام مستوى معين من التكنولوجيا وتكون دالة الإنتاج في هذا القطاع على النحو الآتي:

$$Y = L_y^a L_A^b A X^{(1-a-b)}$$

إذ تشير L_y و L_A إلى كمية العمل و رأس المال البشري على التوالي، و أن X مجرد معلمة و ليست عاملا من عوامل الإنتاج، ونلاحظ أنه بإمكان (Y) أن ترتفع حتى لو كان كل من (X) و (L_y) و (L_A) ثابتة. إذ يكفي لذلك ارتفاع كمية المدخلات من السلع الوسيطة (A) المستهلكة في القطاع الثالث، كما يضمن الابتكار ظهور أنواع جديدة من السلع الرأسمالية بصورة مستمرة، لذلك من مصلحة منتجي السلع النهائية تنويع منتجاتهم باستعمال جميع الاصناف من السلع الوسيطة.

¹ روبرت صولو، ترجمة ليلي عبود، مراجعة محمد دويدار، نظرية النمو، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003، صفحة 247.

² مايح شبيب الشمري وحسين علي الشامي، مرجع سابق ذكره، صفحة 105.

خامسا: نموذج روبرت جوزيف بارو 1990¹

نشأ هذا النموذج من فكرة مفادها أن البنى القاعدية (الارتكازية) تسمح بزيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، فالتكاليف الموجهة لإنشاء بنى تحتية تجعل نشاط المؤسسات أكثر فاعلية وهو ما يسمى بتراكم رأس المال العام، ويتعزز معدل النمو الاقتصادي بتعليم أولي أعلى، وبحياة متوقعة أفضل، وبنسبة ولادة أقل، واستهلاك حكومي أقل، وسيادة أفضل لحكم القانون. ومن أهم افتراضات النموذج هي:

1. ارتكز على جمع النفقات العمومية لفائدة البنى التحتية للسنة الواحدة وليس على مخزون المنشآت.

2. التكاليف العمومية عبارة عن استثمار عمومي، أي لا يكون احتكار ولا تنافس.

3. يتم الإنتاج وفق دالة كوب دوغلاس.

ويمكن صياغة النموذج بالشكل الآتي:

$$Y = AK^B + L_t^{1-B} Gt \delta$$

حيث أن:

Gt: هي البنية التحتية كونها عاملا إنتاجيا خارجيا معطى بدون تكلفة لأن تحويله يتم عن طريق نسبة الضرائب على جميع المداخل.

$$T = ty$$

بالتالي تكون دالة الإنتاج بالشكل الآتي:

$$Y = AK^{1/B} L^{1-1/B} T(1-a/a)$$

وهذا النموذج اعتبر القاعدة الارتكازية لتحسن إنتاجية القطاع الخاص لأنه استخدام نوعين من رأس المال (الخاص) ورأس المال العام وأن رأس المال العام تدفعه الدولة لإنتاج بنى تحتية وبالتالي سوف ينعكس على زيادة الإنتاجية في القطاع الخاص وزيادة الأرباح مقابل زيادة الضرائب، بحيث تكون العملية ذات طبيعة نفعية تؤدي إلى تراكم رأس المال الخاص.

¹ مايح شبيب الشمري وحسين علي الشامي، مرجع سابق ذكره، صفحة 102.

خلاصة:

انطلاقاً مما تم تناوله في الفصل الثاني، يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة الحاصلة في إنتاج البلد، وأن هذا النمو يتحقق بتوفر مجموعة من العناصر الأساسية والتي تتمثل في العمالة ورأس المال والتقدم التكنولوجي. في المقابل فإن النمو الاقتصادي يعتبر كمؤشر يعكس مستوى التطور الاقتصادي الحاصل في البلاد، أي بمعنى أنه يعطي نظرة شاملة على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي يسمح بالتعرف على الحالة الاقتصادية السائدة في البلاد.

فنظريات النمو الاقتصادي في مجملها ركزت على أهمية الاستثمار و التراكم الرأسمالي، حيث يرى ادم سميث أحد منتسبي المدرسة الكلاسيكية أن زيادة الإنتاج تتوقف على حجم الاستثمار و التراكم الرأسمالي، أما نظرية النمو الداخلي فقد ركزت على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و الذي يعتمد أساساً على حجم الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري، وبالرغم من الإسهامات التي قدمتها نظريات النمو الاقتصادي إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات ما يبنى بظهور نظريات اقتصادية أخرى تعمل على تدارك نقائص النظريات السابقة في ظل عالم يشهد تغيرات جذرية شابة كل مجالات الحياة.

الفصل الثالث:
قطاع التأمين في الجزائر

تمهيد:

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للمنظومة المالية، إذ أنه يلعب دور الوسيط من خلال تجميعه لأقساط التأمين وتوظيفها لدى البنوك والخزينة العمومية، فهو يعمل على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية التي تدر بالنفع العام على المجتمع، هذا ما جعله يحظى بالاهتمام الكبير في العديد من الدول.

فمنذ الاستقلال عمدت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع التأمين وذلك بإدخال العديد من التعديلات والإصلاحات مست بالدرجة الأولى شركات التأمين ، حيث تم إنشاء في جوان 1963 أول شركة تأمين جزائرية (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، « CAAR » Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance) ، التي بدورها تحملت مختلف التزامات الشركات الأجنبية التي كانت تنشط في الفترة الاستعمارية في الجزائرية اتجاه المؤمن لهم، وبصدور الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 تم تحرير وفتح سوق التأمين لمختلف الشركات الخاصة والأجنبية لممارسة نشاط التأمين في الجزائر.

في 20 فيفري 2006 صدر القانون رقم 04/06 الذي أعطى ديناميكية أكثر للقطاع، حيث تم من خلاله الفصل في نشاط شركات التأمين (شركات تأمين الأضرار، شركات تأمين الأشخاص) كما تم إنشاء هيئات تأطير ومراقبة جديدة لتنظيم نشاط قطاع التأمين في الجزائر.

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، والتي تتمثل في:

- المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر.
- المبحث الثاني: بنية قطاع التأمين في الجزائر.
- المبحث الثالث: تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر.
- المبحث الرابع: قطاع التأمين في الجزائر بين التحديات ومتطلبات تطويره.

المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر

مر قطاع التأمين في الجزائر بمراحل عدة، ظهر التأمين في بداية الأمر مع المستعمر الفرنسي من خلال الشركات التي رافقته في الفترة الاستعمارية الذي عمد بدوره على إنشاء صناعة تأمينية تخدم مصالحه وأهدافه الخاصة وهذا عن طريق تأمين ممتلكات المعمرين وتحويل الأموال إلى المستعمر الفرنسي، غير أن عشيت استقلال الجزائر دخل قطاع التأمين في حقبة جديدة حيث عملت السلطات الجزائرية إلى إعطاء أهمية لهذا القطاع من خلال تأمين الشركات وإصدار العديد من المراسيم والقوانين لتنظيم هذا القطاع. في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر.

المطلب الأول: التأمين في الفترة الاستعمارية

تعود الجذور التاريخية لبداية ونشأة التأمين في الجزائر إلى القرن 19 من خلال الشركات الأجنبية التي رافقت نشاط الاستعمار الفرنسي، حيث اقتصر التأمين بكل الأصناف التي يوفرها على المعمرين الأوربيين ونشاطهم الصناعي والفلاحي، أما أولى علامات نشاط التأمين فظهرت في سنة 1845 عندما افتتحت "شركة التأمين ضد الحريق وعلى الحياة الإنسانية" (L'Union) وكالة لها بمدينة الجزائر من أجل مباشرة عملياتها، ومنذ ذلك التاريخ بدأت شركات أخرى شيئاً فشيئاً تثبت نشاطها في الجزائر من أجل سد احتياجات أوائل المعمرين¹.

ففي هذه الفترة، تطور نشاط التأمين على يد السلطات العمومية الفرنسية من خلال إصدار مجموعة من النصوص والقوانين، والتي من أهمها:

1. القانون المؤرخ في 13 جويلية 1930 الخاص بتنظيم مختلف عقود التأمين البري.
2. القانون المؤرخ في 31 ديسمبر 1951 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات، يهدف هذا الصندوق إلى تقديم الحماية لضحايا التأمين.
3. القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958 الذي جعل إجبارية تأمين المسؤولية المدنية بالنسبة لمالكي ومستخدمي المركبات البرية، هذا القانون عدل وتمم بالأمر المؤرخ في 7 جانفي 1959.

¹ غفصي توفيق، ورقة بحثية منشورة بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بعنوان مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة (2011-2015)، العدد 17، 2017، صفحة 378.

المطلب الثاني: التأمين خلال الفترة 1962-1989 (مرحلة التأمين والتخصص)

ميزت هذه الفترة العديد من الأحداث، تجلت في تأمين وإنشاء شركات التأمين بالإضافة إلى صدور نصوص وقوانين تنظم قطاع التأمين في الجزائر.

في هذه المرحلة أصبحت شركات التأمين الأجنبية مجبرة على التنازل عن 10% من محفظتها (portefeuille) لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR»، التي تم إنشائها في جوان 1963.

غير أن الشركات الأجنبية رفضت التنازل عن هذه النسبة مما أجبرها على التخلي عن نشاط التأمين في الجزائر، لتتحمل بعدها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين جميع التزامات هذه الشركات اتجاه المؤمن لهم بما في ذلك التعويضات.

وبإصدار الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966¹، قامت الجزائر باحتكار جميع عمليات التأمين من خلال شركاتها العمومية (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance «CAAR» و الشركة الوطنية للتأمين Société Nationale d'Assurance «SAA»)، حيث كان نشاطهما يقتصر على ما يلي:

1. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: متخصصة في تأمين أخطار النقل والأخطار الصناعية.

2. الشركة الجزائرية للتأمين (بعد شراء حصة الشريك المصري): متخصصة في تأمين الأخطار البسيطة، تأمين السيارات وتأمين الأشخاص.

وفي أكتوبر 1973، أنشأت الشركة المركزية لإعادة التأمين (Compagnie Centrale de Réassurance «CCR») كشركة وحيدة متخصصة في مجال إعادة التأمين وهذا بعدما تم سحب نشاط إعادة التأمين من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR».

نظرا للأهمية الكبيرة لفرع التأمين على النقل في قطاع التأمين الجزائري، تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات (Compagnie Algérienne des Assurances «CAAT») في أفريل 1985 كشركة متخصصة في تأمين أخطار النقل، لتأخذ حصة هذا الفرع من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR»، فتصبح هذه الأخيرة متخصصة في الأخطار الصناعية.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1966.

المطلب الثالث: التأمين بعد 1989

تميزت هذه المرحلة بإصلاحات مست شركات التأمين العمومي، حيث أصبح بإمكانها القيام بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، مما شجع على خلق منافسة حقيقية بين هذه الشركات في قطاع التأمين الجزائري.

وبصدور الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995¹ الذي أعطى ميلاد للإطار القانوني للتأمين في الجزائر نتيجة ما تضمنه من إصلاحات مست قطاع التأمين، حيث تم من خلاله إلغاء احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح المجال لإنشاء شركات تأمين خاصة بالإضافة إلى السماح باعتماد وسطاء التأمين (الوكلاء والسماصرة).

وفي 20 فيفري 2006 صدر القانون رقم 04/06² ليعدل ويتمم الأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات، ليسهم بدوره في تطوير وتفعيل أداء قطاع التأمين الجزائري، وتتمثل أهم الإضافات التي حملها هذا القانون فيما يلي:

1. الفصل في أنشطة التأمين بين شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين على الأشخاص
2. تعميم وتعزيز التأمين الجماعي.
3. تدعيم نشاط تأمين الأشخاص.
4. فتح السوق أمام فروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية.
5. الترخيص للبنوك بتوزيع بعض منتجات شركات التأمين على مستوى وكالاتها.
6. إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم (Fonds de Garantie des Assurés) «FGAS» .
7. إجبارية التحرير الكلي لرأس المال بالنسبة لشركات التأمين من أجل الاعتماد.
8. إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات (Commission de Supervision des Assurances) «CSA» .

وحتى يتسنى للبنوك والمؤسسات المالية توزيع منتوجات التأمين، تم إصدار في 22 ماي 2007 المرسوم التنفيذي رقم 07-153³ الذي حدد كفايات والشروط الواجب توفرها لتوزيع هذه المنتوجات.

¹ الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 8 مارس 1995.

² القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 07-95 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

³ الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 23 ماي 2007.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

ليتم بعدها في 16 نوفمبر 2009 إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-1375 الخاص بتحديد رأس المال الاجتماعي الأدنى لشركات التأمين.

حدد رأس المال الاجتماعي الأدنى لشركات التأمين وإعادة التأمين بـ:

أ. واحد مليار دينار جزائري للشركات ذات أسهم والتي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص.

ب. اثنين مليار دينار جزائري للشركات ذات أسهم والتي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.

ج. خمسة مليار دينار جزائري للشركات ذات أسهم والتي تمارس حصرا عمليات إعادة التأمين.

حددت أموال التأسيس للتعاضديات بـ:

أ. ستة مائة مليون دينار جزائري للشركات التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص.

ب. واحد مليار دينار جزائري للشركات التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.

ولتعزيز رقابة الدولة على شركات التأمين ومدى التزام هذه الأخيرة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم تم في 28 مارس 2013 صدور المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين، والرسوم التنفيذية رقم 13-115 المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء².

ومن أجل الرفع من مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، قامت السلطات الجزائرية بالترخيص لشركات التأمين بممارسة التأمين التكافلي، حيث أصدرت المرسوم التنفيذي 21-81³ المؤرخ في 23 فيفري 2021، ليحدد بذلك هذا الأخير شروط و كيفيات ممارسة نشاط التأمين التكافلي في الجزائر.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 2009.

² الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013.

³ الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2021.

المبحث الثاني: بنية قطاع التأمين في الجزائر

يتميز قطاع التأمين في الجزائر بالتنوع، من حيث تعدد شركات التأمين وتنوع منتجاتها، حيث ينشط فيه (شركات تأمين عامة وشركات تأمين خاصة، شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين على الأشخاص، والتعاضديات)، وهذا القطاع يؤطره مجموعة من الهيئات تأسست معظمها بموجب الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995. في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى بنية قطاع التأمين الجزائري بالتفصيل.

المطلب الأول: هيئات تاطير ومراقبة قطاع التأمين في الجزائر

يمكننا تقسيم هيئات تاطير ومراقبة قطاع التأمين في الجزائر إلى قسمين هما:

أولاً: هيئات تاطير ومراقبة قطاع التأمين في ظل الأمر رقم 07/95

تتمثل هذه الهيئات في:

1. المجلس الوطني للتأمينات (Conseil National des Assurances) «CNA»

تم إنشاء المجلس الوطني للتأمينات كجهاز تابع لوزارة المالية، حيث يتم استشارة هذا المجلس في مختلف المسائل التي لها علاقة بنشاط التأمين في الجزائر وهذا من أجل تطوير وترقية قطاع التأمين¹.

فالمجلس الوطني للتأمينات يتشكل من مختلف الفاعلين في قطاع التأمين الجزائري (ممثلي الدولة، ممثلي المؤمنين و الوسطاء، ممثلي المؤمن لهم، ممثلي مستخدمي القطاع)².

تتمثل أهداف المجلس الوطني للتأمينات فيما يلي³:

أ. يهدف المجلس الوطني للتأمينات إلى تحقيق التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد، وذلك باعتبار أن المؤمن له أو المستفيد من عقد التأمين يعتبر في وضعية ضعف أمام شركة التأمين (المؤمن).

ب. تهيئة وتحسين بيئة العمل لشركات التأمين وإعادة التأمين، التعاضديات ووسطاء التأمين.

ج. يشرف على وضع تعريفات لمختلف منتجات التأمين تتوافق مع حقيقة سوق التأمين الجزائري، مستعينا في ذلك بقاعدة البيانات الخاصة بالإحصائيات الوطنية.

د. ضمان ترقية وتطوير قطاع التأمين حتى يتسنى له الاندماج والمساهمة أكثر في مختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

هـ. قيادة ومرافقة شركات التأمين إلى الاحترافية في مجال التسيير والأمان، وذلك من خلال تطوير سياسة الوقاية لتجنب حدوث الأخطار.

¹ المادة 274 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

² المادة 277 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

³ موقع المجلس الوطني للتأمينات www.cna.dz، تصفح بتاريخ 20/07/2020.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

و. يشارك مع مختلف الهيئات التابعة للدولة في إعداد النصوص والقوانين المنظمة لقطاع التأمين، وهذا من أجل تشجيع شركات التأمين ووسطاء التأمين على الاستثمار بقوة في سوق التأمين الجزائري.

2. الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (Union Algérienne des Sociétés «UAR» (d'Assurance et de Réassurance

يعتبر هذا الاتحاد كجمعية مهنية خاصة بالمؤمنين (شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر)، تم اعتماده من طرف وزارة المالية، حيث يكلف هذا الاتحاد بمجموعة من المهام نلخص أهمها فيما يلي¹:
أ. يعمل على تمثيل وتسيير مختلف المصالح الجماعية لأعضائه، كما يقوم بإعلام وتحسيس منخرطيه والجمهور.

ب. يدرس المسائل ذات الصلة بممارسة نشاط التأمين، خاصة فيما يتعلق بالتأمين الاقتراني والوقاية من الأخطار الكبرى ومحاربة كل عوائق التكوين والمنافسة.
ج. يهدف الاتحاد إلى ترقية وتطوير قطاع التأمين، وذلك من خلال حث المؤمنين بتحسين خدمات التأمين (ابتكار منتجات تأمين جديدة، تسوية الحوادث ودفع التعويضات في الأوقات المحددة... الخ).

3. مديرية التأمينات (Direction des Assurances) «DASS»

توجد هذه المديرية بوزارة المالية، فهي تابعة للمديرية العامة للخزينة، حيث تعتبر كجهاز مكلف بمراقبة قطاع التأمين في الجزائر، تتجلى مهامها فيما يلي²:
أ. تشرف على دراسة واقتراح التدابير اللازمة للتغطية المناسبة، وهذا فيما يتعلق بتأمين الممتلكات الوطنية، الاقتصادية والاجتماعية.
ب. تقوم بدراسة واقتراح الإجراءات الخاصة بضبط وترقية ادخار شركات التأمين وإعادة التأمين.
ج. تقوم بدراسة وتنفيذ التدابير التي تسمح بتطوير وتوسعة نشاط التأمين من خلال إدخال أنواع تأمين أخرى، كالتأمين التكافلي.
د. تقوم بالإشراف على تسيير، متابعة ومراقبة الهيئات التي تمارس نشاط التأمين في الجزائر.
هـ. تسهر مديرية التأمينات على الوفاء بدين التعاونيات وشركات التأمين وإعادة التأمين. و. تهتم بدراسة الملفات الخاصة بطلبات الاعتماد للتعاونيات، شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين.

¹ المادة 33 من القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات.

² المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2007.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

ز. تعمل مديرية التأمينات على مركزة وتوحيد وتلخيص مختلف العمليات الخاصة بنشاط شركات التأمين وإعادة التأمين، في المقابل تقوم بإعداد ونشر تقارير سنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر.

ح. تسهر على تقييم مساهمات الدولة في شركات التأمين العمومية، وذلك من خلال القيام بالمتابعة المستمرة لنشاطها واقتراح أي إجراء يؤدي إلى تحسين وتطوير تسييرها.

4. صندوق ضمان السيارات

أنشأ صندوق ضمان السيارات بغرض دفع كل أو جزء من التعويضات لفائدة ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم نتيجة للأضرار التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، حيث يشترط في ذلك أن يكون المسؤول عن الحادث مجهولا أو مسقوطا عنه الضمان أو أن يكون غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا، أو أن يكون تغطيته غير كافية¹.

ثانيا: هيئات تأطير ومراقبة قطاع التأمين في ظل القانون رقم 04/06

1. لجنة الإشراف على التأمينات (Commission de Supervision des Assurances) «CSA»

تم إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات كجهاز تابع لوزارة المالية مكلف بمراقبة نشاط التأمين وإعادة التأمين في الجزائر، حيث يهدف هذا الجهاز إلى ما يلي²:

أ. ترقية وتطوير قطاع التأمين وذلك بإعداد النصوص والتنظيمات التي تسمح بتنظيم وتأطير السوق الوطني قصد إدماجه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ب. مراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري.

ج. حماية مصالح المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين، وذلك بالسهر على مراقبة ومتابعة مختلف عمليات التأمين.

2. مركزية الأخطار

أنشأت مركزية الأخطار بوزارة المالية، كهيئة مكلفة بجمع ومركزة المعلومات التي لها صلة بعقود التأمين على الأضرار المكتتبه لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك فإن شركات التأمين مجبرة

¹ المرسوم التنفيذي رقم 103-04 المؤرخ في 5 افريل 2004، المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات والمحدد لقانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 7 افريل 2004.

² المادة 26 من القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

بالتصريح لمركزية الأخطار بجميع العقود التي تصدرها، في حين أن هذه الهيئة على ارتباط مباشر بالهيئة المكلفة بالتأمينات (مديرية التأمينات)¹.

3. صندوق ضمان المؤمن لهم (Fonds de Garantie des Assurés) «FGAS»

هذا الصندوق تابع لوزارة المالية، حيث يكلف بمهمة تحمل كل الديون أو جزء منها تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين في حالة عجز شركات التأمين على دفع التعويض المستحق، فموارد صندوق ضمان المؤمن لهم تتشكل من مختلف الاشتراكات السنوية لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين بالإضافة إلى اشتراكات فروع شركات التأمين الأجنبية، وهذا في حدود نسبة لا تتجاوز 1% من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات².

4. المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات (Bureau Spécialisé en)

«BST» (Tarification)

أنشأ المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات من أجل إعداد مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها في مختلف فروع التأمين، كما يستشار هذا المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في جميع المسائل ذات الصلة بالتعريفات وفي أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل تعريفات التأمين أو مقاييس للتعريف³.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 138-07 المؤرخ في 19 ماي 2007، المحدد لمهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 20 ماي 2007.

² المادة 32 من القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات.

³ المرسوم التنفيذي رقم 257-09 المؤرخ في 11 أوت 2009، المحدد لتشكيل المكتب المتخصص في مجال تعريف التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

المطلب الثاني: شركات ووسطاء التأمين النشطين في قطاع التأمين الجزائري
تعتبر شركات التأمين الفاعل الأساسي في قطاع التأمين الجزائري من خلال الدور الكبير الذي تلعبه، إذ أنها تمنح الأفراد والمؤسسات منتجاتها التأمينية مقابل أقساط تحدد وفق عقود، في المقابل تعمل على تقديم تعويضات لزيائنها (المؤمن لهم) في حالة تعرضهم للأخطار، بالإضافة إلى ذلك فهي تعمل على استثمار تلك الأقساط في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: شركات التأمين

سنحاول في هذا الفرع التطرق إلى مختلف الشركات النشطة في قطاع التأمين الجزائري، والتي نلخصهم كما يلي:

أولاً: شركات التأمين النشطة في القطاع قبل صدور القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006

يلخص الجدول الموالي مختلف شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري قبل صدور القانون رقم 04/06.

الجدول رقم (01): شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري قبل صدور القانون رقم 04/06

اسم الشركة	رمزها	تاريخ إنشائها	شكلها	شبكة توزيع منتجاتها
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	CAAR	08 جوان 1963	شركة عمومية لتأمين الأضرار والأشخاص	94 وكالة مباشرة، 58 وكيل عام للتأمين، 144 شباك خاص بالتأمين البنكي ¹ .
الشركة الوطنية للتأمين	SAA	12 ديسمبر 1963	شركة عمومية لتأمين الأضرار والأشخاص	تمتلك الشركة الجزائرية للتأمين شبكة توزيع هامة تقدر بـ 520 نقطة بيع ² .
الشركة المركزية لإعادة التأمين	CCR	01 أكتوبر 1973	شركة عمومية لإعادة التأمين	/
الشركة الجزائرية للتأمينات	CAAT	30 افريل 1985	شركة عمومية لتأمين الأضرار والأشخاص	تحوز الشركة على 9 مديريات جهوية ³ .
شركة تأمين المحروقات	CASH	04 أكتوبر 1999	شركة عمومية لتأمين الأضرار والأشخاص	تمتلك الشركة 5 مديريات جهوية و45 وكالة تأمين ⁴ .

¹ موقع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين www.caar.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.

² موقع الشركة الوطنية للتأمين www.saa.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.

³ موقع الشركة الجزائرية للتأمينات www.caat.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.

⁴ موقع شركة تأمين المحروقات www.cash-assurance.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

/	شركة خاصة لتأمين الأضرار والأشخاص	18 نوفمبر 1997	Trust Algérien	شركة ترست الجزائر
تمتلك الشركة 7 مديريات جهوية و380 وكالة تأمين ¹ .	شركة خاصة لتأمين الأضرار والأشخاص	05 أوت 1998	CIAR	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
تحوز الشركة على 8 مديريات جهوية و172 وكالة تأمين ² .	شركة خاصة لتأمين الأضرار والأشخاص	05 أوت 1998	2A	الشركة الجزائرية للتأمينات
تمتلك الشركة 7 مديريات جهوية و260 وكالة تأمين ³ .	شركة خاصة لتأمين الأضرار والأشخاص	26 مارس 2000	Salama Assurances	شركة سلامة للتأمينات
تحوز الشركة على شبكة توزيع تقدر بأكثر من 210 وكالة تأمين ⁴ .	شركة خاصة لتأمين الأضرار والأشخاص	08 جويلية 2001	GAM	الشركة العامة للتأمينات المتوسطة
تقدر شبكة توزيع منتجات الشركة بأكثر من 200 وكالة موزعة على 43 ولاية جزائرية ⁵ .	شركة خاصة لتأمين الأضرار والأشخاص	30 جويلية 2005	Alliance Assurance	شركة أليانس للتأمين
يملك الصندوق شبكة توزيع تقدر بـ 67 صندوق جهوي و483 مكتب محلي ⁶ .	تعاضدية لتأمين الأضرار والأشخاص	02 ديسمبر 1972	CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
/	تعاضدية لتأمين الأضرار والأشخاص	10 ديسمبر 1964	MAATEC	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربة والثقافة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لشركات التأمين.

التعليق:

من خلال الجدول رقم (01) يتبين سيطرت الدولة على نشاط التأمين ويظهر ذلك من خلال عدد الشركات النشطة في قطاع التأمين (07 شركات عمومية مقابل 06 شركات خاصة)، كما يتبين أيضا تغطية الشركات العمومية لمختلف ولايات الوطن ويتضح ذلك من خلال عدد الوكالات التي تمتلكها.

¹ موقع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين www.ciar.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.
² تقرير النشاط لسنة 2019 للشركة الجزائرية للتأمينات، صفحة 35.
³ موقع شركة سلامة للتأمينات www.salama-assurances.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.
⁴ موقع الشركة العامة للتأمينات المتوسطة www.gam.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.
⁵ موقع شركة أليانس للتأمين allianceassurances.com.dz، تصفح بتاريخ 2020/12/13.
⁶ موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي www.cnma.dz، تصفح بتاريخ 2020/11/24.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

ثانيا: شركات التأمين النشطة في القطاع بعد صدور القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006

أصدرت الحكومة الجزائرية القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 بغية الفصل في نشاط شركات التأمين والرفع من إنتاج فرع تأمين الأشخاص، حيث أصبحت بموجب هذا القانون شركات متخصصة في تأمين الأضرار وأخرى متخصصة في تأمين الأشخاص، حيث يتم تلخيص هذه الشركات في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري بعد صدور القانون رقم 04/06

اسم الشركة	رمزها	تاريخ إنشائها	نشاطها
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	CAAR	08 جوان 1963	ممارسة عمليات تأمين الأضرار
شركة كرامة للتأمين	CAARAMA Assurance	أنشأتها شركة CAAR بتاريخ 09 مارس 2011	ممارسة عمليات تأمين الأشخاص
الشركة الوطنية للتأمين	SAA	12 ديسمبر 1963	ممارسة عمليات تأمين الأضرار
شركة التأمين للتوفير والصحة	SAPS	أنشأتها شركة SAA بتاريخ 09 مارس 2011	ممارسة عمليات تأمين الأشخاص
الشركة المركزية لإعادة التأمين	CCR	01 أكتوبر 1973	شركة عمومية لإعادة التأمين
الشركة الجزائرية للتأمينات	CAAT	30 افريل 1985	ممارسة عمليات تأمين الأضرار
شركة التأمين على الحياة الجزائرية	TALA	أنشأتها شركة CAAT بتاريخ 09 مارس 2011	ممارسة عمليات تأمين الأشخاص
شركة تأمين المحروقات	CASH	04 أكتوبر 1999	ممارسة عمليات تأمين الأضرار
الشركة الجزائرية للحياة	AGLIC	أنشأتها شركة CASH بتاريخ 22 فيفري 2015	ممارسة عمليات تأمين الأشخاص
شركة ترست الجزائر	Trust Algérien	18 نوفمبر 1997	ممارسة عمليات تأمين الأضرار
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين	CIAR	05 أوت 1998	ممارسة عمليات تأمين الأضرار
شركة مصير للحياة	MACIR VIE	أنشأتها شركة CIAR بتاريخ 11 أوت 2011	ممارسة عمليات تأمين الأشخاص

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

ممارسة عمليات تأمين الأضرار	05 أوت 1998	2A	الشركة الجزائرية للتأمينات
ممارسة عمليات تأمين الأضرار	26 مارس 2000	Salama Assurances	شركة سلامة للتأمينات
ممارسة عمليات تأمين الأضرار	08 جويلية 2001	GAM	الشركة العامة للتأمينات المتوسطة
ممارسة عمليات تأمين الأضرار	30 جويلية 2005	Alliance Assurance	شركة أليانس للتأمين
ممارسة عمليات تأمين الأضرار	02 ديسمبر 1972	CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
ممارسة عمليات تأمين الأشخاص	أنشأه CNMA بتاريخ 05 جانفي 2012	Le Mutualiste	التعاضدي
ممارسة عمليات تأمين الأضرار	10 ديسمبر 1964	MAATEC	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة
ممارسة عمليات تأمين الأضرار	03 أكتوبر 2011	AXA Assurances Algérie	شركة أكسا للتأمينات الجزائر
ممارسة عمليات تأمين الأشخاص	أنشأتها شركة أكسا للتأمينات الجزائر بتاريخ 02 نوفمبر 2011	AXA Assurances Algérie Vie	شركة أكسا لتأمينات الحياة
ممارسة عمليات تأمين الأشخاص	11 أكتوبر 2006	CARDIF EL Djazair	شركة كريدف الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لشركات التأمين.

التعليق:

يتبين من الجدول رقم (02) تخصص شركات التأمين في النشاط، وهذا راجع للقانون رقم 04/06 اذ أصبحت بموجبه شركات متخصصة في تأمين الاضرار وأخرى في تأمين الأشخاص (13 شركة متخصصة في تأمين الاضرار و 08 شركات متخصصة في تأمين الأشخاص).

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

الفرع الثاني: وسطاء التأمين

يتمثل وسطاء التأمين حسب الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي في كل من:

أولاً: الوكيل العام للتأمين

يعرف الوكيل العام للتأمين على أنه عبارة عن شخص طبيعي، يمثل بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده شركة أو عدة شركات للتأمين¹. وبصفته وكيلا عاما للتأمين، فإنه يضع²:

1. الكفاءة التقنية الخاصة به تحت تصرف الجمهور، وهذا قصد البحث عن زبائن جدد وبالتالي اكتتاب عقود تأمين جديدة لحساب موكله (شركة أو عدة شركات تأمين).

2. خدماته الشخصية ومختلف الخدمات الخاصة بالوكالة العامة للتأمين تحت تصرف شركة أو شركات التأمين التي يمثلها، ويكون هذا في العقود التي توكل له إدارتها. والجدول التالي يلخص توزيع وكلاء التأمين حسب الشركات لسنة 2019.

الجدول رقم (03): توزيع الوكلاء العامون للتأمين حسب الشركات

الوكلاء العامون	شركات التأمين
231	SAA
64	CAAT
51	CAAR
06	CASH
95	Trust Alg
271	CIAR
177	2A
175	Salama
155	Alliance
68	GAM
15	AXA dommage
-	CNMA
-	AXA Vie
164	MACIR Vie
-	CARDIF el djazair
34	TALA
71	SAPS

¹ المادة 253 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

² المادة 253 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

18	CAARAMA
38	AGLIC
-	Le Mutualiste
1633	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقرير مديرية التأمينات لسنة 2019).

التعليق:

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين «CIAR» تمتلك أكبر عدد من الوكلاء العاملين (271 وكيل عام) ثم تليها كل من الشركة الوطنية للتأمين «SAA» بـ (231 وكيل عام) و الشركة الجزائرية للتأمينات «2A» بـ (177 وكيل عام) وشركة سلامة بـ (175 وكيل عام)، وبقية الوكلاء العاملين تقاسمتهم بقية شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري.

ثانيا: سمسار التأمين

يعرف سمسار التأمين على أنه عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي، وبصفته سمسارا للتأمين فإنه يمارس مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين وهذا بغرض اكتتاب عقد التأمين وحصوله في مقابل ذلك على عمولة التوسط، في حين يعد سمسار التأمين وكيلاً للمؤمن له ومسؤولاً تجاهه¹.

وفي سنة 2019 بلغ عدد السماسرة المعتمدين في قطاع التأمين الجزائري، 44 سمسار تأمين منهم 33 قيد الخدمة².

المطلب الثالث: أهم منتجات التأمين

تقدم شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري للمؤمن لهم (الزبائن) العديد من منتجات التأمين، نلخص أهمها كما يلي:

أولاً: منتجات شركات التأمين على الأضرار

تتمثل المنتجات التي تقدمها شركات التأمين على الأضرار فيما يلي:

1. التأمين على السيارات (Assurance Automobile): يحتوي هذا المنتج على تغطيات إجبارية وتغطيات اختيارية.

أ. التغطيات الإجبارية (Garanties Obligatoires): تتمثل في تأمين المسؤولية المدنية، الذي يغطي بدوره كافة الأخطار التي يمكن أن يتسبب فيها المؤمن له اتجاه الغير.

¹ المادة 258 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.
² التقرير السنوي (2019) لمديرية التأمينات بوزارة المالية.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

ب. **التغطيات الاختيارية (Garanties Facultatives)**: يتكون هذا النوع من عدة ضمانات منها التأمين الشامل، أضرار التصادم، السرقة والحريق، المساعدة، كسر الزجاج...الخ.

2. **التأمين على أضرار الممتلكات (Assurance Dommages aux Biens)** : يشمل هذا المنتج على نوعين، التأمين على الأخطار البسيطة والتأمين على الأخطار الصناعية.

أ. **التأمين على الأخطار البسيطة (Assurance des Risques Simples)**: يندرج تحت هذا النوع العديد من الضمانات منها التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين على السرقة، التأمين على الحريق، التأمين على أضرار المياه والتأمين على المسؤولية...الخ. فالتأمين على الأخطار البسيطة يغطي مختلف المخاطر التي يمكن أن تصيب المرافق العامة كحظائر الولايات والبلديات، المدارس...الخ.

ب. **التأمين على الأخطار الصناعية (Assurances des Risques Industriels)**: يغطي التأمين على الأخطار الصناعية مختلف المخاطر التي يمكن أن تصيب الشركات والمصانع الكبيرة، حيث يشمل على العديد من الضمانات، من بينها التأمين على الخسارة الناتجة عن توقف العمل بعد تحقق الخطر المؤمن منه (Perte d'Exploitation)، التأمين على أضرار المياه (Dégâts des Eaux)، التأمين على الحريق (Incendie)، التأمين على كسر الآلات (Bris de Machine) والتأمين على السرقة (Vol)...الخ.

3. **التأمين على النقل (Assurance Transport)** : يغطي هذا المنتج الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها وسائل النقل وما تحمله (أشخاص، بضائع) سواء كانت برية، بحرية أو جوية، بالإضافة إلى ذلك يشمل هذا النوع على تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار التي يمكن أن تسببها وسائل النقل للغير.

4. **التأمين على الأخطار الفلاحية (Assurance des Risques Agricoles)** : يحتوي هذا المنتج على العديد من الضمانات والتي من بينها التأمين على الجليد، التأمين على وفيات الماشية والتأمين على المسؤولية المدنية...الخ. يغطي منتج التأمين على الأخطار الفلاحية مختلف الأخطار التي لها علاقة بالإنتاج الفلاحي كالحبوب، تربية الماشية، تربية النحل والأشجار المثمرة...الخ.

5. **تأمين القرض (Assurance Crédit)** : يتكون هذا المنتج من عدة ضمانات من بينها تأمين القرض العقاري، تأمين القرض الاستهلاكي وتأمين القرض الفلاحي...الخ، حيث أن منتج تأمين القرض يغطي مختلف المعاملات التي يكون فيها الدائن عرضة لمخاطر عدم السداد.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

ثانيا: منتجات شركات التأمين على الأشخاص

طبقا للقانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، أصبحت منتجات تأمين الأشخاص تسوق من طرف شركات متخصصة في تأمين الأشخاص، حيث تتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

1. التأمين على الحياة والوفاة (Assurance Vie et Décès).
2. التأمين على المرض (Assurance Maladie).
3. التأمين على الحوادث (Assurance Accident).
4. تأمين الاحتياط الجماعي (Assurance Prévoyance Collective).
5. تأمين المساعدة (Assurance Assistance).
6. تأمين الرسملة (Assurance Capitalisation).

المبحث الثالث: تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر

في هذا المبحث سوف نقوم بتحليل نشاط قطاع التأمين الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى الإنتاج والتعويضات بالإضافة إلى تطور التوظيفات وهذا خلال الفترة 1991-2019.

المطلب الأول: إنتاج التأمين في القطاع

يتمثل الإنتاج في قطاع التأمين في حجم الأقساط المحصلة من طرف شركات التأمين النشطة في الجزائر، وهذه الأقساط تختلف من شركة إلى أخرى كما تختلف من فرع إلى آخر، وعليه سوف يتم تحليل تطور أقساط التأمين (إنتاج التأمين) حسب الشركات والفروع.

أولا: تطور إنتاج التأمين حسب الشركات

يتم تقسيم الشركات النشطة في قطاع التأمين الجزائري إلى ثلاثة أنواع (الشركات العمومية، الشركات الخاصة والتعاضديات)، والتي على أساسها نقوم بتحليل تطور الإنتاج في كل نوع على حدى.

الجدول رقم (04): تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الشركات العمومية	الشركات الخاصة	التعاضديات	المجموع
1991	5913	-	571	6484
1992	6769	-	727	7496
1993	7720	-	897	8617
1994	9140	-	1126	10266
1995	12098	-	1673	13771

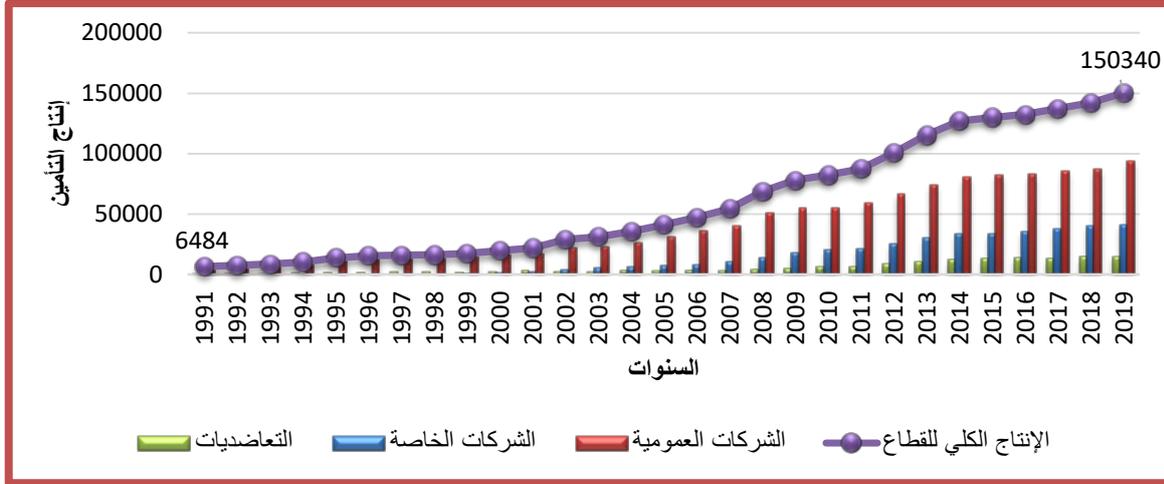
الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

15612	1688	-	13924	1996
16044	1916	-	14128	1997
16308	1935	146	14227	1998
17439	1907	833	14699	1999
19791	2288	1548	15955	2000
21947	2864	2190	16893	2001
29030	2698	4215	22117	2002
31145	2543	5427	23175	2003
35692	2849	6224	26619	2004
41257	3018	7107	31130	2005
47103	2852	8083	35866	2006
54426	3173	9657	40664	2007
68723	3995	11877	51175	2008
78117	5015	15292	54958	2009
82353	6808	17045	55077	2010
87494	6813	17733	59045	2011
100594	8820	21671	66388	2012
115319	10596	26004	74569	2013
127026	12292	29551	80756	2014
130034	13472	29444	82686	2015
132445	13625	30925	83330	2016
137449	13516	33210	85921	2017
142108	14507	35541	87058	2018
150340	14779	36117	94243	2019
60152,75	5481,48	18146,54	40904,93	متوسط الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات «CNA»).

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

الشكل رقم (01): تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (04).

التعليق:

يلاحظ من الجدول رقم (04) والشكل رقم (01) أن إنتاج قطاع التأمين الجزائري يعرف تطورا مستمرا، حيث بلغ إنتاج القطاع في سنة 1991 ما قيمته 6484 مليون دينار جزائري ليصل إلى 150340 مليون دينار جزائري في سنة 2019، ويرجع هذا التطور إلى مختلف الإصلاحات التي مست القطاع (إصدار الأمر رقم 07/95 القاضي بتحرير القطاع والسماح للشركات الخاصة والأجنبية بالنشاط في القطاع، ضف إلى ذلك إصدار القانون رقم 04/06 والذي نص على الفصل في نشاط شركات التأمين إلى شركات متخصصة في تأمين الأضرار وأخرى متخصصة في تأمين الأشخاص ما سمح بزيادة منتجات التأمين المقدمة). ويتجلى التطور الحاصل في إنتاج القطاع من خلال إنتاج شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري، حيث قفز إنتاج الشركات العمومية في مجموعها من 5913 مليون دينار جزائري في سنة 1991 إلى 94243 مليون دينار جزائري في سنة 2019، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 10,39% خلال الفترة 1991-2019 بالإضافة إلى ذلك قدر متوسط إنتاج هذه الشركات بـ 40904,93 مليون دينار جزائري، أما فيما يخص إنتاج الشركات الخاصة فتعد شركة ترست الجزائر أول شركة تأمين خاصة بدأت نشاطها في سنة 1998 والتي حققت إنتاج في تلك السنة قدر بـ 146 مليون دينار جزائري ليبلغ إنتاج التأمين في الشركات الخاصة 36117 مليون دينار جزائري في سنة 2019، أي بمتوسط إنتاج بلغ 18146,54 مليون دينار جزائري خلال فترة نشاطها وبمتوسط معدل نمو سنوي 30,84% خلال الفترة 1998-2019. في حين حققت التعاضديات النشطة في قطاع التأمين الجزائري خلال فترة الدراسة ما قيمته 5481,48 مليون دينار جزائري كمتوسط إنتاج، إذ بلغ إنتاجها 14779 مليون دينار

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

جزائري في سنة 2019 مقابل 571 مليون دينار جزائري في سنة 1991 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 12,32% خلال الفترة 1991-2019.

كما يتضح جليا أيضا سيطرت الشركات العمومية على الإنتاج المحقق في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019، حيث ترجع هذه الهيمنة أساسا إلى الأقدمية والخبرة التي تتمتع بها هذه الشركات بالإضافة إلى امتلاكها شبكات توزيع (مباشرة وغير مباشرة) تغطي مختلف مناطق الوطن.

1. تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية

تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR»، أول شركة تأمين عمومية تأسست في جوان 1963 لممارسة مختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر، ومن خلال هذا العنصر سنحاول إبراز تطور إنتاج التأمين في الشركات العمومية (إنتاج شركات الأم والشركات الفرعية).

الجدول رقم (05): تطور إنتاج شركات التأمين العمومي خلال الفترة 1991-2019 الوحدة: مليون دينار جزائري

الشركات العمومية					السنوات
CCR*	CASH	CAAT	CAAR	SAA	
625	-	1117	1237	2934	1991
542	-	1376	1670	3181	1992
470	-	1551	2108	3591	1993
567	-	2053	2485	4035	1994
538	-	3139	3564	4857	1995
454	-	3771	4246	5453	1996
392	-	3711	4410	5615	1997
310	-	3796	3914	6207	1998
285	-	3927	4027	6460	1999
295	494	4050	4297	6819	2000
256	1222	4079	4564	6772	2001
422	1946	5328	7099	7322	2002
639	1978	6824	5197	8537	2003
785	1775	8914	3957	11188	2004
651	4300	7392	6255	12532	2005
629	6174	8068	7573	13422	2006
637	6563	10588	8157	14719	2007
839	10172	12688	11068	16408	2008
778	8898	13345	13260	18677	2009
639	7481	14083	12802	20072	2010
819	7900	15198	13740	21388	2011

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

1212	8376	16671	15896	24233	2012
1323	9720	19441	17127	26958	2013
1521	12002	21748	17627	27858	2014
2134	9947	23291	18422	28892	2015
2884	9917	24806	17151	28572	2016
3765	11293	24978	17283	28602	2017
4377	10801	25245	16890	29745	2018
5888	14351	25706	17234	31064	2019
1195,72	7265,50	10927,03	9077,93	14693,55	متوسط الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات «CNA»).
*إنتاج الشركة CCR يتضمن فقط الموافقات الدولية.

التعليق:

من خلال الجدول رقم (05) يتبين هيمنت الشركة الوطنية للتأمين «SAA» على الإنتاج المحقق من طرف الشركات العمومية خلال الفترة 1991-2019، حيث بلغ متوسط إنتاجها خلال فترة الدراسة ما قيمته 14693,55 مليون دينار جزائري، تليها كل من الشركة الجزائرية للتأمينات «CAAT» بمتوسط إنتاج 10927,03 مليون دينار جزائري و الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR» بمتوسط إنتاج 9077,93 مليون دينار جزائري . في المقابل بلغ متوسط إنتاج شركة تأمين المحروقات «CASH» 7265,50 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2000-2019 ومتوسط إنتاج الشركة المركزية لإعادة التأمين «CCR» (الموافقات الدولية) 1195,72 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019.

2. تطور إنتاج التأمين في الشركات الخاصة

بعد صدور الأمر رقم 07/95 تم السماح بإنشاء شركات خاصة، حيث تعتبر شركة ترست الجزائر أول شركة خاصة تأسست في نوفمبر 1997، وعليه سنقوم بتحليل إنتاج الشركات الخاصة (إنتاج شركات الأم والشركات الفرعية) خلال الفترة 1991-2019.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (06): تطور إنتاج شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 1991-2019
الوحدة: مليون دينار جزائري

الشركات الخاصة								السنوات
Cardif	AXA	GAM	ALLIANCE	2A	SALAMA	TRUST	CIAR	
-	-	-	-	-	-	-	-	1991
-	-	-	-	-	-	-	-	1992
-	-	-	-	-	-	-	-	1993
-	-	-	-	-	-	-	-	1994
-	-	-	-	-	-	-	-	1995
-	-	-	-	-	-	-	-	1996
-	-	-	-	-	-	-	-	1997
-	-	-	-	-	-	146	-	1998
-	-	-	-	58	-	624	151	1999
-	-	-	-	345	-	822	381	2000
-	-	-	-	668	-	939	583	2001
-	-	212	-	1011	-	2177	815	2002
-	-	748	-	1091	-	2371	1217	2003
-	-	1160	-	1424	-	1958	1682	2004
-	-	1511	2	1851	-	1499	2246	2005
-	-	1337	302	1852	1055	1009	2830	2006
17	-	1322	932	2118	1422	1433	3345	2007
227	-	1645	1676	2121	1916	1340	4628	2008
536	-	2108	2852	2622	2490	1461	6075	2009
715	-	2911	3423	3039	2540	1859	5981	2010
901	2	2849	3903	3203	2797	1868	6113	2011
1073	382	3373	3715	3595	3277	2314	7657	2012
1208	1980	3303	4150	4057	4015	2725	8716	2013
1374	3656	3506	4427	3943	4491	2613	9968	2014
1565	3786	3203	4432	3594	4707	2152	10437	2015
1768	4119	3329	4565	3627	5019	2453	10610	2016
2441	5535	3464	4802	3629	4787	2746	10608	2017
2603	5013	3859	5002	3849	5158	3547	11512	2018
2742	4871	3803	5201	3877	5377	4040	11407	2019
1320,7	3260,4	2424,6	3292,2	2455,9	3503,6	1913,4	5840,5	متوسط الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات « CNA »).

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

التعليق:

من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (06) يتضح أن أغلبية شركات التأمين الخاصة بدأت نشاطها فعليا في الجزائر منذ سنة 2005 ، حيث بلغ متوسط إنتاج الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين « CIAR » خلال الفترة 1999-2019 ما قيمته 5840,5 مليون دينار جزائري، تليها شركة سلامة «SALAMA» بمتوسط إنتاج بلغ 3503,6 مليون دينار جزائري خلال فترة نشاطها، في حين قدر متوسط إنتاج كل من شركة اليانس « ALLIANCE » وشركة اكسا « AXA » خلال فترة نشاط كل منهما بـ 3292,2 مليون دينار جزائري لشركة اليانس و 3260,4 مليون دينار جزائري لشركة اكسا، في المقابل حققت شركة « 2A » وشركة « GAM » خلال فترة نشاط كل منهما متوسطات إنتاج متقاربة قدرت في كل منهما على التوالي بـ 2455,9 مليون دينار جزائري و 2424,6 مليون دينار جزائري. أما فيما يخص شركة ترست «TRUST» و شركة كرفيد الجزائر « Cardif El Djazair » فحققوا أدنى متوسطات إنتاج خلال فترة نشاط كل منهما مقارنة بباقي شركات التأمين الخاصة النشطة في قطاع التأمين الجزائري، حيث بلغ متوسط إنتاج شركة ترست 1913,4 مليون دينار جزائري ومتوسط إنتاج شركة كرفيد الجزائر 1320,7 مليون دينار جزائري.

3. تطور إنتاج التأمين في التعاضديات

تتمثل التعاضديات في كل من الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي «CNMA» و التعاضدية لعمال التربية « MAATEC »، والأرقام الموضحة في الجدول رقم (07) تظهر مجموع الأقساط المكتتبة (إنتاج شركات الأم و الشركات الفرعية) خلال الفترة 1991-2019.

الجدول رقم (07): تطور إنتاج التعاضديات خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

التعاضديات		السنوات
MAATEC	CNMA	
11	560	1991
12	715	1992
12	885	1993
12	1114	1994
10	1663	1995
10	1678	1996
12	1904	1997
12	1923	1998
14	1893	1999
16	2272	2000
17	2847	2001

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

17	2681	2002
22	2521	2003
24	2825	2004
27	2991	2005
29	2823	2006
32	3141	2007
36	3959	2008
40	4975	2009
60	6748	2010
81	6732	2011
157	8663	2012
397	10199	2013
512	11780	2014
553	12919	2015
469	13156	2016
*	13516	2017
*	14507	2018
*	14779	2019
99,76	5392,03	متوسط الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات « CNA »).

* لا توجد بيانات خاصة بتلك السنوات.

التعليق:

بناء على الجدول رقم (07) يظهر فرق كبير في إنتاج التأمين في التعاضديتين وهذا بالرغم من أقدمية كل منهما في نشاط التأمين، حيث قدر متوسط إنتاج الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي « CNMA » خلال الفترة 1991-2019 بـ 5392,03 مليون دينار جزائري، أما فيما يخص التعاضدية لعمال التربية « MAATEC » فمتوسط إنتاجها خلال الفترة 1991-2016 بلغ 99,76 مليون دينار جزائري.

ثانيا: تطور إنتاج التأمين حسب الفروع

معظم شركات التأمين (العامة، الخاصة والتعاضديات) تقدم تغطيات (ضمانات) للمؤمن لهم (الزبائن) في مختلف فروع التأمين، ومن خلال ذلك سنقوم بتحليل تطور إجمالي إنتاج شركات التأمين في أهم الفروع خلال الفترة 1991-2019.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (08): تطور إنتاج التأمين حسب الفروع خلال الفترة 1991-2019
الوحدة: مليون دينار جزائري

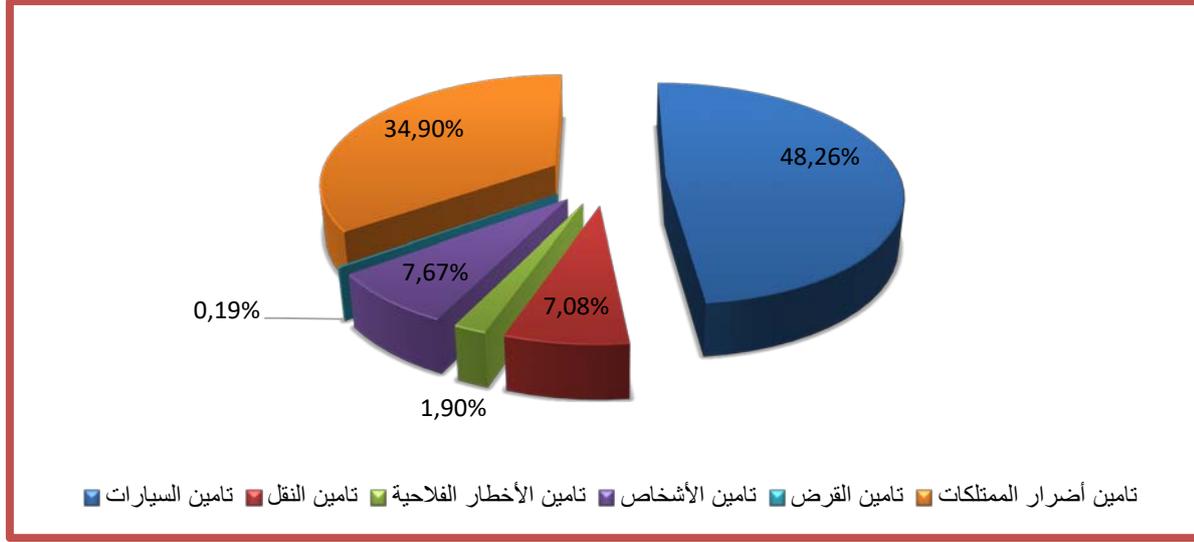
المجموع*	الفروع						السنوات
	تأمين أضرار الممتلكات	تأمين القرض	تأمين الأشخاص	تأمين الأخطار الزراعية	تأمين النقل	تأمين السيارات	
5502	1594	2	180	291	1060	2375	1991
7430,2	2178	0,2	262	386	1332	3272	1992
8151	2801	1	360	351	1230	3408	1993
9700	3171	1	489	478	1687	3874	1994
13234	4101	1	549	883	2628	5072	1995
15147	5061	2	709	780	2901	5694	1996
15652	5484	10	783	1016	2559	5800	1997
15998	5083	17	933	978	2453	6534	1998
17154	5174	21	889	893	2538	7639	1999
19501	6659	49	1099	599	2955	8140	2000
21783	7180	83	1003	1228	3440	8849	2001
28985	12212	275	1153	1143	3952	10250	2002
31311	13077	229	1167	727	3779	12332	2003
35758	13974	102	1736	583	3943	15420	2004
41620	15486	160	2523	589	4327	18535	2005
46474	17357	231	2931	574	4317	21064	2006
53789	19455	592	3542	517	5158	24525	2007
67884	25946	546	5394	716	5752	29530	2008
77339	28868	378	5789	762	6109	35433	2009
81713	26708	47	7533	1051	6045	40329	2010
86674	29215	14	6761	1047	5679	43958	2011
99630	32559	3	7290	1398	5262	53118	2012
113995	37030	4	8381	1758	5749	61073	2013
125505	42850	3	8834	2052	6406	65360	2014
127899	42723	3	10089	2591	5652	66841	2015
129560	44242	50	11240	2256	6614	65158	2016
133685	47584	152	13434	1628	5840	65047	2017
137731	48227	81	12727	2439	5697	68560	2018
144451	51911	146	13612	2882	6287	69613	2019
59077,76	20617,58	110,45	4530,75	1124	4184,51	28510,44	متوسط الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات « CNA »).

* لا يتضمن إنتاج الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR ».

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

الشكل رقم (02): إنتاج التأمين حسب الفروع خلال الفترة 1991-2019 على أساس المتوسط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (08).

التعليق:

من خلال الشكل رقم (02) يتبين هيمنت فرع تأمين السيارات على إنتاج التأمين المحقق في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019، حيث استحوذ على نسبة متوسطة قدرت بـ 48,26% وترجع هذه الهيمنة إلى القوانين الصادرة من طرف الحكومة والتي تنص على إلزامية أصحاب السيارات بالتأمين (تأمين المسؤولية المدنية) كما ترجع أيضا إلى الارتفاع المستمر في عدد المركبات، والتي بلغت 6 418 212 مركبة¹ بتاريخ 31 ديسمبر 2018. في المقابل استحوذ فرع تأمين أضرار الممتلكات (الأخطار الصناعية، الأخطار البسيطة) على المرتبة الثانية كنتيجة للمشاريع الاستثمارية الكبيرة (السكن، الأشغال العمومية، الصناعة... الخ) التي صاحبت فترة الارتفاع في أسعار المحروقات، حيث بلغت نسبة إنتاجه المتوسطة 34,90% خلال فترة الدراسة، في حين تقاسمت بقية الفروع نسبة الإنتاج المتوسطة المتبقية (فرع تأمين الأشخاص 7,67%، فرع تأمين النقل 7,08%، فرع تأمين الأخطار الفلاحية 1,90% و فرع تأمين القرض 0,19%).

¹ الديوان الوطني للإحصائيات: (Les Immatriculations des Véhicules Automobiles, N° 868)

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

المطلب الثاني: التعويضات المدفوعة في القطاع

تتمثل التعويضات في مجموع المبالغ المالية التي تتحملها شركات التأمين نظير الخسائر التي لحقت بزبائنهم (المؤمن لهم)، والتي على أساسها يتحدد مدى وفاء شركة التأمين بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.

أولاً: تطور التعويضات حسب الشركات

يتم تحليل تطور التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري حسب الشركات خلال الفترة 1991-2019 كما يلي:

الجدول رقم (09): تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

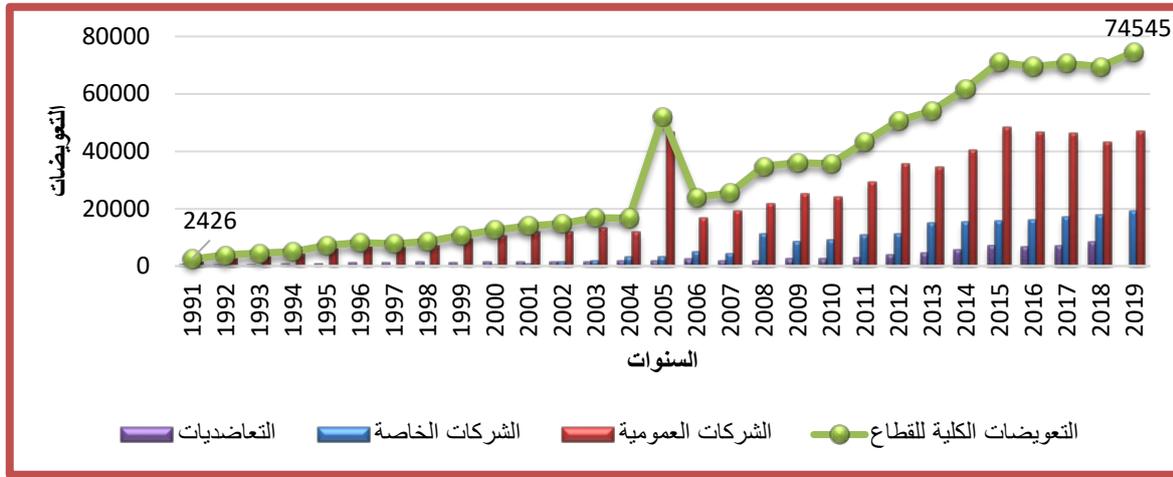
السنوات	الشركات العمومية	الشركات الخاصة	التعاضديات	المجموع
1991	2120	-	306	2426
1992	3310	-	546	3856
1993	3946	-	575	4521
1994	4372	-	635	5007
1995	6260	-	989	7249
1996	7048	-	1173	8221
1997	6613	-	1166	7779
1998	7115	23	1387	8525
1999	9270	196	1153	10619
2000	10666	397	1497	12560
2001	11752	829	1441	14022
2002	11962	1422	1396	14780
2003	13348	2003	1536	16887
2004	11775	3168	1750	16693
2005	46850	3369	1850	52069
2006	16670	4918	2406	23994
2007	19236	4468	1766	25470
2008	21656	11134	1982	34772
2009	25219	8341	2495	36055
2010	24176	9010	2493	35679
2011	29384	10882	2910	43176
2012	35419	11250	4036	50705
2013	34406	15158	4493	54057
2014	40530	15516	5786	61832
2015	48272	15799	7001	71072
2016	46682	16023	6858	69563

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

70642	7192	17111	46339	2017
69498	8539	17846	43113	2018
74545	8419	19196	46930	2019
31250,82	2888,82	8548,13	21877,20	متوسط التعويضات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات « CNA »).

الشكل رقم (03): تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (09).

التعليق:

يلاحظ من الجدول رقم (09) والشكل رقم (03) أن حجم التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019 تعرف تذبذبا، حيث سجل قطاع التأمين أدنى تعويض مدفوع في سنة 1991 قدر بـ 2426 مليون دينار جزائري لتقفز حجم التعويضات المدفوعة في سنة 2019 إلى 74545 مليون دينار جزائري أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 13,01% خلال فترة الدراسة.

فشركات التأمين العمومية سجلت متوسط تعويض قدر بـ 21877,20 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019، حيث بلغت أدنى قيمة تعويض مدفوع 2120 مليون دينار جزائري سنة 1991 مقابل أعلى تعويض قدر بـ 48272 في سنة 2015، في حين قدر متوسط معدل النمو سنوي بـ 11,69% خلال فترة الدراسة. في المقابل سجلت الشركات الخاصة متوسط تعويض قدر بـ 8548,13 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1998-2019 حيث تم دفع ما قيمته 23 مليون دينار جزائري سنة 1998 كأدنى تعويض مقابل 19196 مليون دينار جزائري كأعلى تعويض سنة 2019، أي بمتوسط معدل نمو سنوي 37,75% خلال الفترة 1998-2019. أما فيما يخص التعاضديات فقد بلغ متوسط

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

التعويض لديها بـ 2888,82 مليون دينار جزائري ومتوسط معدل النمو السنوي للتعويضات بـ 12,56% خلال الفترة 1991-2019.

1. تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية

تظهر الأرقام الموضحة في الجدول رقم (10) المبالغ المالية التي دفعتها شركات التأمين العمومية (تعويضات شركات الأم وتعويضات الشركات الفرعية) للمؤمن لهم خلال الفترة 1991-2019

الجدول رقم (10): تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات العمومية خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

الشركات العمومية				السنوات
CASH	CAAT	CAAR	SAA	
-	321	251	1548	1991
-	601	751	1958	1992
-	749	781	2416	1993
-	720	896	2756	1994
-	1422	1545	3293	1995
-	1573	2032	3443	1996
-	1649	1411	3553	1997
-	1529	1712	3874	1998
-	1896	2967	4407	1999
522	2398	3189	4557	2000
424	2156	4098	5074	2001
154	3582	2824	5402	2002
213	3617	3739	5779	2003
145	3082	2073	6475	2004
785	36799	1998	7268	2005
1066	4277	3341	7986	2006
875	5615	4167	8579	2007
1596	6262	5038	8760	2008
1451	6586	6610	10572	2009
1641	6523	5884	10128	2010
2343	7348	8188	11505	2011
5087	8122	7952	14258	2012
2376	8832	8231	14967	2013
3947	10168	10095	16320	2014
3578	13287	14139	17268	2015
2425	14270	13167	16820	2016
3467	14049	12327	16496	2017

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

3582	12606	9953	16972	2018
6577	13435	9483	17435	2019
2112,70	6671,51	5132,48	8616,17	متوسط التعويضات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات «CNA»).

التعليق:

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين العمومية تعرف تفاوتاً من شركة لأخرى وهذا راجع إلى سياسة التسيير (سياسة التعويضات) المنتهجة في كل شركة، حيث بلغ متوسط تعويض شركة «SAA» 8616,17 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019، في حين بلغ متوسط تعويض شركة «CAAT» 6671,51 مليون دينار جزائري خلال فترة الدراسة أين سجلت هذه الشركة أكبر تعويض في سنة 2005 قدر بـ 36799 مليون دينار جزائري نتيجة تسوية حادث الحريق الذي نشب في محطة تكرير البترول الواقعة بولاية سكيكدة سنة 2004. أما فيما يخص التعويضات المدفوعة من طرف شركة «CAAR» وشركة «CASH» فبلغ متوسط التعويض لكل منهما على التوالي 5132,48 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019 و 2112,70 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2000-2019.

2. تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات الخاصة

شركات التأمين الخاصة ملزمة بتقديم تعويضات مقابل أقساط التأمين التي تحصلت عليها، وهذه التعويضات تختلف من شركة إلى أخرى، يوضح الجدول رقم (11) تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات الخاصة (تعويضات شركات الأم وتعويضات الشركات الفرعية) النشطة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019. الجدول رقم (11): تطور التعويضات المدفوعة من طرف الشركات الخاصة خلال الفترة 2019-1991

الوحدة: مليون دينار جزائري

الشركات الخاصة								السنوات
Cardif	AXA	GAM	ALLIANCE	2A	SALAMA	TRUST	CIAR	
-	-	-	-	-	-	-	-	1991
-	-	-	-	-	-	-	-	1992
-	-	-	-	-	-	-	-	1993
-	-	-	-	-	-	-	-	1994
-	-	-	-	-	-	-	-	1995
-	-	-	-	-	-	-	-	1996
-	-	-	-	-	-	-	-	1997

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

-	-	-	-	-	-	23	-	1998
-	-	-	-	1	-	177	18	1999
-	-	-	-	37	-	244	116	2000
-	-	-	-	191	38	305	295	2001
-	-	26	-	449	52	467	428	2002
-	-	267	-	687	131	314	604	2003
-	-	605	-	643	221	866	833	2004
-	-	638	-	806	340	438	1147	2005
-	-	948	31	1062	517	603	1757	2006
2	-	590	159	787	660	560	1710	2007
19	-	916	434	5300	1038	849	2578	2008
57	-	1049	817	1065	1295	674	3384	2009
62	-	980	1642	909	1318	472	3627	2010
40	-	1602	1766	1454	1539	546	3935	2011
114	36	1523	1814	999	1808	701	4255	2012
114	331	1629	2141	2166	1941	1702	5134	2013
155	1223	1811	2026	1822	2228	986	5265	2014
249	1387	1614	1909	1577	2254	1156	5653	2015
206	628	1998	2059	1436	2332	1338	6026	2016
249	2227	1621	2203	1379	2262	1143	6027	2017
267	2333	2100	2480	1552	2426	1270	5418	2018
456	2165	2430	2579	1704	2407	1563	5892	2019
153,0	1291,2	1241,5	1575,7	1239,3	1305,6	745,3	3052,4	متوسط التعويض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات « CNA »).

التعليق:

من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (11) يتبين أن أكبر حجم تعويض كان من نصيب شركة «CIAR» حيث بلغ متوسط تعويضها 3052,4 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1999-2019، تليها شركة «ALLIANCE» بمتوسط تعويض بلغ 1575,7 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2006-2019. في المقابل لم تتجاوز تعويضات بقية الشركات الخاصة النشطة في قطاع التأمين الجزائري متوسط تعويض 1500 مليون دينار جزائري.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

3. تطور التعويضات المدفوعة من طرف التعاضديات

تظهر أرقام الجدول رقم (12)، التعويضات المدفوعة من طرف الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي « CNMA » وفرعه « Le Mutualiste » ، وتعويضات التعاضدية لعمال التربية « MAATEC » خلال الفترة 1991-2019.

الجدول رقم (12): تطور التعويضات المدفوعة من طرف التعاضديات خلال الفترة 2019-1991

الوحدة: مليون دينار جزائري

التعاضديات		السنوات
MAATEC	CNMA	
10	296	1991
12	534	1992
9	566	1993
14	621	1994
16	973	1995
19	1154	1996
19	1147	1997
19	1368	1998
15	1138	1999
21	1476	2000
21	1420	2001
23	1373	2002
21	1515	2003
23	1727	2004
27	1823	2005
25	2381	2006
13	1753	2007
30	1952	2008
28	2467	2009
29	2464	2010
52	2858	2011
94	3942	2012
123	4370	2013
186	5600	2014
230	6771	2015
*	6858	2016
*	7192	2017
*	8539	2018

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

*	8419	2019
43,16	2851,62	متوسط التعويضات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات «CNA»).
* لا توجد بيانات خاصة بتلك السنوات.

التعليق:

يتبين من الجدول رقم (12) أن الصندوق الوطني لتأمين الفلاحي «CNMA» قد بلغ متوسط تعويضه 2851,62 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019، ما يعني أن التعويضات التي تم دفعها من طرف هذا الصندوق تعد جد هامة خاصة إذا ما قرناها بتعويضات الشركات الخاصة، في المقابل بلغ متوسط تعويض التعاضدية لعمال التربية « MAATEC » 43,16 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2015.

ثانيا: تطور التعويضات المدفوعة حسب الفروع

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول رقم (13)، يتم تحليل تطور التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري على أساس أهم فروع التأمين خلال الفترة 1991-2019.

الجدول رقم (13): تطور التعويضات المدفوعة في القطاع حسب الفروع خلال الفترة 2019-1991

الوحدة: مليون دينار جزائري

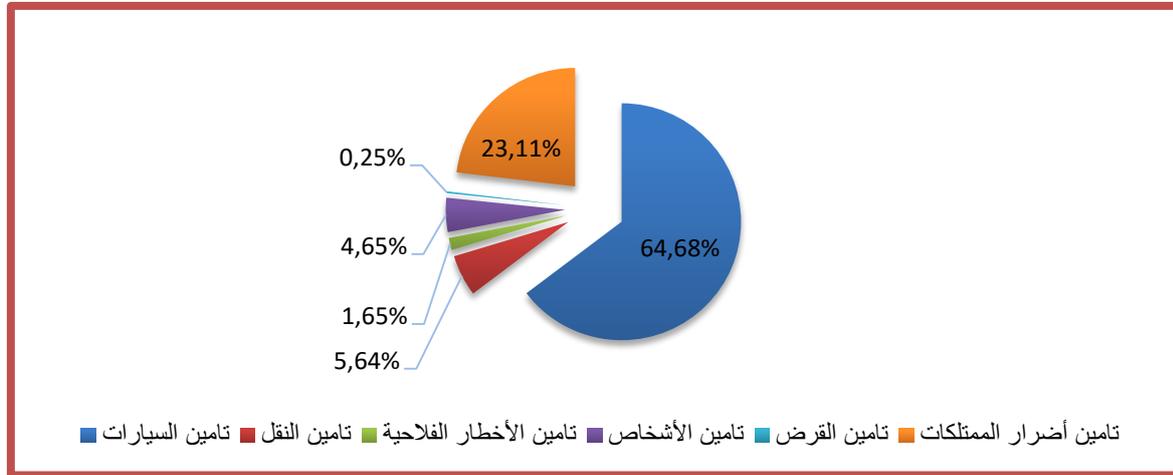
الفروع						السنوات
تأمين أضرار الممتلكات	تأمين القرض	تأمين الأشخاص	تأمين الأخطار الفلاحية	تأمين النقل	تأمين السيارات	
686	1	245	102	741	2748	1993
711	0	241	135	719	3201	1994
1214	0	397	277	1349	3974	1995
1619	0	489	402	1508	4203	1996
1074	0	570	279	1324	4502	1997
1402	0	609	551	834	5129	1998
2658	0	572	416	953	6020	1999
3239	14	563	474	1025	7245	2000
3761	63	696	304	1041	8157	2001
2943	92	712	314	1746	8997	2002
4162	13	773	427	1888	9654	2003
2789	13	832	401	1206	11591	2004
36375	13	817	295	1661	13200	2005

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

4080	233	808	975	2145	15752	2006
3885	0	954	237	2356	18038	2007
9775	0	1205	248	2384	21160	2008
5803	324	1694	172	1585	26478	2009
4353	321	1596	412	2436	26560	2010
7464	236	2502	481	2010	30483	2011
9880	144	2000	533	1730	36417	2012
8709	111	2234	636	1799	40569	2013
10483	301	2714	1092	2473	44769	2014
16638	47	3277	1527	2363	47236	2015
17141	23	2722	1237	2482	45956	2016
14064	19	3837	994	5390	46336	2017
14860	143	3922	1023	3887	45662	2018
18330	178	4928	944	1768	48379	2019
7707,33	84,77	1552,18	551,40	1881,59	21571,62	متوسط التعويضات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات « CNA »).

الشكل رقم (04): التعويضات المدفوعة في القطاع حسب الفروع خلال الفترة 2019-1991 على أساس المتوسط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (13).

التعليق:

من خلال الجدول رقم (13) والشكل البياني رقم (04) يتضح أن حجم التعويضات المدفوعة حسب الفروع تختلف من فرع لآخر وهذا راجع إلى طبيعة الأخطار المؤمن منها وإلى حجم الإنتاج المحقق في كل فرع تأمين، حيث سيطر فرع تأمين السيارات على أعلى نسبة متوسطة للتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2019-1991 إذ قدرت بـ 64,68% وترجع هذه الهيمنة أساسا إلى تسوية حوادث

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

الطرق خاصة فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية، ضف إلى ذلك توقيع اتفاقية « ARCM » في ماي 2015 الخاصة بمعالجة الطعون ما بين شركات التأمين وتسوية الملفات العالقة والخاصة بسنوات 2010 و 2011 و 2012. في حين احتل فرع تأمين أضرار الممتلكات المرتبة الثانية من حيث حجم التعويضات المدفوعة بنسبة تعويض متوسطة قدرت خلال فترة الدراسة بـ 23,11%، في المقابل تقاسمت بقية الفروع النسبة المتوسطة المتبقية من التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري (تأمين النقل 5,64%، تأمين الأشخاص 4,65%، تأمين الأخطار الفلاحية 1,65% وتأمين القرض 0,25%).

المطلب الثالث: توظيفات القطاع

تتمثل توظيفات قطاع التأمين الجزائري في مختلف المبالغ المالية الموجهة للاستثمار، والتي من خلالها تحصل شركات التأمين على عوائد، حيث تشمل هذه التوظيفات قيم الدولة، القيم المنقولة، الإيداعات لأجل، بالإضافة إلى كل من السوق النقدية والأصول غير المنقولة. وحسب القوانين المعمول بها في الجزائر فإن شركات التأمين مجبرة بتغطية التزاماتها عن طريق سندات الخزينة بحد أدنى يقدر بـ 50% من مجموع التزاماتها.

الجدول رقم (14): تطور توظيفات قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

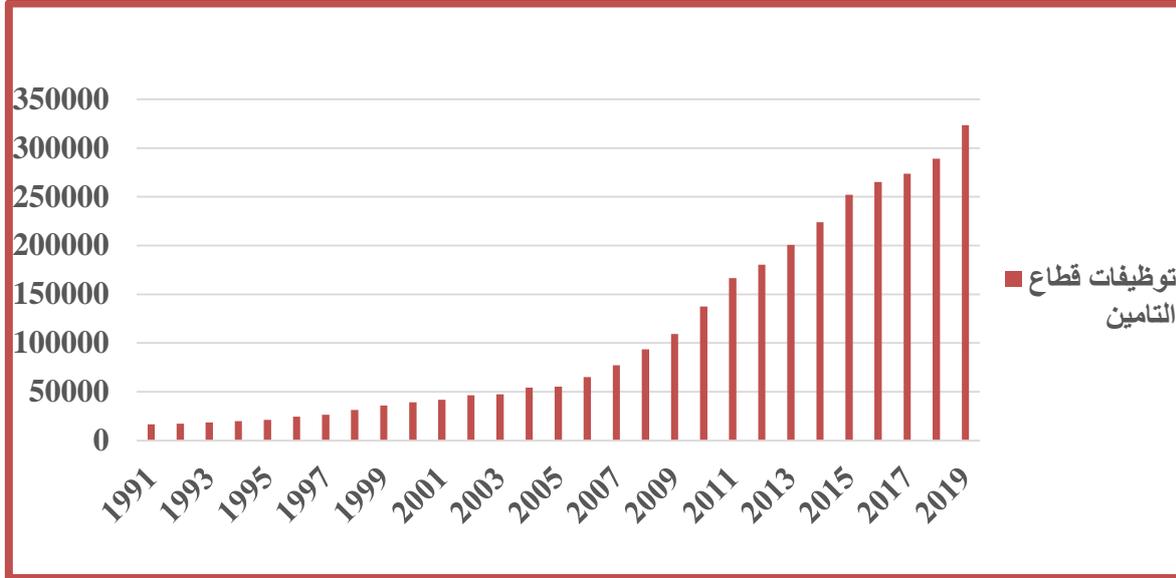
السنوات	توظيفات القطاع	معدل التطور %
1991	16508	-
1992	17396	5,38
1993	18578	6,79
1994	20035	7,84
1995	21063	5,13
1996	24476	16,2
1997	26347	7,64
1998	31269	18,68
1999	35854	14,66
2000	39164	9,23
2001	41780	6,68
2002	46345	10,93
2003	47510	2,51
2004	54391	14,48
2005	55263	1,6
2006	64990	17,6
2007	77337	19

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

21,11	93661	2008
16,68	109282	2009
25,94	137628	2010
21,07	166632	2011
8,33	180506	2012
11,23	200770	2013
11,51	223880	2014
12,68	252267	2015
5,19	265360	2016
3,21	273875	2017
5,61	289239	2018
11,81	323394	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات).

الشكل رقم (05): تطور توظيفات قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (14).

التعليق:

يبين الجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (05) أن توظيفات قطاع التأمين في ارتفاع مستمر، حيث بلغت في سنة 1991 ما قيمته 16,5 مليار دينار جزائري لترتفع إلى 323,39 مليار دينار جزائري في سنة 2019، أي بمتوسط معدل نمو سنوي 11,21% خلال الفترة 1991-2019.

في المقابل، تمثل توظيفات شركات التأمين العمومية الحصة الأكبر من إجمالي توظيفات القطاع، وهذا راجع أساسا إلى حجم إنتاج التأمين المحقق من طرف هذه الشركات وأيضا إلى الاحتياطات التقنية المخصصة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم (الزبائن).

المبحث الرابع: قطاع التأمين في الجزائر بين التحديات ومتطلبات التطوير

رغم الإصلاحات التي مست قطاع التأمين في الجزائر إلا أنه لا يزال يتخبط ويعاني من عوائق لم تسمح له بالتطور والرقي إلى المستوى المطلوب، إذ أن هذه العوائق تعود أساسا إلى غياب الثقافة التأمينية لدى المجتمع الجزائري، باعتباره من المجتمعات أكثر محافظة على العادات والتقاليد خاصة فيما يتعلق بالتعاون والتكافل. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم العوائق التي حالت دون تطوير القطاع بالإضافة إلى عرض أهم الحلول للنهوض بقطاع التأمين في الجزائر.

المطلب الأول: العوائق التي تواجه قطاع التأمين في الجزائر

يعود ضعف مردودية قطاع التأمين في الجزائر وتأخره إلى العديد من العوائق، فمنها ما هو مرتبط بعوامل خارجية، ومنها ما يرجع إلى عوامل داخلية.

أولاً: العوامل الخارج

تتمثل أهم العوامل الخارجية فيما يلي:

1. الدين

أظهرت دراسات مختلفة في مجال التأمين عن وجود علاقة بين الدين والطلب على منتجات التأمين، ومنها الدراسة المقدمة من قبل (Mamoon Ali Dongula) على عينة تضم 48 بلداً، منها 18 دولة عربية يغلب فيها المعتقد الإسلامي، و30 دولة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لا تعتنق غالبية مجتمعاتها الدين الإسلامي، حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تظهر التأثير السلبي للمعتقدات الدينية الإسلامية على تطور التأمين في بلد معين¹.

2. الدخل

إن غالبية الأفراد دخولهم محدودة، وهي بالكاد تكفي لسداد المأكل وفواتير الكهرباء والماء والهاتف، وإن وجد ما يدخر من الدخل فهو لتغطية أمور طارئة كالمرض وغيره، لذا يصبح الطلب على منتجات التأمين محدوداً، أي أن الأفراد لا يملكون القدرة الشرائية للحصول على وثيقة تأمين².

3. ثقافة التأمين

تولد عن السياسة المنتهجة في الجزائر مجتمع اتكالي يعتمد على إعانات الدولة، ويبدو ذلك من خلال اعتماد معظم أفراد المجتمع الجزائري على الدولة في توفير لهم الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن خلال عدم إعطائهم للتأمين الأهمية اللازمة في

¹ غفصي توفيق، ورقة بحثية منشورة بمجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، بعنوان تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في النهوض بقطاع التأمين، المجلد 3، العدد 1، 2019، صفحة 113.

² بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية "2005-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، صفحة 204.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

المجتمع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ويعود كل هذا لغياب ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري.

كما أن الفرد الجزائري ليس على دراية كافية بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين، حيث أن غالبية الشعب الجزائري يعتبرون أن التأمين من الأشياء الدخيلة عن المجتمع الجزائري المعروف بتقاليده المبنية على أساس التعاون والتكافل المستمد من تعاليم الدين الإسلامي.

ثانياً: العوامل الداخلية

تتمثل أهم العوامل الداخلية فيما يلي:

1. غياب سوق الأوراق المالية

لا تلعب بورصة القيم المنقولة في الجزائر دورها كوعاء لتعبئة السيولة المالية كما هو الشأن في الدول المتطورة أو حتى المجاورة كتونس والمغرب، توظف فيها شركات التأمين مدخرات واشتراكات زبائنها المتعاقدين معها كأسهم في البورصة والبنوك، كما يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين تخصيص نسبة 50% من مداخيل وفوائض الشركة في سندات الخزينة العمومية¹.

2. غياب قاعدة بيانات خاصة بقطاع التأمين

إن التقارير التي تصدرها كل من مديريةية التأمينات بوزارة المالية « DASS » والمجلس الوطني للتأمينات « CNA » جعلها عرضة للعديد من الانتقادات نظراً لطول فترة إصدارها خاصة فيما يتعلق بالتقارير السنوية، بالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد شركات التأمين على الطرق الكلاسيكية (البدائية) في معالجة الأضرار ودفع التعويضات للمؤمن لهم صعب من مهمة الباحثين والخبراء في إعداد دراسات حقيقية لتطوير القطاع، و هذا في ظل غياب نظام معلوماتي موحد.

3. طول الفترة في تسوية الحوادث

أغلبية شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري تتجاوز الفترة القانونية في تسوية حوادث المؤمن لهم (الزبائن)، خاصة إذا كان الضحية والمتسبب في الحادث مؤمنين لدى شركتين مختلفتين، إذ أن كل شركة تماطل في تعويض الأخرى، وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاقية «ARCM» المتعلقة بفرع تأمين السيارات في ماي 2015 والخاصة بمعالجة الطعون ما بين شركات التأمين وتسوية الملفات العالقة، هذا ما يزرح ثقة الأفراد بشركات التأمين ويدفعهم إلى الاكتفاء بشراء الضمانات الإجبارية والتخلي عن الضمانات الاختيارية.

¹ مصعب بالي ومسعود صديقي، ورقة بحثية منشورة بالمجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، بعنوان مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، العدد 02، 2016، صفحة 32.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

4. غياب التجديد في منتجات التأمين

من الملاحظ أن معظم منتجات التأمين المقدمة من طرف شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري هي منتجات لم تعرف تغيير يتناسب ويتماشى مع متطلبات الفرد الجزائري، في حين أنه لا يمكن تسويق أو إدخال تعديل على أي منتج للتأمين إلا بموافقة مديرية التأمينات «DASS» بوزارة المالية.

5. نقص الإطارات المتخصصة في ميدان التأمين

يتضح جليا أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني من نقص كبير في الموارد البشرية المتخصصة في التأمين لاسيما في مجال إعادة التأمين، إدارة الأخطار الكبرى وفي إعداد التعريفات، ويرجع هذا أساسا إلى النقص في المعاهد المتخصصة في التأمين بالإضافة إلى ضعف التواصل مع شركات التأمين العالمية من خلال إعداد دورات تكوينية وتدريبية.

6. تخفيض التعريفات الاختيارية

يعرف قطاع التأمين الجزائري منافسة شرسة بين شركات التأمين خاصة في مجال التعريفات الاختيارية، حيث أن بعض شركات التأمين تمنح ما نسبته 80 % كتخفيض لموظفي بعض القطاعات وهذا في فرع تأمين السيارات، غير أن سياسة التخفيض المنتهجة من طرف أي شركة تأمين لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة (الزيادة في الإنتاج، التوسع على حساب شركات أخرى من خلال كسب زبائن جدد، ... الخ).

المطلب الثاني: الحلول ومتطلبات تطوير قطاع التأمين في الجزائر

سنويا تحقق شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري رقم أعمال لبأس به، حيث قدر رقم أعمال قطاع التأمين في سنة 1991 بـ 6484 مليون دينار جزائري ليصل في سنة 2019 إلى 150340 مليون دينار جزائري، وبالرغم من هذا فإن قطاع التأمين بحاجة إلى حلول ومتطلبات لتفعيل أدائه والتي نلخص أهمها فيما يلي:

1. تطوير منتجات فرع تأمين الأشخاص

إن صدور القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 سمح بالفصل في نشاط شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري، حيث أصبحت بموجب شركات متخصصة في تأمين الأضرار وأخرى متخصصة في تأمين الأشخاص، وكل هذا من أجل ترقية والرفع من إنتاج فرع تأمين الأشخاص. ومن خلال حصة إنتاج فرع تأمين الأشخاص يتبين أنه لا يمثل سوى 9,42% من إنتاج قطاع التأمين المحقق في سنة 2019، وهذه النسبة جد ضعيفة مقارنة مع فرع تأمين السيارات (48,19%) وفرع تأمين أضرار الممتلكات (35,93%).

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

فالتأمين على الحياة يحظى باهتمام كبير لدى شركات التأمين في الدول الأجنبية، حيث تمثل حصة التأمينات على الحياة 63,9% و 74% من الإنتاج الكلي للتأمين المحقق في سنة 2019 في كل من فرنسا وإيطاليا على التوالي¹، مما يجعل هذا الفرع مصدر لتجميع المدخرات وبالتالي استثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

2. توسيع شبابيك التأمين البنكي (Bancassurance)

يمثل إنتاج التأمين البنكي لسنة 2019 ما نسبته 3,88%² من الإنتاج الكلي المحقق في قطاع التأمين الجزائري، حيث توفر شركات التأمين شبابيك «Bancassurance» في البنوك بغرض تسويق منتجاتها التأمينية. من بين شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري نجد 8 شركات تأمين فقط لها شبابيك في البنوك، والتي هي الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، شركة أكسا للأضرار (AXA Dommage) وشركة أكسا للتأمين الجزائري للحياة (AXA Assurance) (Algérie Vie)، شركة أفليك (AGLIC)، شركة التأمين للتوفير والصحة (SAPS)، شركة كرامة للتأمين (CAARAMA Assurance) و شركة كريدف الجزائر (Cardif El Djazair)³.

3. إرساء منظومة قانونية وتعزيز الرقابة على قطاع التأمين

إن النقائص التي شابتهت الأمر رقم 07/95 دفعت السلطات الجزائرية إلى إصدار القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي جاء كمعدل ومتمم لذلك الأمر، حيث تم من خلال هذا القانون الفصل في نشاط شركات التأمين لتصبح بموجبه شركات متخصصة في نشاط تأمين الأضرار وأخرى متخصصة في تأمين الأشخاص، وبرغم من هذا فإن قطاع التأمين في الجزائر لا يزال بحاجة إلى قوانين تحدد وتنظم نشاط التأمين خاصة في مجال الإشراف على التأمينات باعتبار أن مديرية التأمينات لا تتوفر إلا على عدد محدود من المفتشين مما يطرح مشكل ضعف رقابة وتأطير القطاع، ومن هنا يتبادر إلينا إنشاء هيئة مستقلة بصلاحيات واسعة تعمل على رقمنة قطاع التأمين ومراقبة نشاط مختلف المتدخلين في القطاع (شركات تأمين، وكلاء، سماسرة... الخ).

4. تحسين المستوى العام للسوق⁴

أ. إعادة دور وصلاحيات شركات سوق التأمينات وجمعية شركات التأمين الجزائرية والجهاز المركزي للتسعيرة

¹ التقرير السنوي لقطاع التأمين التونسي لسنة 2019، مؤشرات حول سوق التأمين العالمية لسنة 2019، صفحة 57.

² التقرير السنوي لمديرية التأمينات لسنة 2019، صفحة 16.

³ المرجع نفسه، صفحة 19.

⁴ مصعب بالي ومسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، صفحة 34.

الفصل الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

- ب. إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسينا للكفاءات داخل السوق، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية
- ج. تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة انضباطية للتنافس بين المتعاملين
- د. تشكيل مجتمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، وذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي
- هـ. احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا
- و. التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري
- ز. منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير ورفع المردودية
- ح. تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير استراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية.

خلاصة:

انطلاقاً مما تم تناوله في هذا الفصل يمكننا الاستنتاج أن قطاع التأمين في الجزائر مر بالعديد من المراحل والتي كانت أهمها مرحلة الانفتاح وتحرير سوق التأمين، التي تميزت بصدور الأمر رقم 07/95 في 25 جانفي 1995 وما أقره من إصلاحات مست قطاع التأمين، حيث تم بموجبه إلغاء احتكار الدولة ممثلة في الشركات العمومية لنشاط التأمين والسماح للشركات الأجنبية والخاصة بالنشاط في السوق الجزائرية، بالإضافة إلى ذلك سمح هذا الأمر باعتماد وسطاء التأمين.

أما فيما يخص نشاط قطاع التأمين من حيث الإنتاج خلال الفترة 1991-2019، تبين أنه شهد تطوراً مستمراً من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى إجبارية الدولة بالتأمين، خاصة فيما يتعلق ببعض منتجات التأمين (كالتأمين على الكوارث الطبيعية والتأمين على المسؤولية المدنية) بالإضافة إلى طرح شركات التأمين لمنتجات تأمين جديدة، كما أن فتح شركات التأمين وكالات لها عبر ربوع الوطن ساهم أيضاً في زيادة إنتاج التأمين. في المقابل عرفت التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري تذبذباً خلال الفترة 1991-2019، وهذا راجع إلى حجم الخسائر المعلن عنها، وإلى سياسية التعويض المتبعة من طرف كل شركة تأمين نشطة في القطاع.

بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلا أن قطاع التأمين الجزائري لا يزال يعاني من عوائق (الدخل، ثقافة التأمين، الدين، طول فترة تسوية الحوادث، نقص الإطارات المتخصصة في التأمين... الخ) حالت دون تطويره، مما يدعو إلى البحث عن حلول ومتطلبات لتطويره وذلك من خلال استغلال الإمكانيات التي يحتويها هذا القطاع.

الفصل الرابع:
دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو
الاقتصادي في الجزائر

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بمعرفة مدى مساهمة إنتاج التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال عرض تطور معدل الاختراق خلال الفترة 1991-2019 إضافة إلى استعراض حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على التأمين، وأهم مؤشرات أداء قطاع التأمين ومقارنة هذا الأخير بمثليه في دول العالم، ليخصص في الأخير جزء من هذا الفصل لتقدير أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي. وبناء على ما سبق قسمنا الفصل الرابع إلى أربعة مباحث رئيسية، والتي تتمثل في:

- المبحث الأول: دور ومكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثاني: تموقع قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي.
- المبحث الثالث: تطور النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.
- المبحث الرابع: تقدير أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: دور ومكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري

يعد قطاع التأمين جزء حيوي من النظام المالي جنبا إلى جنب مع البنوك والأسواق المالية، فهو يوفر خدمات الوساطة المالية للشركات والعائلات¹. وعليه تسعى الدولة الجزائرية إلى تطوير وعصرنة قطاع التأمين وهذا من خلال توفير بيئة ملائمة لنشاط مختلف الفاعلين في القطاع، حتى يتسنى للقطاع المساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني وذلك بتوفير مناصب عمل واستثمار أقطاب التأمين الممثلة لدى شركات التأمين في مختلف المشاريع الاقتصادية، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى الحصة التي يساهم بها قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وإلى حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على التأمين، بالإضافة إلى أهم مؤشرات أداء قطاع التأمين الجزائري.

المطلب الأول: مساهمة إنتاج التأمين في الاقتصاد الوطني

تتجلى مساهمة إنتاج التأمين في الاقتصاد الوطني في النسبة التي يساهم بها في الناتج الداخلي الخام والذي يعبر عنها بمعدل الاختراق، يتم حساب هذا المعدل بقسمة إنتاج قطاع التأمين (إنتاج الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات) خلال سنة معينة على الناتج الداخلي الخام المحقق خلال نفس السنة، الجدول رقم (15) يوضح تطور معدل الاختراق خلال فترة الدراسة، حيث يرمز لإنتاج قطاع التأمين بـ (PA) ولناتج الداخلي الخام بـ (PIB).

الجدول رقم (15): تطور معدل الاختراق خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	إنتاج التأمين PA	معدل الاختراق %
1991	862,13	6,48	0,75
1992	1074,69	7,49	0,69
1993	1189,72	8,61	0,72
1994	1487,4	10,2	0,68
1995	2004,99	13,77	0,68
1996	2570,02	15,61	0,6
1997	2780,16	16,04	0,57
1998	2830,49	16,3	0,57
1999	3238,2	17,43	0,53
2000	4123,5	19,79	0,47
2001	4227,1	21,94	0,51

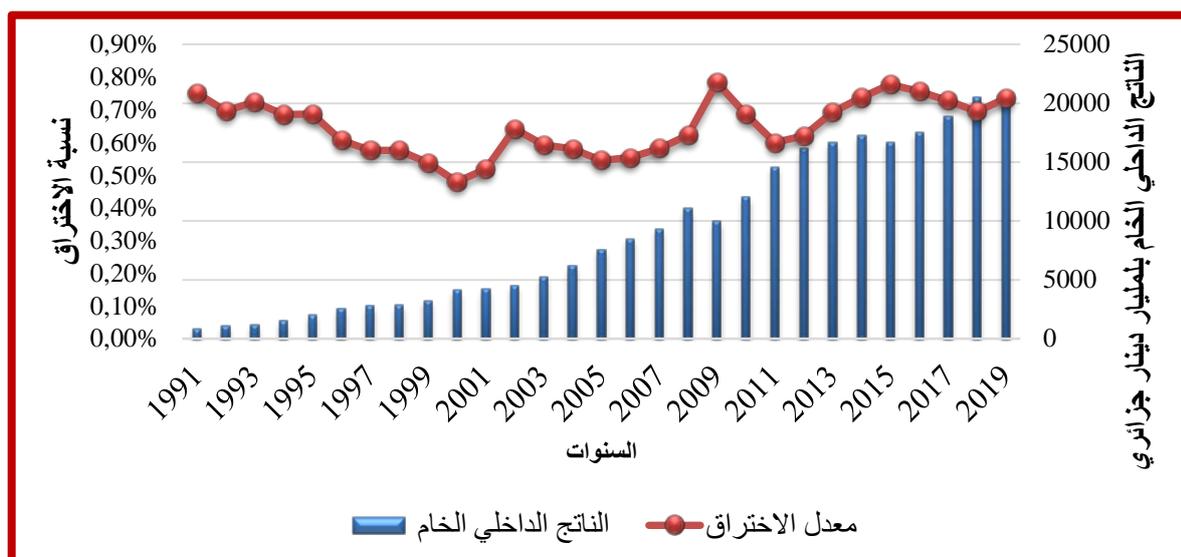
¹ Relwende sawadogo, essais sur les déterminants et les conséquences macroéconomique du développement du secteur d'assurance dans les pays en développement, thèse de doctorat, économie et finance, université d'auvergne –clermont-Ferrand 1, université ouaga 2 thomas sankara (ouagadougou), France, 2016, pg 2.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

0,64	29,03	4522,8	2002
0,59	31,14	5252,3	2003
0,58	35,69	6149,1	2004
0,54	41,25	7562,0	2005
0,55	47,1	8501,6	2006
0,58	54,42	9352,9	2007
0,62	68,72	11043,7	2008
0,78	78,11	9968,0	2009
0,68	82,35	11991,6	2010
0,59	87,49	14589,0	2011
0,62	100,59	16209,6	2012
0,69	115,31	16647,9	2013
0,73	127,02	17228,6	2014
0,77	130,03	16712,7	2015
0,75	132,44	17514,6	2016
0,72	137,44	18876,2	2017
0,69	142,1	20452,3	2018
0,73	150,34	20428,3	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات، إحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)، تاريخ التصفح : 2021/01/05).

الشكل رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل الاختراق خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (15).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

التعليق:

نلاحظ من الجدول رقم (15) أن إنتاج التأمين المحقق في قطاع التأمين الجزائري في تطور مستمر على طول فترة الدراسة، حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج التأمين بـ 11,88% خلال الفترة 1991-2019، أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام فقد عرف هو الآخر نمو متواصل منذ سنة 1991 (862,13 مليار دينار جزائري) إلى غاية سنة 2008 (11043,7 مليار دينار جزائري) أي بمتوسط معدل نمو سنوي 14,89% خلال الفترة 1991-2008، في حين سجل الناتج الداخلي الخام في سنة 2009 انخفاض مقارنة بسنة 2008، أين قدر بـ 9968 مليار دينار جزائري في سنة 2009 ويرجع هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انعكست بالسلب على الأسواق العالمية وبالخصوص أسواق طاقة، حيث تهيمن منتجات الطاقة (بترول، غاز) على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وعلى طول الفترة 2010-2019 سجل الناتج الداخلي الخام تذبذب في النمو نتيجة لعدم استقرار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، في المقابل قدر متوسط معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام بـ 11,96% خلال الفترة 2019-1991.

وخلال الفترة 1991-2019 شهد معدل الاختراق تذبذب، حيث سجل أدنى معدل اختراق في سنة 2000 قدر بـ 0,47% أين سجلت معدلات نمو كل من الناتج الداخلي الخام و إنتاج التأمين لسنة 2000 على التوالي 27,33% و 13,53% مقارنة بسنة 1999، في المقابل سجل أعلى معدل اختراق في سنة 2009 قدر بـ 0,78% (معدل نمو الناتج الداخلي الخام وإنتاج التأمين لسنة 2009 على التوالي 9,74%- و 13,66% مقارنة بسنة 2008). وعليه يتضح أن مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذ أن مساهمته لم تتجاوز 1% خلال الفترة 1991-2019، ولعل من أسباب ضعف مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام يكمن في الاهتمام الكبير للدولة الجزائرية بقطاع الطاقة على حساب القطاعات الأخرى (زراعة، صناعة، خدمات... الخ) ضف إلى ذلك ضعف في الخدمات التأمينية المقدمة على مستوى قطاع التأمين الجزائري.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: حصة الفرد الجزائري من الانفاق على التأمين (كثافة التأمين)
 تتمثل كثافة التأمين في مقدار ما يتم إنفاقه على التأمين من طرف كل فرد جزائري، والذي يعبر عنه بقسمة إنتاج قطاع التأمين (إنتاج الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات) خلال سنة معينة على عدد السكان في نفس السنة، الجدول رقم (16) يوضح تطور كثافة التأمين خلال الفترة 1991-2019، حيث يرمز لإنتاج قطاع التأمين بـ (PA) ولعدد السكان بـ (POP).

الجدول رقم (16): تطور كثافة التأمين خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: مليون

السنوات	عدد السكان POP (نسمة)	إنتاج التأمين PA (دج)	كثافة التأمين (دج/نسمة)
1991	25,64	6484	252,88
1992	26,27	7496	285,34
1993	26,89	8617	320,45
1994	27,49	10266	373,44
1995	28,06	13771	490,76
1996	28,56	15612	546,63
1997	29,04	16044	552,47
1998	29,5	16308	552,81
1999	29,96	17439	582,07
2000	30,41	19791	650,80
2001	30,87	21947	710,94
2002	31,35	29030	925,99
2003	31,84	31145	978,17
2004	32,36	35692	1102,96
2005	32,9	41257	1254,01
2006	33,48	47103	1406,89
2007	34,09	54426	1596,53
2008	34,59	68723	1986,78
2009	35,26	78117	2215,45
2010	35,97	82353	2289,49
2011	36,71	87494	2383,38
2012	37,49	100594	2683,22
2013	38,29	115319	3011,72

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

3247,91	127026	39,11	2014
3254,1	130034	39,96	2015
3243,81	132445	40,83	2016
3294,55	137449	41,72	2017
3338,21	142108	42,57	2018
3462,40	150340	43,42	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات، إحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)، تاريخ التصفح : 2021/01/13).

الشكل رقم (07): تطور عدد السكان وكثافة التأمين خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (16).

التعليق:

يتضح من الجدول رقم (16) أن عدد السكان في الجزائر في ارتفاع مستمر خلال الفترة 1991-2019، حيث ارتفع من 25,64 مليون نسمة في سنة 1991 ليصل إلى 43,52 مليون نسمة في سنة 2019، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 1,90% خلال فترة الدراسة. كما يلاحظ أيضا من الشكل رقم (07) أن كثافة التأمين (إنفاق الفرد الجزائري على التأمين) في تطور، حيث بلغت أدنى قيمة إنفاق على التأمين سنة 1991 قدرت بـ 252,88 دينار جزائري للفرد مقابل 3462,4 دينار جزائري في سنة 2019 كأعلى إنفاق خلال الفترة 1991-2019، وعليه يتبين أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين يبقى ضعيفا إذ أنه لم يتجاوز ما قيمته 3500 دينار جزائري للفرد على طول الفترة 1991-2019، ولعل من أسباب هذا الضعف يرجع إلى الضعف في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وإلى غياب ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري الذي يتجلى من خلال اهتمامه بشراء الضمانات (التغطيات) الإجبارية فقط.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثالث: أهم مؤشرات أداء قطاع التأمين الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم مؤشرات أداء قطاع التأمين الجزائري، والتي نلخصهم كما يلي:

أولاً: الملاءة المالية

تعرف الملاءة المالية بأنها: « قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين»¹.

ولتعرف على الملاءة المالية لشركة تأمين يتم حساب هامش الملاءة. يعتبر هامش الملاءة أحد مؤشرات القوة المالية لشركات التأمين².

تعرف المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013 هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين بأنه حد القدرة على الوفاء، أي وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية، يتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدر على الوفاء من العناصر الأساسية الآتية³:

1. رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة.
 2. الاحتياطات المقننة أو غير المقننة.
 3. الأرصدة المقننة.
 4. التأجيل من جديد، دائن أو مدين.
- وحسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 13-115 فإن حد القدرة على الوفاء يجب أن يكون:

1. مساويا على الأقل لـ 15% من الأرصدة التقنية، وهذا بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار وشركات إعادة التأمين.
2. أما فيما يخص شركات التأمين على الأشخاص، فيجب أن يكون مساويا على الأقل:

أ. لـ 4% من الأرصدة الحسابية و0,3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة وهذا بالنسبة لفروع التأمين على الحياة (الوفاة، زواج، ولادة والرسملة).

¹ عيسى هاشم حسن، ورقة بحثية منشورة بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، بعنوان قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية "دراسة مقارنة"، المجلد 27، العدد 4، 2011، صفحة 368.

² Atamna abdelsetar et benilles billel, **les déterminants de la rentabilité des compagnies d'assurance dommages en Algérie**, revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, vol 14 , n°1 , 2020 , pg 152-165.

³ المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

ب. لـ 15% من الأرصدة التقنية بالنسبة لبقية الفروع الأخرى.
3. يجب أن يكون حد القدرة على الوفاء على طول فترات السنة مساويا أو أكبر من 20% من الأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات، وهذا بالنسبة لشركات التأمين (على الأضرار، على الأشخاص) وشركات إعادة التأمين.
الجدول رقم (17): تطور هامش الملاءة لشركات التأمين (قطاع التأمين) خلال الفترة 2019-2010

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	هامش الملاءة (قطاع التأمين)*	الأقساط الصادرة (قطاع التأمين)*	هامش الملاءة / الأقساط الصادرة
2010	80791	81713	98,87%
2011	97255	86674	112,20%
2012	102397	99630	102,77%
2013	108450	113995	95,13%
2014	109217	125505	87,02%
2015	116717	127899	91,25%
2016	121903	129560	94,08%
2017	127270	133685	95,20%
2018	136451	137731	99,07%
2019	140731	144451	97,42%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات).
* البيانات تخص شركات التأمين العمومي، الخاصة والتعاضديات ويستثنى منها الشركة المركزية لإعادة التأمين.

التعليق:

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أن هامش الملاءة (حد القدرة على الوفاء) المشكل من طرف شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري في تطور مستمر، حيث تم تسجيل ما قيمته 80791 مليون دينار جزائري في سنة 2010 ليرتفع إلى 140731 مليون دينار جزائري في سنة 2019، وبمقارنة هامش الملاءة المشكل و الحد الأدنى الواجب توفره (حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 13-115) يتبين أن هامش الملاءة المشكل من طرف شركات التأمين تجاوز بكثير الحد الأدنى القانوني، حيث يمثل هامش الملاءة المشكل 97,42% من الأقساط الصادرة في سنة 2019 ما يعني أنه تجاوز الحد الأدنى القانوني (20% من الأقساط الصادرة). وعليه يمكن القول بأن شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2019-2010 في مجموعها تعرف ملاءة مالية لبأس بها.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثانياً: حصة قطاع التأمين من حجم الاستثمار الوطني

ترجع أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال النسبة التي يمكن أن يساهم بها في حجم الاستثمار الوطني، والتي تحسب بقسمة توظيفات القطاع خلال سنة معينة على حجم الاستثمار الوطني لنفس السنة، الجدول الموالي يلخص تطور حصة قطاع التأمين من الاستثمار الوطني خلال الفترة 2010-2019.

الجدول رقم (18): تطور حصة قطاع التأمين من الاستثمار الوطني خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	توظيفات قطاع التأمين	حجم الاستثمار الوطني	حصة القطاع من الاستثمار الوطني
2010	137628	4350900	3,16%
2011	166632	4620307	3,60%
2012	180506	4992412	3,61%
2013	200770	5690900	3,52%
2014	223880	6446700	3,47%
2015	252267	7062300	3,57%
2016	265360	7544300	3,51%
2017	273875	7698000	3,55%
2018	289239	8211268	3,52%
2019	323394	7904609	4,09%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات، إحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)، تاريخ التصفح: 2021/01/20).

التعليق:

يتضح من الجدول رقم (18) أن توظيفات قطاع التأمين تعرف تطور مستمر، حيث بلغت 137 628 مليون دينار جزائري في سنة 2010 لترتفع إلى 323 394 مليون دينار جزائري في سنة 2019، في حين قدر متوسط معدل النمو السنوي للتوظيفات بـ 9,95% خلال الفترة 2010-2019.

فتوظيفات قطاع التأمين تتشكل من سندات الخزينة، القيم المنقولة والغير منقولة، والإيداع لأجل، حيث يشترط القانون الجزائري على شركات التأمين أن يخصص لسندات الخزينة 50% كحد أدنى من إجمالي توظيفات الشركة. أما فيما يخص حجم الاستثمارات الوطنية فقد بلغت 4 350,9 مليار دينار جزائري في سنة 2010 مقابل 7 904,6 مليار دينار جزائري في سنة 2019، ليقدر بذلك متوسط معدل النمو السنوي لحجم الاستثمارات خلال الفترة 2010-2019 بـ 6,85%.

وبخصوص حصة القطاع من حجم الاستثمار الوطني، فقد تم تسجيل أدنى نسبة في سنة 2010 قدرت بـ 3,16% مقابل 4,09% كأعلى نسبة سجلت في سنة 2019.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: مؤشر التعويضات المدفوعة من رقم المعاملات (إنتاج التأمين)

يقيس هذا المؤشر مستوى المردودية التقنية لشركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري، فهو عبارة عن قسمة ما تم دفعه من طرف شركات التأمين (التعويضات) وما تم تحصيله من أقساط تأمين (إنتاج التأمين) خلال سنة معينة للنشاط. الجدول رقم (19): تطور مؤشر التعويضات المدفوعة من رقم المعاملات خلال الفترة 2019-2010

الوحدة: مليون دينار جزائري

المؤشر	إنتاج قطاع التأمين*	التعويضات المدفوعة في القطاع*	السنوات
44%	81713	35678	2010
50%	86675	43176	2011
51%	99630	50707	2012
47%	113995	54059	2013
49%	125505	61832	2014
56%	127900	71088	2015
54%	129561	69562	2016
53%	133685	70640	2017
50%	137732	69497	2018
52%	144451	74544	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات).
* البيانات تخص شركات التأمين العمومي، الخاصة والتعاضديات ويستثنى منها الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR

التعليق:

من الجدول رقم (19) يتبين أن إنتاج التأمين المحقق في قطاع التأمين الجزائري يعرف نموا متواصلا خلال الفترة 2010-2019، أين سجل أدنى إنتاج سنة 2010 قدر بـ 81713 مليون دينار جزائري مقابل أعلى إنتاج 144451 مليون دينار جزائري سجل في سنة 2019. بينما شهدت التعويضات المدفوعة تذبذب في النمو خلال الفترة 2010-2019، حيث سجلت 35678 مليون دينار جزائري كأدنى تعويض مدفوع للمؤمن لهم في سنة 2010 في حين بلغت أعلى قيمة للتعويضات المدفوعة من طرف القطاع سنة 2019 قدرت بـ 74544 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص نسبة التعويضات المدفوعة من رقم المعاملات خلال الفترة 2010-2019، فقد تراوحت بين 44% و56%، وبناء على ذلك يمكن القول بأن شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري قد حققت مردودية تقنية على نشاطها خلال الفترة 2010-2019.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: تموقع قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي

يخصص هذا المبحث إلى تموقع قطاع التأمين الجزائري عالميا، وذلك من خلال مقارنة إنتاجه المحقق ومؤشري الاختراق وكثافة التأمين مع عينة من دول العالم خلال الفترة 2015-2019.

المطلب الأول: إنتاج التأمين المحقق على مستوى العالم

يتم التطرق في هذا المطلب إلى إنتاج التأمين العالمي المحقق حسب الفروع (فرع الحياة، فرع غير الحياة) وحسب المناطق، والذي نلخصهم كما يلي:

أولاً: إنتاج التأمين العالمي المحقق حسب الفروع

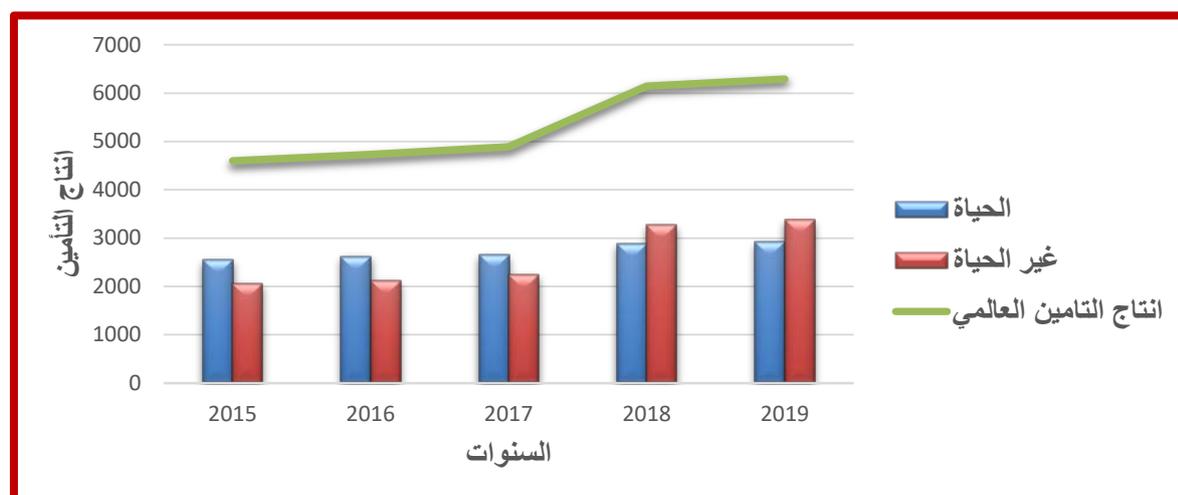
الجدول رقم (20): تطور إنتاج التأمين العالمي (الحياة، غير الحياة) خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: مليار دولار

تطور إنتاج التأمين	مجموع إنتاج التأمين	إنتاج التأمين				السنوات
		فرع غير الحياة		فرع الحياة		
		النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	
-	4597	%45	2050	%55	2547	2015
%2,93	4732	%45	2115	%55	2617	2016
%3,36	4891	%46	2234	%54	2657	2017
%25,70	6148	%53	3266	%47	2882	2018
%2,34	6292	%54	3376	%46	2916	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (SwissReinstitute sigma (N° 3/2017, N°3/2018,N°4/2020)

الشكل رقم (08): تطور إنتاج التأمين العالمي (الحياة، غير الحياة) خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (20).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

التعليق:

من خلال الأرقام الظاهرة على الجدول رقم (20) يتبين أن إنتاج التأمين العالمي المحقق خلال الفترة 2015-2019، يتسم بالنمو المستمر و المتفاوت من سنة إلى أخرى، حيث قدر بـ 4597 مليار دولار في سنة 2015 مقابل 4732 مليار دولار في سنة 2016، ليسجل بذلك معدل نمو 2,93%، أما في سنة 2017 فقد سجل أيضا ارتفاع ملحوظ (3,36%) مقارنة بسنة 2016. في المقابل، سجل إنتاج التأمين العالمي في سنة 2018 قفزة نوعية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث قدر بـ 6148 مليار دولار ليحقق بذلك معدل نمو 25,70% مقارنة بسنة 2017، وبذلك يستمر إنتاج التأمين العالمي في النمو أين قدر بـ 6292 مليار دولار في سنة 2019.

خلال السنوات (2015، 2016 و 2017)، استحوذ فرع تأمين الحياة على أعلى حصة إنتاج (55%) مقابل (45%) لفرع تأمين غير الحياة، في حين انخفضت حصة فرع تأمين الحياة في سنتي 2018 و 2019 مسجلة بذلك في كل منهما على التوالي 47% و 46%، ليستحوذ بذلك فرع تأمين غير الحياة على أكبر حصة إنتاج محقق في سنتي 2018 و 2019 بنسب قدرت في كل منهما على التوالي بـ 53% و 54%.

ثانيا: إنتاج التأمين العالمي المحقق حسب المناطق

يرجع التفاوت في حجم إنتاج التأمين المحقق في كل منطقة على حدى إلى عدة عوامل، والتي من أهمها مستوى النمو الاقتصادي، وعلى أساس هذا الأخير يتم تصنيف دول العالم.

الجدول رقم (21): إنتاج التأمين العالمي حسب المناطق لسنة 2019

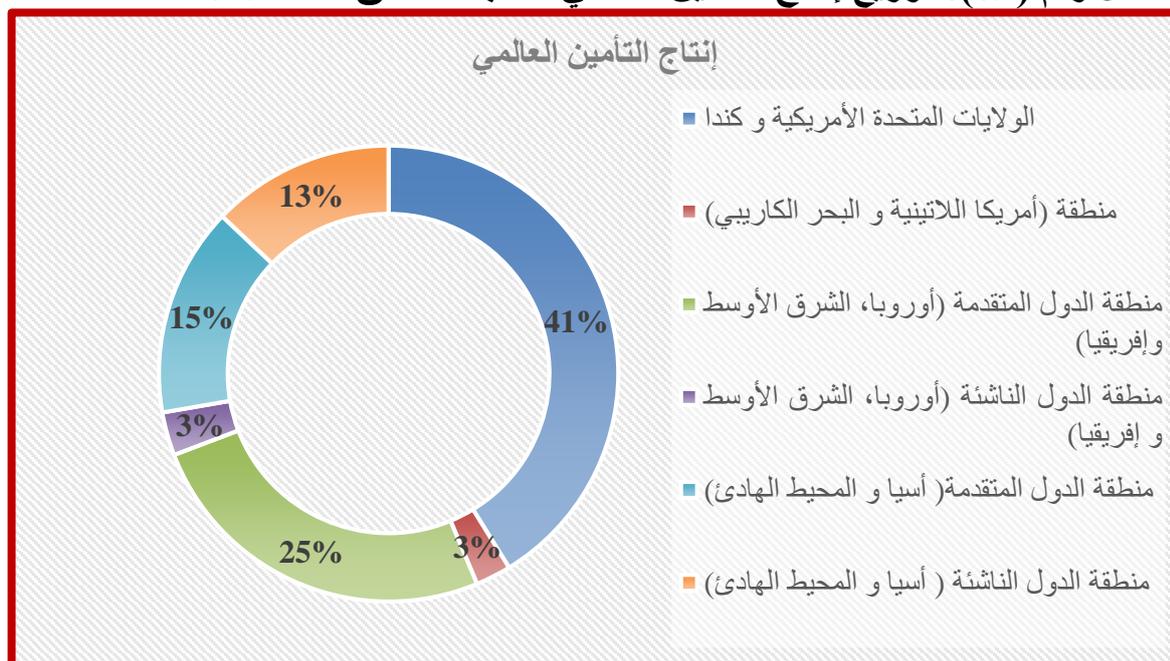
الوحدة: مليون دولار

إنتاج التأمين العالمي	المناطق
2 593 280	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
157 146	منطقة (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
1 603 292	منطقة الدول المتقدمة (أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا)
193 480	منطقة الدول الناشئة (أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا)
934 353	منطقة الدول المتقدمة (آسيا والمحيط الهادئ)
811 050	منطقة الدول الناشئة (آسيا والمحيط الهادئ)
6 292 600	إجمالي إنتاج التأمين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (SwissReinstitute sigma (N°4/2020)

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (09): توزيع إنتاج التأمين العالمي حسب المناطق لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (21).

التعليق:

يظهر من الشكل رقم (09) أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سيطرتا على أكبر حصة إنتاج تأمين محقق في سنة 2019، حيث قدرت حصتهما معا بـ 41%، تليها منطقة الدول المتقدمة (أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا) بنسبة 25%، في حين احتلت منطقة الدول المتقدمة (آسيا والمحيط الهادئ) المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ 15%. في المقابل، تقاسمت بقية المناطق النسبة المتبقية (19%) من إنتاج التأمين العالمي المحقق في سنة 2019، منطقة الدول الناشئة (آسيا والمحيط الهادئ) 13%، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 3% ومنطقة الدول الناشئة (أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا) 3%.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: تموقع قطاع التأمين الجزائري على مستوى العالم من حيث إنتاج التأمين المحقق خلال الفترة 2015-2019

الجدول رقم (22): مقارنة إنتاج قطاع التأمين الجزائري بعينة من دول العالم خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: مليار دولار

2019		2018		2017		2016		2015		
رتبة	الإنتاج									
1	2460,1	1	2368,3	1	1377,1	1	1352,3	1	1318,4	و.م.أ
2	617,3	2	574,8	2	541,4	3	466,1	3	386,5	الصين
5	262,2	5	266,2	5	241,6	5	237,6	5	238,0	فرنسا
28	22,8	28	23,5	29	21,8	31	17,6	31	16,8	روسيا
19	47,0	19	49,0	19	47,7	19	41,9	18	45,4	جنوب إفريقيا
75	1,2	74	1,1	69	1,2	69	1,2	69	1,2	الجزائر
50	4,6	50	4,3	50	3,7	49	3,5	51	3,1	المغرب
84	0,8	82	0,8	83	0,8	78	0,8	80	0,8	تونس
83	0,8	83	0,8	81	0,8	81	0,8	83	0,7	الأردن
41	10,0	42	9,3	41	9,7	41	9,9	40	9,7	السعودية
39	10,9	41	10,4	39	12,0	36	13,0	38	11,1	تركيا
38	12,3	37	12,2	42	9,1	42	8,2	42	7,7	إيران

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (SwissReinstitute sigma (N° 3/2017, N°3/2018, N°4/2020)

التعليق:

انطلاقاً من الأرقام الموضحة في الجدول رقم (22) يتضح أن قطاع التأمين الجزائري يحتل مرتبة جد متواضعة مقارنة بعينة من دول العالم من حيث الإنتاج خلال الفترة 2015-2019. فعلى طول الفترة احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً بإنتاج تأمين تراوح بين 1318,4 مليار دولار في سنة 2015 و 2460,1 مليار دولار في سنة 2019، أما فيما يخص الصين فاحتلت المرتبة الثالثة في سنتي 2015 و 2016 بإنتاج تأمين قدر بـ 386,5 مليار دولار و 466,1 مليار دولار في حين احتلت الصين المرتبة الثانية عالمياً في السنوات الأخرى (2017، 2018، 2019)، في المقابل احتلت فرنسا المرتبة الخامسة عالمياً خلال الفترة 2015-2019 بإنتاج تأمين قدر بـ 238 مليار دولار في سنة 2015 و 262,2 مليار دولار في سنة 2019. إفريقيا، بلغ إنتاج قطاع التأمين لدولة جنوب إفريقيا 45,4 مليار دولار في سنة 2015 لتحتل بذلك المرتبة 18 عالمياً، لتتراجع في السنوات (2016، 2017، 2018، 2019) إلى المرتبة 19، في حين بلغ إنتاج قطاع التأمين لدولة

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المغرب 3,1 مليار دولار في سنة 2015 ليرتفع إلى 4,6 مليار دولار في سنة 2019، لتحل بذلك مراتب تراوحت بين 49 و50 من حيث إنتاج التأمين المحقق عالميا. أما فيما يخص قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2015-2019، فإن إنتاجه تراوح ما بين 1,1 مليار دولار و 1,2 مليار دولار، ليحتل بذلك من حيث إنتاج التأمين المحقق عالميا المرتبة 69 خلال السنوات (2015، 2016، 2017)، المرتبة 74 في سنة 2018 و المرتبة 75 في سنة 2019. في المقابل، بلغ إنتاج قطاع التأمين التونسي 0,8 مليار دولار خلال الفترة 2015-2019، ليحقق بذلك مراتب تراوحت بين 78 و84 من حيث إنتاج التأمين المحقق عالميا خلال الفترة 2015-2019.

شرق أوسطيا، حقق قطاع التأمين التركي خلال الفترة 2015-2019 من حيث إنتاج التأمين، مراتب تراوحت بين 36 و41، حيث سجل القطاع أدنى حصة إنتاج في سنة 2018 قدرت بـ 10,4 مليار دولار مقابل 13 مليار دولار كأعلى حصة إنتاج في سنة 2016. أما فيما يخص قطاع التأمين السعودي، فقد بلغ إنتاجه 9,7 مليار دولار سنة 2015 ليرتفع إلى 10 مليار دولار في سنة 2019، محققا بذلك مراتب تراوحت بين 40 و42 من حيث إنتاج التأمين المحقق عالميا خلال الفترة 2015-2019. وكنتيجة لإنتاج التأمين المحقق، احتل قطاع التأمين الإيراني المرتبة 42 عالميا خلال السنوات (2015، 2016، 2017)، في حين احتل المرتبة 37 عالميا في سنة 2018 بإنتاج تأمين قدر بـ 12,2 مليار دولار والمرتبة 38 عالميا في سنة 2019 بإنتاج تأمين قدر بـ 12,3 مليار دولار. في المقابل، سجل قطاع التأمين الأردني أدنى حصة إنتاج في سنة 2015 قدرت بـ 0,7 مليار دولار مقابل 0,8 كأعلى حصة إنتاج في سنة 2019، في حين حقق القطاع مراتب تراوحت بين 81 و83 من حيث الإنتاج المحقق عالميا خلال الفترة 2015-2019.

المطلب الثالث: مقارنة مؤشري معدل الاختراق وكثافة التأمين (إنفاق الفرد على التأمين) في الجزائر بنظريهم في دول العالم

يعتبر معدل الاختراق وكثافة التأمين من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها معرفة مدى مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، و مقدار إنفاق الفرد على التأمين، وعليه يستخدم هذين المؤشرين لمقارنة قطاع التأمين لدولة ما بعينة من قطاعات التأمين لدول أخرى، الجدول الموالي يلخص تطور مؤشري التأمين (معدل الاختراق « % » ، كثافة التأمين « دولار ») في عينة من دول العالم خلال الفترة 2015-2019.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (23): تطور معدل الاختراق وكثافة التأمين في عينة من دول العالم خلال الفترة 2015-2019

2019		2018		2017		2016		2015		
كثافة تأمين	معدل اختراق									
7495	11,43	4481	7,14	4216	7,10	4174,1	7,31	4095,8	7,28	و.م.أ
430	4,3	406	4,22	384	4,57	337,1	4,15	280,7	3,57	الصين
3719	9,21	3667	8,89	3446	8,95	3395,3	9,23	3392	9,29	فرنسا
157	1,35	164	1,53	152	1,40	122,8	1,38	117,1	1,36	روسيا
803	13,4	840	12,89	842	13,75	762,5	14,27	842,5	14,69	جنوب إفريقيا
29	0,74	28	0,68	29	0,72	30	0,80	31,8	0,82	الجزائر
127	3,89	127	3,88	104	3,49	102,3	3,48	90,8	3,05	المغرب
71	2,15	75	2,14	71	2,04	72,5	1,97	73,1	1,91	تونس
86	1,89	91	2,06	89	2,09	104,1	2,05	102,4	2,13	الأردن
294	1,27	283	1,21	296	1,42	309,4	1,55	313,6	1,51	السعودية
131	1,45	127	1,33	149	1,42	164,2	1,55	141,4	1,55	تركيا
149	2,66	94	2,01	113	2,23	103,8	2,07	99,6	2,04	إيران

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (SwissReinstitute sigma (N° 3/2017, N°3/2018, N°3/2019, N°4/2020)

التعليق:

يلاحظ من الجدول رقم (23) أن هناك تفاوت كبير في معدلات الاختراق وكثافة التأمين بين الدول خلال الفترة 2015-2019، وعليه يتم التطرق إلى كل مؤشر على حدى.

1. مؤشر الاختراق:

من خلال هذا المؤشر يتبين أن دولة جنوب إفريقيا حققت أعلى معدلات اختراق خلال الفترة 2015-2019 مقارنة ببقية الدول، هذا ما يعكس مساهمة قطاع التأمين الكبيرة في الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت مساهمته بين 14,69% في سنة 2015 كأعلى نسبة مقابل 12,89% في سنة 2018 كأدنى نسبة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن مؤشر الاختراق الخاص بها استقر في حدود 7% خلال السنوات (2015, 2016, 2017, 2018) ليرتفع إلى 11,43% في سنة 2019. في المقابل، حقق قطاع التأمين الفرنسي نسب مساهمة في الناتج الداخلي الخام تراوحت بين 8,95% و 9,29% خلال الفترة 2015-2019، في حين سجل قطاع التأمين الصيني معدلات اختراق تراوحت بين 3,57% كأدنى نسبة مساهمة في سنة 2015 مقابل 4,57% كأعلى نسبة سجلت في سنة 2017، أما قطاع التأمين الروسي فقدت مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015-2019 في حدود 1%.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

أما فيما يخص الدول الإسلامية، فيعد قطاع التأمين المغربي من القطاعات التي تحظى باهتمام كبير من طرف الحكومة المغربية نظير ما حققه من مداخيل للخرينة العمومية، إذ أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015-2019 وصلت في حدود 3%، في حين يليه قطاع التأمين الإيراني بنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام قدرت في حدود 2% خلال الفترة 2015-2019. في المقابل، حقق كل من قطاع التأمين السعودي والتركي معدلات اختراق قدرت في حدود 1% خلال الفترة 2015-2019، وبالنسبة لمساهمة قطاع التأمين التونسي في الناتج الداخلي الخام فهي تعرف نموا متواصلا خلال الفترة 2015-2019، حيث حقق القطاع مؤشر اختراق قدر بـ 1,91% في سنة 2015 ليرتفع إلى 2,15% في سنة 2019، في حين قدرت نسبة مساهمة قطاع التأمين الأردني في الناتج الداخلي الخام في حدود 2% خلال السنوات (2015, 2016, 2017, 2018) لتتخفف في سنة 2019 إلى 1,89%.

تبعاً لذلك، ومن خلال الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (23) يظهر الأداء الضعيف لقطاع التأمين الجزائري في الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر من أضعف قطاعات التأمين مساهمة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بنظيره، وهذا خلال الفترة 2015-2019، حيث أن مساهمته لم تتجاوز 1% على طول الفترة، إذ حقق أعلى نسبة مساهمة في سنة 2015 قدرت بـ 0,82% مقابل 0,68% كأدنى نسبة في سنة 2018.

2. كثافة التأمين:

يعتبر المواطن الأمريكي أكثر إنفاقاً على التأمين، حيث بلغ إنفاقه 4095,8 دولار في سنة 2015 ليرتفع إلى 7495 دولار في سنة 2019 أي بمتوسط إنفاق قدر خلال الفترة 2015-2019 بـ 4892,3 دولار، يليه المواطن الفرنسي من حيث الإنفاق على التأمين بمقدار 3392 دولار في سنة 2015 ليبلغ في سنة 2019 ما قيمته 3719 دولار أي بمتوسط إنفاق قدر خلال الفترة 2015-2019 بـ 3523,8 دولار، في حين بلغ متوسط إنفاق الفرد على التأمين خلال الفترة 2015-2019 بدولة جنوب إفريقيا ما قيمته 818 دولار. أما إنفاق المواطن الصيني على التأمين فهو في تطور مستمر، حيث قدر إنفاقه في سنة 2015 بـ 280,7 دولار ليرتفع إلى 430 دولار في سنة 2019، بمتوسط إنفاق قدر خلال الفترة 2015-2019 بـ 367,5 دولار، في حين بلغ متوسط إنفاق المواطن الروسي على التأمين 142,5 دولار خلال الفترة 2015-2019.

في الدول الإسلامية، يعد المواطن السعودي الأكثر إنفاقاً على التأمين، إذ بلغ متوسط إنفاق الفرد السعودي على التأمين 299,2 دولار خلال الفترة 2015-2019، يليه كل من المواطن التركي، المواطن الإيراني والمواطن المغربي بمتوسط إنفاق لكل منهما على التوالي (142,5 دولار، 111,8 دولار و 110,2 دولار) خلال الفترة 2015-2019. في

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المقابل، بلغ متوسط إنفاق كل من المواطن الأردني والمواطن التونسي على التأمين خلال الفترة 2015-2019 لكل منهما على التوالي (94,5 دولار، 72,5 دولار).

يتجلى إنفاق المواطن الجزائري على التأمين من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (23)، إذ يعد الفرد الجزائري الأقل إنفاقا على التأمين مقارنة ببقية الدول، حيث بلغ متوسط إنفاقه 29,5 دولار خلال الفترة 2015-2019، ويرجع ضعف إنفاق الفرد الجزائري على التأمين إلى غياب ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري واكتفائه بالإنفاق على التأمينات الإجبارية، بالإضافة إلى الضعف في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

المبحث الثالث: تطور النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

نهدف من خلال هذا المبحث إلى معرفة واقع الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال التطرق إلى تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-2010، بالإضافة إلى ذلك سوف نتطرق فيه أيضا إلى أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 2010-2019.

المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

خصص هذا المطلب إلى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019، كما يتم التطرق فيه أيضا إلى نسب النمو المحققة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019.

أولا: تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1991-2019

يعبر عن النمو الاقتصادي بالنتاج الداخلي الخام المحقق في سنة معينة، وعليه فإن التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام بالقيم الجارية، لا تعطي نتائج دقيقة كون أن القيم الجارية لا تستبعد مستويات التضخم، ولهذا يتم استبعاد أثر ارتفاع الأسعار بغية الحصول على التغيرات في الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية، حيث يوضح الجدول رقم (24) والشكل البياني الخاص به، تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (24): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1991-2019

الوحدة: %

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	السنوات
3,8	3,2	5,1	1,1	4,1	3,8	-0,9	-2,1	1,8	-1,2	معدل النمو الحقيقي
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
3,6	1,6	2,4	3,4	1,7	5,9	4,3	7,2	5,6	3,0	معدل النمو الحقيقي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
	0,8	1,2	1,3	3,2	3,7	3,8	2,8	3,4	2,9	معدل النمو الحقيقي

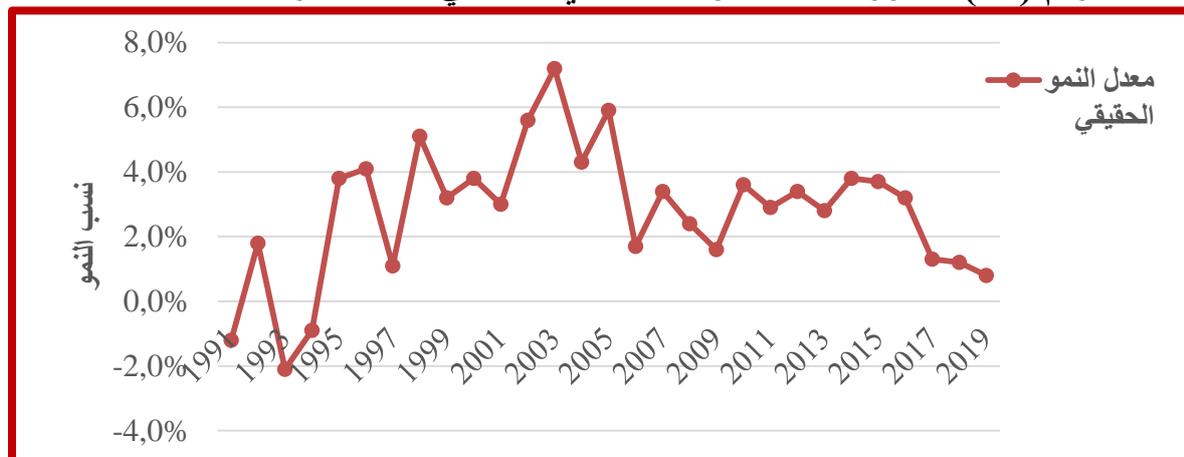
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)).

التعليق:

يتبين من الجدول رقم (24) أن معدل النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019، قد شهد تذبذب، حيث أنه تم تسجيل معدلات سالبة خلال السنوات (1991، 1993، 1994) نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالعديد من العوامل، و التي من أهمها التقلبات الحادة في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية و ما خلفته من انعكاسات أثرت بالدرجة الأولى على العملية الإنتاجية، حيث تجلت في غلق بعض المصانع الوطنية وعزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في البلاد ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، و خلال الفترة 1995-1999 تحسنت معدلات النمو، نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. في المقابل، تراوحت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019، بين 0,8% كأدنى نسبة مسجلة في سنة 2019 و 7,2% كأعلى نسبة نمو في سنة 2003، ويرجع هذا أساسا إلى التحسن في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما سمح بارتفاع مداخل البلاد.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (10): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (24).

ثانياً: تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2019

يتم التطرق في هذا العنصر إلى نسب النمو الاقتصادي الحقيقي المحقق في مختلف القطاعات وهذا خلال الفترة 2010-2019، والذي يتم توضيحه في الجدول رقم (25).
الجدول رقم (25): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: %

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	4,9	11,6	7,2	8,2	2,5	6,0	1,8	0,6	3,5	2,7
المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6,0	-0,6	0,2	7,7	-2,4	-6,4	-4,9
الصناعة	3,4	4,2	5,1	4,0	4,0	5,0	3,7	4,7	3,9	3,8
البناء.أ.ع	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8	4,7	5,0	4,6	5,2	3,8
الخدمات التجارية	7,3	7,3	6,4	8,5	8,1	5,4	2,8	3,7	3,6	3,0
الخدمات الغير تجارية	5,7	5,5	4,1	3,9	4,4	3,6	1,8	0,5	2,8	1,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (إحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)، تاريخ التصفح: 2021/02/08).

التعليق:

يلاحظ من الجدول رقم (25) أن معظم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019 سجلت معدلات نمو ايجابية، و التي يمكن إرجاعها إلى السياسات المتخذة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال تحسن مؤشر قطاع الزراعة و

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

وتحقيقه أعلى معدل نمو قدر بـ 11,6% في سنة 2011، ويعود التحسن في القطاع الفلاحي إلى سياسة الدعم الفلاحي التي باشرتها الدولة والتي تجلت في تقديم القروض و الآلات للفلاحين، إنشاء السدود و توسعة الأراضي الزراعية المسقية، وكل هذا بغية الرفع من مردودية القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. في حين، سجل قطاع المحروقات تذبذب في النمو والذي تراوحت نسب نموه بين الإيجاب والسلب، ويعود هذا التذبذب أساسا إلى التقلبات في أسعار البترول في الأسواق العالمية. أما فيما يخص قطاع الصناعة، فسجل هو الآخر معدلات نمو ايجابية، والتي كانت نتيجة اعتماد الحكومة بدرجة كبيرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تراوحت معدلات نمو القطاع ما بين 3,4% و 5,1% خلال الفترة 2010-2019. في المقابل، حقق قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ايجابية، ويرجع هذا إلى الكم الهائل من المشاريع المعلن عنها في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تمثلت أساسا في الجامعات، المدارس، الطرقات، السكن... الخ، حيث تراوحت معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية ما بين 3,8% و 8,9% خلال الفترة 2010-2019. بالإضافة إلى ذلك، سجل قطاع الخدمات بصفة عامة معدلات نمو ايجابية على طول الفترة 2010-2019، ويرجع هذا النمو إلى التحسن في مختلف الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية (بنوك، شركات تأمين،... الخ)، المؤسسات الفندقية، الإدارات العمومية، الجمعيات... الخ.

وعليه فإن وتيرة النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يمكن أن يكون نمو دائم، وهذا راجع لكونه نمو متركز على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ومن أجل الحصول على نمو اقتصادي دائم، فلا بد من تدعيم مختلف القطاعات وتشجيع الإنتاج الوطني وجعل السلع المحلية منافسا للسلع الأجنبية.

الشكل رقم (11): تطور نسب النمو الاقتصادي الحقيقي المحققة حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (25).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: تطور التشغيل في الجزائر

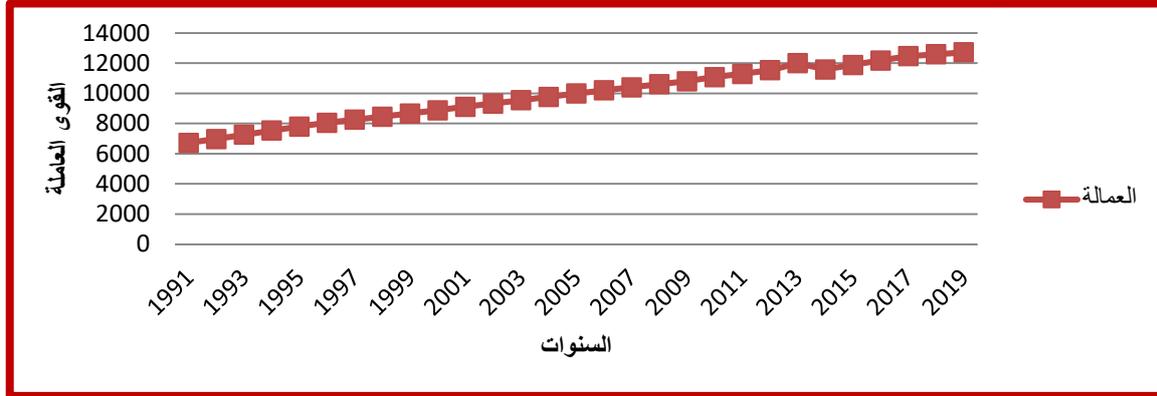
الجدول رقم (26): تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991-2019
الوحدة: بالآلاف

السنوات	العمالة	معدل التطور (%)
1991	6725	-
1992	6973	3,67
1993	7257	4,07
1994	7541	3,92
1995	7797	3,4
1996	8049	3,23
1997	8251	2,51
1998	8461	2,54
1999	8670	2,47
2000	8880	2,42
2001	9107	2,56
2002	9327	2,42
2003	9544	2,32
2004	9764	2,3
2005	9985	2,26
2006	10196	2,11
2007	10402	2,01
2008	10600	1,91
2009	10801	1,9
2010	11074	2,53
2011	11295	1,99
2012	11533	2,1
2013	12003	4,08
2014	11585	-3,49
2015	11879	2,54
2016	12179	2,53
2017	12464	2,34
2018	12589	1,01
2019	12717	1,01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (تاريخ التصفح: 2021/03/04).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (12): تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (26).

التعليق:

يلاحظ من الجدول رقم (26) أن سياسة التشغيل في الجزائر عرفت العديد من الأحداث خلال فترة الدراسة، حيث كان لانعكاسات أزمة 1987 والأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينات الدور الكبير في انكماش الاقتصاد الجزائري، هذا ما أثر بشكل مباشر على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991-1999، حيث تم تسجيل 6725 ألف منصب عمل في سنة 1991 لترتفع في سنة 1999 إلى 8670 ألف منصب عمل، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي في هذه الفترة 3,22%.

تميزت الفترة 2000-2009، باعتماد الحكومة الجزائرية على برامج تنموية سخرت لها مبالغ ضخمة، والتي كانت تهدف من خلالها إلى خلق مناصب شغل جديد والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009). في حين، خصص ما قيمته 16 مليار دينار جزائري للتشغيل والحماية الاجتماعية في برنامج (2001-2004)، حيث يتوقع من خلال تنفيذ هذا البرنامج خلق 70 000 منصب عمل دائم¹، ويعود جزء هام من التطور الحاصل في عدد مناصب العمل إلى الهيئات المكلفة ببرامج دعم تشغيل الشباب (ANSEJ، CPE، ADS...). في المقابل، تم تسجيل 8880 منصب عمل في سنة 2000 ليرتفع إلى 10801 منصب عمل في سنة 2009، مسجلا بذلك متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 2,19%.

أما فيما يخص الفترة 2010-2019، فقد تميزت بالتذبذب في عدد مناصب العمل الجديدة، نتيجة انخفاض أسعار البترول والإجراءات التقشفية المتخذة من طرف الدولة قصد عقلنة الإنفاق العام، حيث تم تجميد التوظيف في الوظيف العمومي (باستثناء بعض

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، صفحة 141.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

القطاعات الحساسة كالأمن، الصحة، التربية والتعليم العالي... الخ)، بالإضافة إلى ذلك تم تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية، كل هذا كان له أثر سلبي على سوق العمل في الجزائر. ففي سنة 2010، تم إحصاء 11074 منصب عمل مقابل 12717 منصب عمل في سنة 2019، ليقدر بذلك متوسط معدل النمو السنوي بـ 1,54% خلال الفترة 2010-2019.

المطلب الثالث: تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

تميزت الفترة 2010-2019، بمجموعة من الأحداث والتي من أهمها ما يعرف بالربيع العربي والانخفاض في أسعار المحروقات على المستوى العالمي، كل هذا أثر بالسلب على اقتصاديات الوطن العربي في ظل اعتماد أغلبية الدول العربية على الاقتصاد الريعي. الجزائر كغيرها من الدول العربية تأثر اقتصادها بشكل كبير، ويتجلى هذا التأثير من خلال الاختلال في مؤشرات اقتصادها الكلي.

الجدول رقم (27): تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2010-2019

المديونية العامة		الادخار المحلي (مليار دينار جزائري)	معدل التضخم (%)	سعر الصرف (دج/دولار)	رصيد م.التجاري (مليار دولار)	السنوات
الديون العامة الداخلية (مليار دينار جزائري)	الديون العامة الخارجية (مليار دولار)					
1099,2	0,5	5810	3,9	74,4	16,5	2010
1215,0	0,5	7025	4,5	72,9	26,2	2011
1312,2	0,4	7705	8,9	77,6	21,4	2012
1171,7	0,4	7692	3,3	79,4	9,9	2013
1239,0	0,3	7599	2,9	80,6	4,3	2014
1380,8	0,2	6255	4,8	100,5	-17,03	2015
3407,3	1,1	6410	6,4	109,5	-17,06	2016
4957,9	1,3	7265	5,6	111	-10,8	2017
7558,0	1,2	8376	4,3	116,6	-4,5	2018
9225,4	1,1	8080	2	119,4	-6,1	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (إحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)، تاريخ التصفح 2021/03/15) و معطيات البنك الدولي فيما يخص الادخار المحلي (تاريخ التصفح: 2021/03/20).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: الميزان التجاري

شهد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019 تذبذب تراوح بين الفائض و العجز، حيث بلغ في سنة 2010 ما يقارب 16,5 مليار دولار ليرتفع إلى 26,2 مليار دولار في سنة 2011 ويرجع هذا إلى الارتفاع الملحوظ في حصيلة الصادرات (معظم صادرات الدولة هي من المحروقات)، ليسجل بعدها في السنوات (2012، 2013، 2014) فائض تراوح بين 21,4 مليار دولار في سنة 2012، 9,9 مليار دولار في سنة 2013 و 4,3 مليار دولار في سنة 2014.

في المقابل، سجل الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2019 عجز، تراوح بين (4,5 مليار دولار و 17,06 مليار دولار)، ويرجع العجز المسجل إلى الانخفاض في متوسط سعر برميل البترول الجزائري الذي بلغ 52,81 دولار للبرميل مقابل 99,13 دولار للبرميل في سنة 2014¹، لتتخفف بذلك العوائد المحققة من صادرات المحروقات خلال هذه الفترة، نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وانخفاض الكميات المصدرة من البترول الجزائري بفعل مقررات منضمة الدول المصدرة للبترول « OPEC » التي نصت على خفض إنتاج البترول في الدول الأعضاء.

ثانياً: سعر الصرف

عرف سوق الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، في حين بلغ 1 دولار أمريكي حوالي 74,4 دينار جزائري في سنة 2010 ليرتفع بشكل طفيف في سنة 2011 نتيجة النمو الملحوظ في فائض الميزان التجاري مسجلاً بذلك 72,9 دج/دولار كأعلى قيمة مسجلة خلال الفترة 2010-2019. في المقابل، سجل سعر الصرف انخفاض جديد في سنة 2012 حيث بلغ 1 دولار أمريكي ما يقارب 77,6 دينار جزائري ليستمر بذلك انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار ليصل إلى 119,4 دج/دولار في سنة 2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع واردات الدولة من السلع والخدمات (خاصة السلع الغذائية) مقابل الانخفاض المستمر في الصادرات، كما يعود أيضاً إلى تآكل احتياطي الصرف (79,88 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2018 مقابل 97,33 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2017)² نتيجة الانخفاض في عوائد المحروقات.

ثالثاً: التضخم

اتسمت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 بالتذبذب، حيث تم تسجيل أعلى مستوى للتضخم خلال الفترة 2010-2019 في سنة 2012 قدر بـ 8,9%،

¹ مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، صفحة 8.

² مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022، صفحة 14.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

وتعود هذه النسبة أساسا إلى الارتفاع القوي في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة¹. في حين، تراجع معدل التضخم في سنتي 2013 و 2014 ليبلغ في كل منهما على التوالي 3,3% و 2,9% ليعاود الارتفاع في سنة 2015 أين بلغ 4,8% نتيجة الارتفاع في سعر المواد الاستهلاكية (+4,7%) مقرونة بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار (-19,81%) من جهة وبدرجة أقل مقابل اليورو (-4,07%) من جهة أخرى². في المقابل، استمرت وتيرة التضخم في الارتفاع مسجلة بذلك 6,4% في سنة 2016، والتي كانت نتيجة الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية) (+3,4%)، المنتجات المصنعة (+10%)، الخدمات (+7,3%)³ مقارنة بسنة 2015.

أما فيما يخص السنوات (2017، 2018، 2019)، فإن معدل التضخم أخذ الاتجاه التنازلي مقارنة بسنة 2016، إذ أنه سجل في سنة 2017 معدل قدر بـ 5,6% لينخفض إلى 4,3% في سنة 2018 و 2% في سنة 2019، ويعود هذا التباطؤ في معدلات التضخم إلى الانخفاض في مستوى أسعار الاستهلاك.

رابعاً: الادخار المحلي

تتجلى أهمية الادخار المحلي في الاقتصاد الوطني في كونه وسيلة مشجعة للاستثمار، حيث يتم بواسطته تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية وهذا بغرض إنتاج سلع إضافية وتحقيق الأرباح، وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار في البلاد. ومن خلال الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (27) يتبين أن حجم الادخارات المحلية في الجزائر تعرف تفاوت من سنة إلى أخرى و هذا خلال الفترة 2010-2019، ويعود هذا التفاوت أساسا إلى النتائج (الأرباح، الخسائر) المحققة من طرف مختلف المؤسسات والشركات الاقتصادية، و إلى انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، بالإضافة إلى انخفاض الادخار الحكومي نتيجة العجز المسجل في الموازنة (الفرق بين الإيرادات و النفقات) فأحيانا ما تتدخل الدولة لسد العجز عن طريق السحب من المدخرات، و عليه فقد تم تسجيل أعلى ادخار في سنة 2018 قدر بـ 8376 مليار دينار جزائري مقابل 5810 مليار دينار جزائري كأدنى ادخار في سنة 2010.

خامساً: المديونية العمومية

تنقسم المديونية العمومية إلى نوعين:

1. الديون العامة الخارجية: وهي عبارة عن القروض التي تقترضها الدولة من المؤسسات المالية العالمية بغرض دعم الاقتصاد وسد العجز المالي، حيث يتضح من الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (27) أن الديون العامة الخارجية لم تتجاوز 1,3 مليار

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، صفحة 51.

² مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017، مرجع سابق ذكره، صفحة 8.

³ مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 وتقديرات 2019-2020، صفحة 17.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

دولار خلال الفترة 2010-2019. في المقابل، بلغت الديون 0,5 مليار دولار في سنتي 2010 و2011، لتسجل بعدها انخفاض في السنوات (2012،2013،2014)، في حين وصل الانخفاض إلى 0,2 مليار دولار في سنة 2015، وفي سنة 2016 ارتفعت الديون العامة الخارجية نتيجة حصول الدولة الجزائرية على قرض من البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 1 مليار دولار. أما في سنة 2017 بلغت الديون العامة الخارجية حوالي 1,3 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية (الأورو، الدولار)، لتسجل بعدها في سنتي 2018 و2019 انخفاض على التوالي 1,2 مليار دولار و 1,1 مليار دولار و يرجع هذا الانخفاض إلى السداد المنتظم لأقساط الديون العامة الخارجية المستحقة على الجزائر.

2. الديون العامة الداخلية: من الجدول رقم (27) يتبين أن الديون العامة الداخلية في تطور مستمر، حيث بلغت 1099,2 مليار دينار جزائري في سنة 2010 لترتفع إلى 3407,3 مليار دينار جزائري في سنة 2016، وهذا الارتفاع راجع إلى إصدار الحكومة القرض الوطني لإنعاش النمو الاقتصادي (ENCE) والذي بلغت قيمته في نهاية ديسمبر 569 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى طرح سندات لشركة سونطراك بقيمة 904 مليار دينار جزائري. وفي الفترة 2017-2019 ارتفعت الديون العامة الداخلية بمتوسط معدل نمو سوي قدر بـ 36,4% نتيجة انتهاج الحكومة لسياسة التمويل الغير التقليدي لتمويل عجز الموازنة.

سادسا: رصيد ميزانية الدولة

الجدول رقم (28): تطور رصيد ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2010	3074,6	4466,9	-1392,3
2011	3489,8	5853,5	-2363,7
2012	3804	7058,1	-3254,1
2013	3895,3	6024,1	-2128,8
2014	3927,7	6995,7	-3068
2015	4552,5	7656,3	-3103,8
2016	5011,5	7297,4	-2285,9
2017	6047,8	7282,6	-1234,8
2018	6389,4	7732	-1342,6
2019	6586,5	7725,4	-1138,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (إحصائيات منشورة على موقع المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP)، تاريخ التصفح 2021/04/02).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

يلاحظ من الجدول رقم (28) أن الإيرادات العامة للدولة عرفت نموا مستمرا على طول الفترة 2010-2019، حيث اتسم هذا الارتفاع باستحواذ الإيرادات العادية للدولة مقارنة بالإيرادات البترولية خلال الفترة 2010-2019، وترجع هذه السيطرة إلى الأزمة المالية العالمية وما خلفته من انعكاسات تجلت في انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث أثرت هذه الأخيرة على مداخيل الدولة، في حين بلغ متوسط الإيرادات العامة للدولة الجزائرية خلال نفس الفترة 4677,9 مليار دينار جزائري. في المقابل، اتسم الإنفاق العام في الجزائر بالتذبذب، نتيجة للمطالب الشعبية المتمثلة في تحسين المستوى المعيشي من خلال رفع الأجر القاعدي وفتح مناصب عمل، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات اتخذتها الدولة في ظل انخفاض أسعار المحروقات، حيث تراوح الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2019 ما بين 4466,9 مليار دينار جزائري و 7732 مليار دينار جزائري، في حين بلغ متوسط الإنفاق العام خلال نفس الفترة ما قيمته 6809,2 مليار دينار جزائري.

وتبعاً لانخفاض الإيرادات مقابل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، فإن الموازنة العامة للدولة الجزائرية سجلت عجزاً على طول الفترة، ما دفع السلطات الجزائرية إلى البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز الموازني في ظل انخفاض عوائد المحروقات. وحسب ما كشف عنه البنك المركزي، فإنه تم تعبئة ما قيمته 6556,2 مليار دينار جزائري في إطار سياسة التمويل غير التقليدي منذ منتصف نوفمبر 2017 إلى نهاية جانفي 2019، حيث خصص هذا المبلغ إلى¹:

- 2470 مليار دينار جزائري لتمويل عجز الخزينة العمومية لسنوات 2017 و 2018 وجزء من سنة 2019.

- 1813 مليار دينار جزائري لتسديد الدين العام الخاص بالشركات الوطنية (سونطراك، سونلغاز)، و لتمويل سداد القرض السندي من أجل النمو.

- 500 مليار دينار جزائري، لصندوق الوطني للتقاعد (CNR) لإعادة تمويل ديونه المتعلقة بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS).

- 1773,2 مليار دينار جزائري، لصندوق الوطني للاستثمار من أجل تمويل عمليات برنامج AADL، عجز CNR و هيكلية المشاريع.

ومن حيث الاستغلال، فإنه من إجمالي المبلغ المعبأ والمقدر بـ 6556,2 مليار دينار جزائري:

- رصيد بقيمة 945,1 مليار دينار جزائري، لحساب الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، والذي لم يضح بعد في الاقتصاد.

¹ Banque d'Algérie, point de situation sur le financement non conventionnel, page 6 et 7.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

- 656,7 مليار دينار جزائري، لحساب الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) لدى الخزينة في إطار استشراف استخدامها، وهذا حسب الاحتياجات المثبتة.
- مبلغ 1830 مليار دينار جزائري، خاضع للتعقيم من طرف بنك الجزائر، بواسطة الأدوات المختلفة التي يمتلكها.
من إجمالي المبلغ المعبأ 6556,2 مليار دينار جزائري، تم ضخ فقط في الاقتصاد ما قيمته 3114,4 مليار دينار جزائري.

المبحث الرابع: تقدير أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019

سنحاول في هذا المبحث إعطاء بعد كمي لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019، والذي نسعى من خلاله إلى معرفة إسهام قطاع التأمين في تفسير تقلبات الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1991-2019 بالإضافة إلى العلاقة التي تربط كل منهما، وسيكون ذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية (اختبار الاستقرار، اختبار السببية... الخ) وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews 10.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي الخاص به

سوف نقوم في هذا المطلب بتعيين نموذج الدراسة وذلك من خلال تحديد المتغيرات الخاصة بالنموذج، في حين يعتبر هذا كتمهيد للدراسة القياسية الخاصة بأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: تحديد متغيرات النموذج

1. النمو الاقتصادي: للتعبير عن النمو الاقتصادي، أخذنا الناتج الداخلي الخام كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي، والذي رمزنا له بالرمز (PIB) معبرا عنه بالمليون دينار جزائري بالأسعار الثابتة (معطيات البنك الدولي).
2. قطاع التأمين: للتعبير عن قطاع التأمين، أخذنا إنتاج التأمين المحقق في القطاع (إنتاج الشركات العمومية، الخاصة والتعاضديات) أو ما يعرف بإجمالي أقساط التأمين المكتتبة، كمؤشر معبر عن قطاع التأمين، والذي رمزنا له بالرمز (PA) معبرا عنه بالمليون دينار جزائري (معطيات وزارة المالية الجزائرية).
3. الادخار المحلي: يعتبر الادخار المحلي مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد، وذلك من خلال ما يوفره من أموال يتم استغلالها في تمويل المشاريع الاستثمارية، والذي رمزنا له بالرمز (S) معبرا عنه بالمليون دينار جزائري (معطيات البنك الدولي).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

4. **معدل التضخم:** تم استخدام معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي، كمؤشر معبر عن التضخم، والذي رمزنا له بالرمز (Inf) معبرا عنه (%)، (معطيات وزارة المالية الجزائرية).

ثانيا: صياغة نموذج الدراسة

في حين يتم صياغة نموذج الدراسة وفق المعادلة الأساسية الآتية:

$$PIB = f (PA, S, INF)$$

وعليه تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لنموذج الدراسة، وهذا من أجل تجانس البيانات وتقليص حدة اختلاف تباين السلاسل، ليكتب النموذج في الأخير وفق الشكل الآتي:

$$LPIB_t = B_0 + B_1LPA_t + B_2LS_t + B_3LINF_t + U_t$$

حيث:

B_0, B_1, B_2, B_3 : تمثل معاملات النموذج.

U_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

t : تمثل عدد المشاهدات.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

يتم في البداية التعرف على ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة، وذلك من خلال الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي والجزئي، بالإضافة إلى اختباري ديكي فولر المطور (ADF) و فيلبس بيرون (PP). ليتم بعد ذلك اختبار التكامل المشترك والذي يتوقف أساسا على درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تعتبر دراسة الاستقرارية من المراحل الهامة في الدراسات القياسية، حيث يتم استخدام اختبارات الاستقرارية من أجل معرفة درجة استقرارية السلاسل ودرجة تكاملها، ليتم بعد ذلك وفقا لنتائج الاستقرارية تطبيق النموذج المناسب لقياس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع. وعليه توجد العديد من الطرق لإثبات ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، حيث سنتطرق في دراستنا إلى أهم هذه الطرق وذلك من خلال اختبار استقرارية كل سلسلة على حدى.

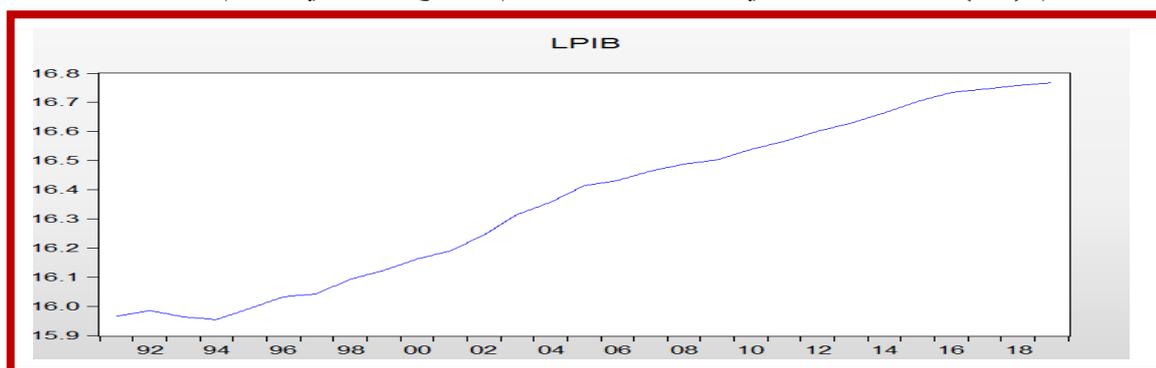
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

1. سلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LPIB):

أ. الرسم البياني

من خلال التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، نلاحظ وجود اتجاهها عاما في بيانات السلسلة عند المستوى، بمعنى أن سلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام اخذت منحى تصاعدي، هذا ما يعزز أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، ولتأكد من مدى استقرارها هذه السلسلة لأبد من إجراء اختبارات أخرى.

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند المستوى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ب. دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (14) التناقص التدريجي لدالة الارتباط الذاتي (AC) لتبلغ عند الفجوة 10 ($K=10$) ما قيمته 0,030، بينما تشير قيم (PAC) بخروج نتوء عند ($K=1$)، وهي خارج حدود الثقة بالإضافة إلى معنوية معاملات الارتباطات الذاتية والجزئية عند 5%، مما يعني أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، ولتأكد من ذلك وجب استخدام اختباري جذر الوحدة لكل من ديكي فولر المطور (ADF) وفيلبس بيرون (PP).

الشكل رقم (14): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند المستوى

: 07/15/21 Time: 06:25 Sample: 1991 2019 Number of observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.922	0.922	27.288	0.000
		2	0.836	-0.090	50.583	0.000
		3	0.738	-0.131	69.418	0.000
		4	0.629	-0.122	83.656	0.000
		5	0.522	-0.045	93.867	0.000
		6	0.419	-0.035	100.73	0.000
		7	0.315	-0.075	104.79	0.000
		8	0.217	-0.054	106.80	0.000
		9	0.121	-0.062	107.46	0.000
		10	0.030	-0.059	107.50	0.000
		11	-0.056	-0.061	107.66	0.000
		12	-0.136	-0.057	108.64	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

ج. اختبارات جذر الوحدة

يعتمد اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على تقدير المربعات الصغرى (MCO)¹ ، حيث يركز على اختبار وجود جذر الوحدة أو عدم وجوده في النماذج الآتية :

$$\Delta LPIB_t = \lambda LPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LPIB_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{(06): النموذج السادس}$$

$$\Delta LPIB_t = \lambda LPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LPIB_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{(05): النموذج الخامس}$$

$$\Delta LPIB_t = \lambda LPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LPIB_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{(04): النموذج الرابع}$$

حيث تمثل:

Δ : الفرق الأول.

λ, c, b : المعلمات المراد تقديرها.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

t: الزمن.

p: عدد فترات الإبطاء.

ε : الخطأ العشوائي.

لتصاغ الفرضيات كما يلي:

$$H_0 : \phi_1 = 1$$

$$H_1 : |\phi_1| < 1$$

كما يتم أيضا اختبار الاستقرار باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP)، لكون هذا الأخير أكثر دقة وفعالية مقارنة باختبار ديكي فولر المطور والذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في التباين الشرطي للسلسلة محل الدراسة².

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي «Eviews 10» ، نقوم بدراسة استقرارية السلسلة وفقا للاختبارين (ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون).

¹David A. dickey and wayne A.fuller, likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, econometrica, vol 49, No 4, july 1981, pg 1057.

² بن فانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلية تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة بين 1970-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، صفحة 209.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (29): نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام

النتيجة	فيلبس بيرون (PP)		ديكي فولر المطور (ADF)		البيان	
	القيم الحرجة عند 5%	القيم المحسوبة	القيم الحرجة عند 5%	القيم المحسوبة		
غير مستقرة حسب ADF و PP	-3,580	-2,269	-3,580	-1,862	نموذج (06)	لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند المستوى (LPIB)
	-2,971	-0,086	-2,971	0,028	نموذج (05)	
	-1,953	5,885	-1,953	7,884	نموذج (04)	
غير مستقرة حسب ADF و PP	-3,587	-2,973	-3,587	-3,050	نموذج (06)	لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند الفرق الأول (DLPIB)
	-2,976	-3,161	-2,976	-3,161	نموذج (05)	
	-1,953	-1,406	-1,954	-0,984	نموذج (04)	
مستقرة حسب ADF و PP	-3,595	-11,601	-3,595	-8,161	نموذج (06)	لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند الفرق الثاني (DDLPIB)
	-2,981	-8,190	-2,981	-7,797	نموذج (05)	
	-1,954	-8,340	-1,954	-7,948	نموذج (04)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10 (انظر الملحق رقم 01)

التعليق:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (29) بوجود جذر الوحدة في سلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند المستوى وهذا في النماذج الثلاثة، وذلك لأن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون جاءت أكبر من القيم الحرجة (5%)، وعليه نقول أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وهي من النوع DS. وبإجراء الفرق الأول لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام أظهرت النتائج أن القيم المحسوبة جاءت أكبر من القيم الحرجة (5%) في النموذج السادس والرابع وهذا حسب اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون، وعليه نستنتج أن السلسلة غير مستقرة عند الفرق الأول، مما يتوجب إجراء الفرق الثاني للسلسلة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

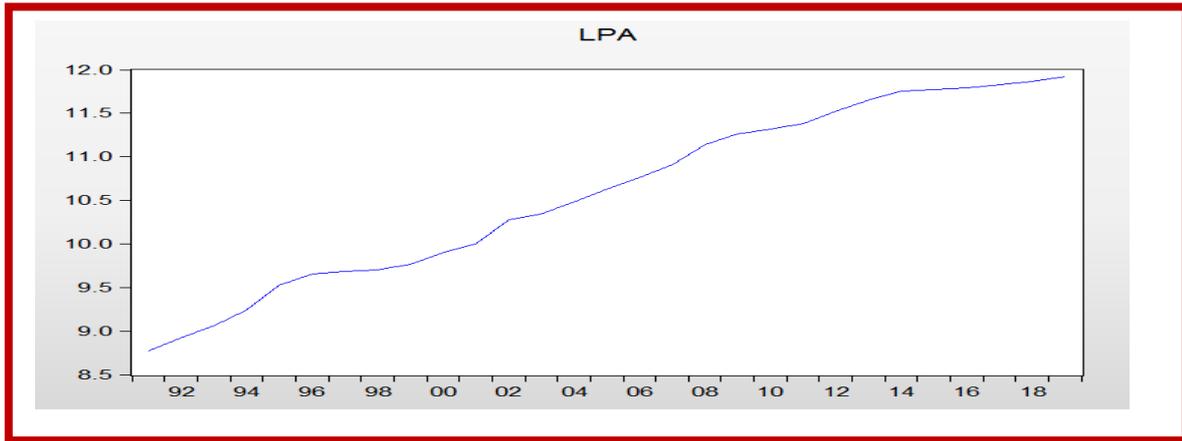
عند الفرق الثاني، يتضح من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (29) أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون أقل من القيم الحرجة (5%) في النماذج الثلاثة، مما نستنتج أن السلسلة تخلو من جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الثاني، وعليه نقول بأن سلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LPIB) مستقرة من الدرجة الثانية بدون ثابت، و بالتالي هي متكاملة من درجة الثانية (2) I.

2. سلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين (LPA):

أ. الرسم البياني

يتضح من الشكل رقم (15) أن إنتاج قطاع التأمين في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، مما يعني وجود مركبة اتجاه العام في السلسلة، وعليه فإن سلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين من خلال تمثيلها البياني غير مستقرة عند المستوى، ولتأكد من ذلك نقوم بالتمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي واختبارات جذر الوحدة.

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين عند المستوى



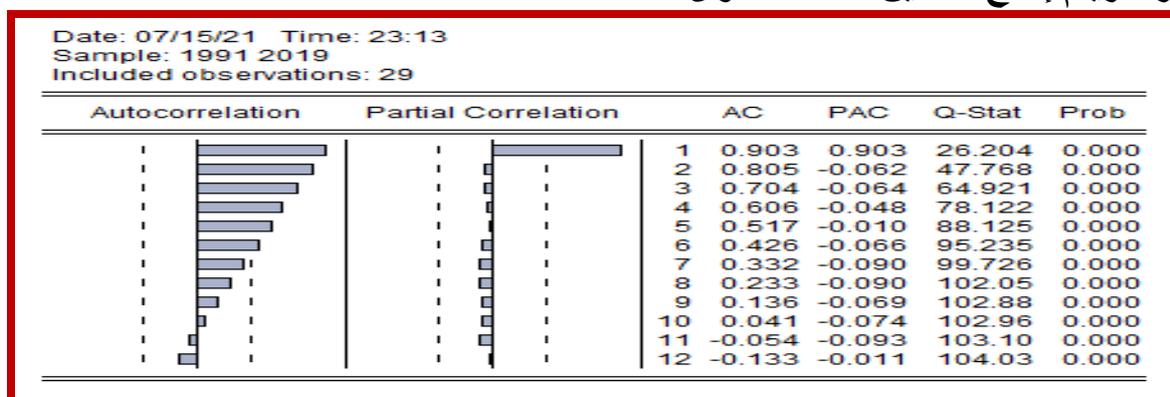
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ب. دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC)

يلاحظ من الشكل رقم (16) أن القيم الاحتمالية لمعاملات الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين معنوية عند 5%، حيث تشير قيم (AC) عند الفجوة الأولى (K=1) ما قيمته 0,903 لتتناقص بشكل تدريجي لتبلغ عند الفجوة 10 (K=10) ما قيمته 0,041 ، كما تشير أيضا قيم (PAC) عند الفجوة الأولى (K=1) ما قيمته 0,903 وهي خارج حدود الثقة، وبناء على ذلك نستنتج أن سلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين غير مستقرة عند المستوى.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (16): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين عند المستوى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ج. اختبارات جذر الوحدة

يتم اختبار سلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين وفق النماذج الثلاثة الآتية:

$$\Delta LPA_t = \lambda LPA_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LPA_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \quad (06)$$

$$\Delta LPA_t = \lambda LPA_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LPA_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (05)$$

$$\Delta LPA_t = \lambda LPA_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LPA_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (04)$$

الجدول رقم (30): نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين

النتيجة	فيلبس بيرون (PP)		ديكي فولر المطور (ADF)		البيان	
	القيم المحسوبة	القيم المحسوبة عند 5%	القيم المحسوبة	القيم المحسوبة عند 5%		
غير مستقرة حسب ADF و PP	3,580	-0,729	-3,580	-0,423	نموذج (06)	لوغاريتم إنتاج التأمين عند المستوى (LPA)
	-2,971	-2,151	-2,971	-2,352	نموذج (05)	
	-1,953	5,682	-1,953	2,343	نموذج (04)	
غير مستقرة حسب ADF و PP	-3,587	-3,791	-3,587	-3,769	نموذج (06)	لوغاريتم إنتاج التأمين عند الفرق الأول (DLPA)
	-2,976	-3,328	-2,976	-3,328	نموذج (05)	
	-1,953	-1,567	-1,953	-1,785	نموذج (04)	

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

مستقرة حسب ADF و PP	-3,595	-9,014	-3,595	-6,376	نموذج (06)	لوغاريتم إنتاج التأمين عند الفرق الثاني (DDLPA)
	-2,981	-9,139	-2,981	-6,508	نموذج (05)	
	-1,954	-9,578	-1,954	-6,627	نموذج (04)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم 02)

التعليق:

من الجدول رقم (30)، نلاحظ أن سلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين غير مستقرة عند المستوى، وهذا من خلال نتائج اختباري ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون، حيث أعطى الاختبارين في النماذج الثلاثة قيم محسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 5%، وبالتالي هي غير مستقرة ومن النوع DS. و بعد إجراء الفرق الأول لسلسلة محل الدراسة، بينت نتائج الاختبارين بوجود جذر الوحدة، حيث جاءت القيمة المحسوبة في النموذج الرابع أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، وعليه يتطلب إجراء الفرق الثاني لسلسلة.

دلت نتائج اختباري ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون عند الفرق الثاني لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين على عدم وجود جذر الوحدة، وما يعزز ذلك أن القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقول أن سلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين (LPA) مستقرة من الدرجة الثانية بدون ثابت، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الثانية I(2).

3. سلسلة لوغاريتم الادخار المحلي (LS):

أ. الرسم البياني

حسب التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي، يتبين أنها عرفت تغيرات خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين الانخفاض الطفيف والارتفاع، هذا ما يوحي بأن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، ولتأكد من ذلك نقوم بالتمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي.

الشكل رقم (17): التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي عند المستوى



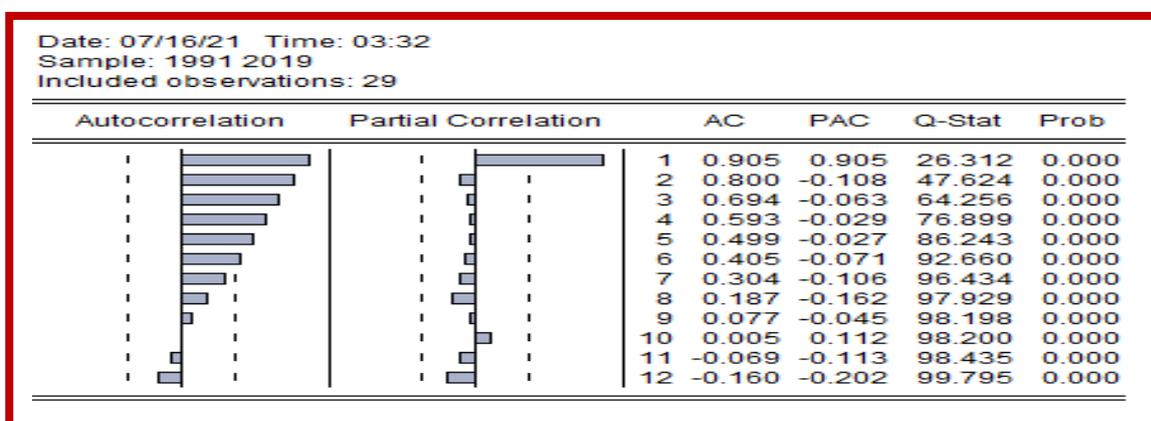
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

ب. دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC)

يظهر من دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي أن سلسلة لوغاريتم الادخار المحلي غير مستقرة عند المستوى، ويرجع ذلك لصغر القيم الاحتمالية (أقل من 5%) أي بمعنى أنها معنوية، وما يعزز ذلك وجود بعض القيم لدالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي خارج مجال الثقة. ولتأكد من عدم استقرارية سلسلة لوغاريتم الادخار المحلي، نلجأ لاختبارات جذر الوحدة.

الشكل رقم (18): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي عند المستوى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ج. اختبارات جذر الوحدة

حسب النماذج الثلاثة نقوم باختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي:

$$\Delta LS_t = \lambda LS_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LS_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \quad (06): \text{النموذج السادس}$$

$$\Delta LS_t = \lambda LS_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LS_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (05): \text{النموذج الخامس}$$

$$\Delta LS_t = \lambda LS_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LS_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (04): \text{النموذج الرابع}$$

يتم تلخيص نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور و فيليبس بيرون لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي في الجدول الموالي.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (31): نتائج اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي

النتيجة	فيلبس بيرون (PP)		ديكي فولر المطور (ADF)		البيان	
	القيم المحسوبة	القيم الحرجة عند 5%	القيم المحسوبة	القيم الحرجة عند 5%		
غير مستقرة حسب ADF و PP	-0,104	-3,580	-0,826	-3,580	نموذج (06)	لوغاريتم الادخار المحلي عند المستوى (LS)
	-3,653	-2,971	-1,790	-2,971	نموذج (05)	
	3,068	-1,953	3,077	-1,953	نموذج (04)	
مستقرة حسب PP و ADF	-8,754	-3,587	-5,828	-3,595	نموذج (06)	لوغاريتم الادخار المحلي عند الفرق الأول (DLS)
	-4,425	-2,976	-4,455	-2,976	نموذج (05)	
	-3,438	-1,953	-3,487	-1,953	نموذج (04)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم 03)

التعليق:

يتضح من الجدول رقم (31) الخاص بسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي، أن نتائج اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون قد أظهرت احتواء السلسلة محل الدراسة على جذر الوحدة و هذا عند المستوى، وعليه يتوجب إجراء الفرق الأول لسلسلة. تظهر نتائج الاختبارين بعد إجراء الفرق الأول، أن سلسلة لوغاريتم الادخار المحلي مستقرة، حيث جاءت القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نستنتج أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى بوجود الثابت، وعليه فإن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).

4. سلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LINF) :

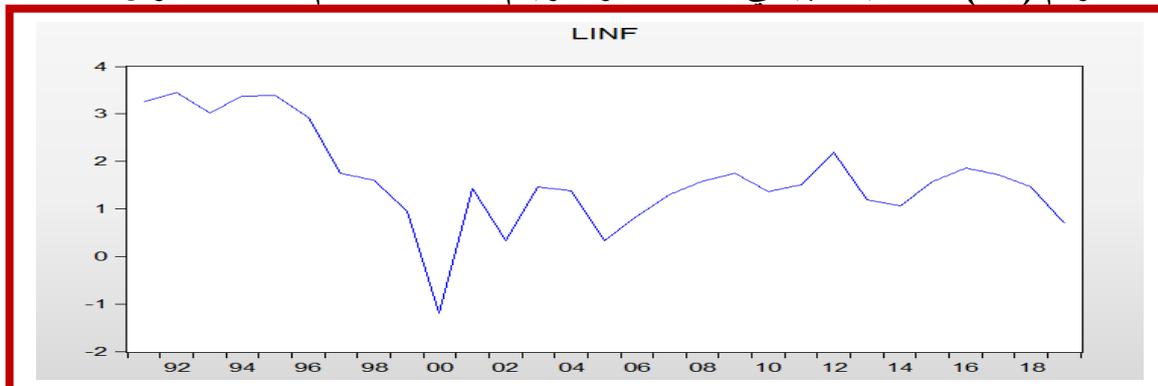
أ. الرسم البياني

من الشكل رقم (19) يتضح أن معدل التضخم قد عرف تذبذب خلال فترة الدراسة، في حين تراوح هذا التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض، حيث كان الارتفاع نتيجة انخفاض إيرادات المحروقات في بعض السنوات التي أثرت بشكل مباشرة على قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، أما الانخفاض فكان نتيجة للسياسات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة بغرض كبح جماح التضخم، ومن

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم يتبين أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

الشكل رقم (19): التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم عند المستوى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ب. دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC)

يتضح من دالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي ذات 12 فجوة، أن سلسلة لوغاريتم معدل التضخم غير مستقرة عند المستوى، أي بمعنى أن القيم الاحتمالية لمعاملات الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة محل الدراسة أقل من 5%، حيث تشير قيم (AC) عند الفجوة الأولى (K=1) ما قيمته 0,599 لتتناقص بشكل تدريجي لتبلغ عند الفجوة 5 (K=5) ما قيمته 0,034 ، كما تشير أيضا قيم (PAC) عند الفجوة الأولى (K=1) ما قيمته 0,599 وهي خارج حدود الثقة، وعليه يتطلب إجراء اختبارات جذر الوحدة لتأكد من استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة.

الشكل رقم (20): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم عند المستوى

Date: 07/16/21 Time: 03:52 Sample: 1991 2019 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.599	0.599	11.505	0.001
		2	0.483	0.194	19.269	0.000
		3	0.332	-0.028	23.080	0.000
		4	0.104	-0.230	23.466	0.000
		5	0.034	-0.006	23.510	0.000
		6	-0.141	-0.169	24.284	0.000
		7	-0.240	-0.113	26.634	0.000
		8	-0.254	-0.012	29.401	0.000
		9	-0.274	0.001	32.767	0.000
		10	-0.220	0.012	35.058	0.000
		11	-0.196	-0.046	36.987	0.000
		12	-0.161	-0.039	38.359	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

ج. اختبارات جذر الوحدة

ومن أجل التأكد ما إذا كانت سلسلة لوغاريتم معدل التضخم مستقرة أم لا، نقوم باختبارات جذر الوحدة، وهذا وفقا للنماذج الثلاثة الآتية:

$$\Delta LINF_t = \lambda LINF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LINF_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \quad (06)$$

$$\Delta LINF_t = \lambda LINF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LINF_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (05)$$

$$\Delta LINF_t = \lambda LINF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LINF_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (04)$$

نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (32): نتائج اختبار ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم

النتيجة	فيلبس بيرون (PP)		ديكي فولر المطور (ADF)		البيان	
	القيم المحسوبة	القيم الحرجة عند 5%	القيم المحسوبة	القيم الحرجة عند 5%		
غير مستقرة حسب ADF و PP	-2,619	-3,580	-2,712	-3,580	نموذج (06)	لوغاريتم معدل التضخم عند المستوى (LINF)
	-2,461	-2,971	-2,602	-2,971	نموذج (05)	
	-1,749	-1,953	-1,786	-1,953	نموذج (04)	
مستقرة حسب ADF و PP	-7,880	-3,587	-7,666	-3,587	نموذج (06)	لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول (DLINF)
	-7,790	-2,976	-7,730	-2,976	نموذج (05)	
	-7,784	-1,953	-7,739	-1,953	نموذج (04)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم 04)

التعليق:

انطلاقاً من النتائج الموضحة في الجدول رقم (32)، نلاحظ أن القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة أكبر من القيم الحرجة عند 5%، هذا ما يدل على وجود جذر الوحدة في

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

سلسلة لوغار يتم معدل التضخم، وبالتالي هذه الأخيرة غير مستقرة عند المستوى، وهي من النوع DS.

وبعد إجراء الفرق الأول لسلسلة محل الدراسة، استقرت هذه الأخيرة، حيث أظهرت نتائج الاختبارين (ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون) أن القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة أقل من القيم الحرجة عند 5%، مما يعني خلو سلسلة لوغار يتم معدل التضخم من جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى بدون ثابت، وعليه نستنتج أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة واختبار صلاحيته

يتضح من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، أن كل من سلسلتي الناتج الداخلي الخام وإنتاج التأمين متكاملتان من الدرجة الثانية أي I(2)، في حين سلسلة الادخار المحلي وسلسلة معدل التضخم متكاملتان من الدرجة الأولى أي I(1).

وبناء على نتائج استقرارية متغيرات الدراسة، فإن النموذج الملائم لدراستنا يتمثل في نموذج شعاع الانحدار الذاتي « VAR (Vecteur Auto Régressif) ».

حيث يكتب نموذج شعاع الانحدار الذاتي في شكله العام ذو الدرجة p، كما يلي VAR(p)¹:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + v_t$$

حيث:

$$\begin{pmatrix} v_{1,t} \\ v_{2,t} \\ \vdots \\ v_{k,t} \end{pmatrix} = v_t \quad ; \quad \begin{pmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_k \end{pmatrix} = A_0 \quad ; \quad \begin{pmatrix} a_{1,p}^k & \dots & a_{1,p}^2 & a_{1,p}^1 \\ a_{2,p}^k & \dots & a_{2,p}^2 & a_{2,p}^1 \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ a_{k,p}^k & \dots & a_{k,p}^2 & a_{k,p}^1 \end{pmatrix} = A_p \quad ; \quad \begin{pmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{pmatrix} = Y_t$$

A_0 : شعاع خاص بالقيم الثابتة، ذو البعد $(1 \times K)$ ؛

A_p : تمثل مصفوفة المعلمات ذات البعد $(k \times K)$ ؛

v_t : يمثل شعاع الشوشرة البيضاء (Bruit Blanc)، ذو البعد $(1 \times K)$ ، في حين يشترط في هذا الشعاع أن يحقق مجموعة من الفرضيات والتي تتمثل في:

$$E(v_t) = 0;$$

¹ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, economica, paris, France, 2008, pg 163.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

$$E(v_t v_t') = \Sigma_v ;$$

$$E(v_t v_s) = 0; \forall t \neq s$$

حيث تمثل Σ_v مصفوفة التباينات المشتركة (Matrice des Variances Covariances)، ذات البعد $(k \times K)$.

أولاً: تحديد درجة التأخير للمسار VAR

اختيار درجة التأخير المثلى « P » هي خطوة حاسمة في عملية التقدير¹، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي « Eviews10 »، وباستخدام جملة من المعايير الإحصائية (LR، FPE، AIC، SC، HQ) يتم تحديد درجة التأخير، حيث تأخذ المعايير (EPE، AIC، SC، HQ) أصغر قيمة في المقابل يأخذ المعيار (LR) أكبر قيمة، وبناءً على ذلك تم تحديد درجة التأخير المثلى كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (33): تحديد درجة التأخير المثلى « P » لشعاع الانحدار الذاتي (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LPIB LPA LS LINF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/16/21 Time: 15:14						
Sample: 1991 2019						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.486752	NA	2.84e-05	0.883596	1.077150	0.939333
1	103.7026	179.6136*	1.92e-08	-6.438663	-5.470897*	-6.159982*
2	122.1200	24.08432	1.76e-08*	-6.624619	-4.882639	-6.122992
3	139.9278	17.80777	2.01e-08	-6.763678*	-4.247485	-6.039106

حيث:

LR : Sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) ;

FBE : Final prediction error ;

AIC : Akaike information criterion ;

SC : Schwarz information criterion ;

HQ : Hannan-quinn information criterion.

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (33) نلاحظ أن المعايير الإحصائية أعطت درجات إبطاء مختلفة، حيث أعطى كل من (LR، SC، HQ) درجة تأخير « P=1 »، في حين

¹ Jean-baptiste gossé et Cyriac guillaumin, l'apport de la représentation VAR de christopher A. Sims à la science économique, revue d'analyse économique, vol 89, n°4, décembre 2013, Pg 309.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

أعطى (FBE) درجة تأخير « P=2 » ، وبالنسبة لمعيار (AIC) أعطى درجة تأخير « P=3 ». وحسب مبدأ « Parcimonie »¹ نقوم باختيار النموذج الذي يضم عدد أقل من المعلمات، وعليه فإن درجة التأخير المثلى وفق هذا المبدأ هي « P=1 ».

ثانياً: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)

تماشياً مع ما قام به (Sims, 1980) سيتم استخدام المتغيرات في المستوى بغض النظر عما إذا كانت مستقرة أم لا². وعلى هذا الأساس نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) بالسلاسل الأصلية (السلاسل في المستوى).

1. كتابة معادلات نموذج شعاع الانحدار الذاتي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)³ ، نقوم بتقدير نموذج الدراسة VAR(1)، وعليه سنكتفي بتفسير كل من معادلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام و معادلة لوغاريتم إنتاج التأمين.

أ. معادلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام:

$$\begin{aligned} \text{LPIB} &= 0,786 * \text{LPIB}(-1) + 0,051 * \text{LPA}(-1) + 0,005 * \text{LS}(-1) - 0,006 * \text{LINF}(-1) + 2,906 \\ & \quad [0,000] \quad [0,033] \quad [0,705] \quad [0,134] \quad [0,003] \\ & \quad (10,980) \quad (2,154) \quad (0,379) \quad (-1,510) \quad (3,035) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0,99 \quad \bar{R}^2 = 0,99 \quad F = 2030,378 \quad n = 29$$

(.) : تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة.

[.] : تمثل القيم الاحتمالية.

• التفسير الإحصائي:

من خلال قيم معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0,99$) و معامل التحديد ($R^2 = 0,99$)، يتبين أن النموذج ذو قدرة تفسيرية جيدة، أي أن المتغيرات المفسرة بدرجة تأخير واحدة تشرح ما نسبته 99% من المتغير التابع في الفترة الحالية (الناتج الداخلي الخام)، في حين نلاحظ أن بعض المعلمات المقدرة في النموذج غير معنوية عند مستوى 5% (معلمة معدل التضخم بدرجة تأخير واحدة ، معلمة الادخار المحلي بدرجة تأخير واحدة)، أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج، فيتبين أن القيمة المحسوبة العالية لاختبار فيشر للمعلمات مجتمعة و المقدرة بـ 2030,378 دليل على معنوية النموذج، وعليه نقول أن النموذج له معنوية إحصائية كلية.

¹ Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, op-cit, pg145.

² فريدة سليمان و مولود حشمان، ورقة بحثية منشورة بمجلة الباحث، بعنوان أثر الأجر الأدنى على العمالة منخفضة الأجر في الجزائر (1990-2016)، المجلد 18، العدد 1، 2018، صفحة 206.

³ S.ouliaris, A.R. pagan and j. restrepo, quantitative macroeconomic modeling with structural vector autoregressions – an eviews implementation- , 2018, Pg 25.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

• التفسير الاقتصادي:

من خلال المعادلة أعلاه، نلاحظ أن نتائج التقدير مقبولة من الناحية الاقتصادية، بمعنى أن إنتاج التأمين (بدرجة تأخير واحدة) يؤثر بشكل موجب على حجم الناتج الداخلي الخام (في الفترة الحالية)، وبناءً على ذلك فإن الزيادة في إنتاج التأمين في الفترة (t-1) تؤدي إلى الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام في الفترة (t)، وعليه نقول أن هناك علاقة طردية بين إنتاج التأمين و الناتج الداخلي الخام.

ب. معادلة لوغاريتم إنتاج التأمين

$$LPA=0,146*LPIB(-1)+0,752*LPA(-1)+0,172*LS(-1)+0,035*LINF(-1)-2,263$$

[0,583]	[0,000]	[0,002]	[0,032]	[0,526]
(0,550)	(8,494)	(3,112)	(2,174)	(-0,636)

$$R^2 = 0,99 \quad \overline{R^2} = 0,99 \quad F= 1774,34 \quad n = 29$$

(.) : تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة.

[.] : تمثل القيم الاحتمالية.

• التفسير الإحصائي:

من الناحية الإحصائية لا يمكن قبول كل من معلمة الناتج الداخلي الخام (بدرجة تأخير واحدة) و الحد الثابت و ذلك لأن القيم الاحتمالية لكل منهما أكبر من 5%، أما بقية معاملات المتغيرات المفسرة (بدرجة تأخير واحدة) فهي مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، في المقابل يظهر الاختبار الخاص بجودة النموذج ككل (اختبار فيشر) من خلال قيمته المحسوبة العالية و المقدرة بـ 1774,34 دليل على وجود علاقة قوية ومعنوية بين متغيرات النموذج، وما يؤكد على قوة العلاقة، معامل التحديد (R^2) و الذي قدر بـ 0,99 ما يعني أن المتغيرات المفسرة بدرجة تأخير واحدة تفسر ما نسبته 99% من المتغير التابع في الفترة الحالية (إنتاج التأمين).

• التفسير الاقتصادي:

يتضح من إشارات معاملات المتغيرات المفسرة (بدرجة تأخير واحدة) أن هذه الأخيرة تؤثر بالإيجاب على متغيرة إنتاج التأمين (في الفترة الحالية)، وهذا ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي. في المقابل فإن الزيادة في الادخار المحلي في الفترة (t-1) تؤدي إلى الزيادة في إنتاج التأمين في الفترة (t)، ومن المتعارف عليه أن الجزء الكبير من الادخار المحلي يتم توجيهه إلى الاستثمار وهذا في مختلف المجالات (أشغال عمومية، صناعة، فلاحية... الخ)، وبطبيعة الحال فإن المشاريع الاستثمارية بحاجة إلى تأمينات ضد مختلف المخاطر التي يمكن أن تعترض هذه المشاريع أثناء العملية الإنتاجية (كالتأمين ضد الحريق، التأمين ضد الأخطار الطبيعية، التأمين ضد أعطال الآلات... الخ)، وعليه

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

فإن الزيادة في المشاريع الاستثمارية ينتج عنها زيادة في اكتتاب عقود التأمين وبالتالي زيادة في إنتاج التأمين.

في المقابل، فإن ارتفاع معدل التضخم في الفترة (t-1) ينتج عنه ارتفاع في إنتاج التأمين في الفترة (t)، في حين يعتبر التأمين كأداة تتدخل بها الدولة لتخفيف الضغوطات التضخمية مما يسمح لها بامتصاص الكتلة النقدية الزائدة، وذلك من خلال الرفع في تعريفات التأمين (خاصة التأمينات الإجبارية)، كما حدث في نهاية سنة 2016 أين قامت الحكومة برفع تعريفات التأمين الخاصة بتأمين المسؤولية المدنية ضد حوادث السيارات، أو من خلال سن قوانين خاصة بالزامية الأفراد و المؤسسات على اكتتاب بعض الضمانات، مثل الأمر رقم 12-03 الصادر في سنة 2003 الخاص بإجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية (Les Catastrophes Naturelles).

ثانيا: اختبار صلاحية النموذج VAR(1)

يتم اختبار صلاحية نموذج الدراسة عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات، والتي من أهمها:

1. اختبار استقرارية النموذج المقدر VAR(1)

يتبين لنا من الملحق رقم (06)، أن جميع القيم الخاصة بالجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي جاءت أقل من الواحد، بالإضافة إلى ذلك فإن جميع الجذور تقع داخل الدائرة، وعليه نستنتج أن نموذج الدراسة المقدر VAR(1) مستقر.

2. اختبار غياب الارتباط الذاتي للبواقي

يستخدم اختبار (LM tests) للكشف على ما إذا كان نموذج الدراسة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي أم لا، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق رقم (06). في حين يتم اختبار الفرضيات كما يلي:

$H_0: \rho_i = 0$ عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي

$H_1: \rho_i \neq 0$ وجود الارتباط الذاتي للبواقي

$i: 1 \dots p$

ومن خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (06)، يتبين أن جميع القيم الاحتمالية (Prob) أكبر من مستوى معنوية 5%، أي أنها غير معنوية، ما يعني قبول الفرضية العدمية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. في حين يظهر الشكل الموضح في الملحق رقم (06) أن معظم النقاط تقع داخل مجال الثقة وهذا ما يؤكد على عدم وجود

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الارتباط الذاتي للبواقي، وعليه يمكن القول بأن نموذج الدراسة المقدر (1) VAR يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يكشف لنا اختبار (Jarque-Bera) على ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق رقم (06). حيث تصاغ فرضيات الاختبار كما يلي:

$$\begin{array}{l} H_0: e_t \longrightarrow N(0, \sigma^2) \quad \text{بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: e_t \not\longrightarrow N(0, \sigma^2) \quad \text{بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{array}$$

يلاحظ من نتائج هذا الاختبار الموضحة في الملحق رقم (06)، أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) و المقدر بـ 0,3573 أكبر من مستوى معنوية 5% ما يعني أنها غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 القائلة بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً على ذلك نستنتج أن بواقي نموذج الدراسة المقدر (1) VAR تتبع التوزيع الطبيعي.

4. اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity Tests)

تصاغ فرضيات هذا الاختبار كما يلي:

$$H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 \dots = \sigma_p^2 \quad \text{ثبات تباين البواقي}$$

$$H_1: \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \dots \neq \sigma_p^2 \quad \text{عدم ثبات تباين البواقي}$$

تظهر نتائج هذا الاختبار الموضحة في الملحق رقم (06)، أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Heteroskedasticity) تساوي 0,3340 وهي قيمة أكبر من 5%، مما يعني أنها غير معنوية وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 القائلة بثبات تباين البواقي، وعليه نستنتج أن نموذج الدراسة المقدر (1) VAR يخلو من مشكلة اختلاف تباين البواقي.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة يتبين أن نموذج الدراسة المقدر (1) VAR يخلو من المشاكل الإحصائية، ما يجعل هذا النموذج صالح، حيث يمكن الاعتماد عليه في تفسير مختلف التغيرات التي يمكن أن تحدث للمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الرابع: التحليل الديناميكي للنموذج المقدر (1) VAR

بعدما تم التأكد من صلاحية النموذج، سوف نحاول في هذا المطلب القيام بالتحليل الديناميكي لهذا النموذج و ذلك من خلال إجراء اختبار السببية لغرنجر « Granger » ، بالإضافة إلى تحليل الصدمات و هذا من أجل معرفة آثار صدمات المتغيرات على الناتج الداخلي الخام ، و في الأخير سنحاول التعرف على مدى أهمية صدمات المتغيرات (إنتاج التأمين، الادخار المحلي، معدل التضخم) في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام.

أولاً: اختبار السببية

يعتمد مفهوم السببية على إمكانية التنبؤ بالسلاسل الزمنية، أي بمعنى إذا كانت السلسلة Y تحتوي على معلومات سابقة تساعد في تحسين التنبؤ بقيم السلسلة X، فهنا يقال أن Y تسبب X¹.

وفي إطار موضوع دراستنا و المتمثل في أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي، سنحاول تحديد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) و المتغيرات المفسرة له (إنتاج التأمين، الادخار المحلي، معدل التضخم)، وذلك بالاعتماد على اختبار غرنجر « Granger » القائم على الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0 : & \text{عدم وجود سببية بين المتغيرين} \\ H_1 : & \text{وجود سببية بين المتغيرين} \end{cases}$$

حيث يتم قبول الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت الاحتمالية (Prob) أكبر من 5% . نتائج هذا الاختبار يتم تلخيصها في الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37): نتائج اختبار السببية لغرنجر « Granger »

Prob	F-statistic	التأخير Lag	الفرضية العدمية H_0
0,0074 0,4257	8,50205 0,65591	01	إنتاج التأمين لا يسبب الناتج الداخلي الخام الناتج الداخلي الخام لا يسبب إنتاج التأمين
0,0066 0,9673	8,77042 0,00171	01	الادخار المحلي لا يسبب الناتج الداخلي الخام الناتج الداخلي الخام لا يسبب الادخار المحلي
0,0222 0,5083	5,94616 0,45032	01	معدل التضخم لا يسبب الناتج الداخلي الخام الناتج الداخلي الخام لا يسبب معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم 07).

¹W.j.Granger, investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods, econometrica, volume 37, 1969, pg 430.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح من نتائج الجدول الخاص باختبار السببية لغرنجر ما يلي:

أ. القيمة الاحتمالية (Prob) و المقدرة بـ 0,0074 أقل من 5%، ما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة (إنتاج التأمين يسبب الناتج الداخلي الخام)، في حين أن القيمة الاحتمالية (Prob=0,4257) أكبر من 5% وعليه نقبل الفرضية العدمية أي أن الناتج الداخلي الخام لا يسبب إنتاج التأمين، وبالتالي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، وعليه فإن الزيادة في إنتاج التأمين (أقساط التأمين) لدى شركات التأمين سيسمح بتكوين مدخرات مالية خاصة إذا ما تعلق الأمر بإنتاج تأمين الأشخاص (باعتباره يتضمن عقود تستحق بعد مدة طويلة)، في حين يتم ضخ هذه المدخرات في الاقتصادي الوطني مما يؤدي إلى الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام.

ب. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الادخار المحلي والناتج الداخلي الخام، بمعنى أن الادخار المحلي يسبب الناتج الداخلي الخام (Prob =0,0066 < 5%) و أن الناتج الداخلي الخام لا يسبب الادخار المحلي (Prob =0,9673 > 5%)، وعليه فإن زيادة الادخار المحلي ستؤدي إلى توفير رؤوس أموال إضافية التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة في الإنتاج الوطني عن طريق استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام.

ج. بما أن القيمة الاحتمالية (Prob=0,0222) أقل من 5% فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن معدل التضخم يسبب الناتج الداخلي الخام، في المقابل فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 القائلة بأن الناتج الداخلي الخام لا يسبب معدل التضخم و هذا لأن القيمة الاحتمالية (Prob=0,5083) أكبر من 5%، وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة سببية تسري في اتجاه واحد بين معدل التضخم و الناتج الداخلي الخام. إن الزيادة في معدلات التضخم تعود أساسا إلى ارتفاع الطلب الكلي مقابل انخفاض في العرض الكلي (ضعف في الإنتاج الوطني) مما يدفع السلطات العمومية إلى زيادة حجم الاستيراد لتغطية العجز وهذا على حساب الإنتاج الوطني مما يؤثر ذلك بالسلب على النمو الاقتصادي.

ثانيا: تحليل الصدمات (دوال الاستجابة):

تكمن أهمية نماذج أشعة الانحدار الذاتي «VAR» في أنها تسمح بتحليل الصدمات العشوائية التي تحدث لمتغير من متغيرات الدراسة في لحظة ما، في حين يتم قياس أثر الصدمة في المتغير على باقي المتغيرات الأخرى.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

فإذا كان المتغير Y يسبب المتغير X ، هذا يعني أن صدمة على X في اللحظة t لها تأثير على X وليس على Y ، لكن من ناحية أخرى فإن حدوث صدمة على Y في اللحظة t لها تأثير على Y و أيضا على X ¹.

وتدعيما لما توصلنا إليه سابقا (نتائج اختبار السببية لغرنجر)، سوف نحاول من خلال تحليل دوال الاستجابة التعرف على حجم تأثير صدمات كل من إنتاج التأمين، الادخار المحلي ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي (النتائج الداخلي الخام).

1. آثار صدمة في إنتاج التأمين على الناتج الداخلي الخام

تظهر نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (09)، أن حدوث صدمة ايجابية مقدارها 5,7% في إنتاج التأمين في الفترة الأولى ستخلف أثر معنوي ايجابي على الناتج الداخلي الخام على طول فترة الاستجابة و المقدرة بـ 10 سنوات، إذ يلاحظ في المدى القصير وبالخصوص الفترة التي تلي الصدمة (السنة الثانية) أن هذا الأثر يكون ضعيفا نوعا ما (0,28% استجابة فورية للصدمة)، أما في المدى المتوسط و الطويل فيلاحظ أن تأثيرها كان أكبر من ذلك، إذ قدرت في السنة الخامسة التي تلي الصدمة ما نسبته 0,8% و قدرت في السنة الثامنة ما نسبته 1% كأقصى حد، لتبقى بنفس وتيرة التأثير في نهاية الفترة.

2. آثار صدمة في الادخار المحلي على الناتج الداخلي الخام

تظهر نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (09)، أن حدوث صدمة ايجابية بمقدار 17% في الادخار المحلي في الفترة الأولى سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الناتج الداخلي الخام على المدى القصير و المتوسط وحتى على المدى الطويل، في حين سيبلغ هذا الأثر ما مقداره 0,3% في السنة الثانية التي تلي الصدمة كاستجابة فورية و التي تعتبر كأدنى استجابة على طول الفترة المقدرة بـ 10 سنوات، في المقابل استمر تأثير الصدمة مسجلا بذلك في السنة الخامسة التي تلي الصدمة ما مقداره 1% كأقصى استجابة، وفي نهاية الفترة (السنة 10 التي تلي الصدمة) ما مقداره 1% .

3. آثار صدمة في معدل التضخم على الناتج الداخلي الخام

إن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم تساوي 72% ستولد أثر معنوي سلبي على الناتج الداخلي الخام على طول الفترة، في حين سيبلغ أثرها (0,4%-) كحد أقصى في السنة الثانية والثالثة، ليبدأ أثرها في التراجع ابتداء من السنة الرابع (0,3%-) لتقترب في نهاية الفترة إلى الصفر، مما يدل على زوال أثر الصدمة، كما هو موضح في الملحق رقم (09).

¹Régis bourbonnais,exercices pédagogiques d'économétrie,op-cit, pg 169.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال ما تم التطرق إليه، يتبين أن كل متغيرات الدراسة كان لها تأثير على الناتج الداخلي الخام، حيث تراوح هذا التأثير بين الايجابي (إنتاج التأمين، الادخار المحلي) والسلبى (معدل التضخم).

ثالثاً: تحليل التباين

وتأكيداً لما توصلنا إليه في السابق، سنحاول في هذا الجزء القيام بتحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ، والذي نهدف من خلاله إلى التعرف على مدى أهمية صدمات كل من إنتاج التأمين، الادخار المحلي ومعدل التضخم في تفسير التقلبات التي تطرأ على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

1. تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام

تظهر نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (10)، نسبة تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام للفترة المتكونة من 10 سنوات، إذ يتبين أن الصدمات الذاتية للناتج الداخلي الخام هي المسؤول الرئيسي في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام على طول الفترة، حيث بلغت نسبة تفسيره في السنة الأولى 100% لتسجل فيما بعد انخفاضات متتالية من سنة إلى أخرى، أين سجلت في السنة الأخيرة (العاشرة) ما نسبته 41,90%. أما فيما يخص إنتاج التأمين، فيتضح أنه يساهم في السنة الثانية بمقدار قدره 1,56% في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام ثم يزداد تفسيره مع الزمن أين بلغ في السنة الخامسة 11,64% وفي السنة العاشرة ما مقداره 19,30%، بالإضافة إلى ذلك بلغت مساهمة الادخار المحلي في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام في السنة الثانية 2,10%، لترتفع نسبه في السنوات المقبلة أين سجل في السنة العاشرة ما مقداره 36,77%. في المقابل، عرفت مساهمة معدل التضخم في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام تذبذب على طول الفترة، حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة في السنة الثالثة 5,99% مقابل 2,01% كأدنى نسبة تم تسجيلها في السنة العاشرة.

2. تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج VAR(1)

انطلاقاً من نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (10)، نلاحظ أن:

أ. تباين خطأ التنبؤ لإنتاج التأمين ناتج عن صدماته الذاتية، ويتضح ذلك من خلال مساهمة هذه الصدمات في المدى القصير (السنة الثانية على سبيل المثال) في تفسير ما نسبته 79,63% من تباين خطأ التنبؤ لإنتاج التأمين، في المقابل وفي نفس السنة (السنة الثانية) بلغت نسب كل من الناتج الداخلي الخام، الادخار المحلي ومعدل التضخم في تفسير تباين خطأ التنبؤ لإنتاج التأمين على التوالي 8,22%، 3,73% و 8,40%. أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة) فيتبين أن إنتاج التأمين يساهم بمقدار قدره 53,25% في تفسير تباين التنبؤ الخاص به، في حين تقاسمت المتغيرات الأخرى النسبة المتبقية والمقدرة بـ 46,75% (الناتج

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

الداخلي الخام 13,30%، الادخار المحلي 24,61%، معدل التضخم 8,83%). وفي نهاية الفترة (السنة العاشرة) بلغت نسبة مساهمة إنتاج التأمين في تفسير تباين التنبؤ الخاص به 36,67%، في حين تمثل نسبة الناتج الداخلي الخام في تفسير تباين خطأ التنبؤ لإنتاج التأمين 14,41%، نسبة الادخار المحلي 44,51% ومعدل التضخم 4,08%.

ب. وفيما يخص تحليل تباين خطأ التنبؤ لكل من الادخار المحلي ومعدل التضخم، فيتبين أن التغيرات الظرفية الحاصلة في كل منهما على المدى القصير، المتوسط والطويل ترجع أساسا إلى صدمات في المتغيرات نفسها بنسبة جد عالية، أي بمعنى أن:

- تمثل نسبة الادخار المحلي في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به في السنة الثانية (80,74%)، السنة الخامسة (78,80%) وفي السنة العاشرة (77,64%).

- تمثل نسبة معدل التضخم في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به في السنة الثانية (75,59%)، السنة الخامسة (71,25%) وفي السنة العاشرة (69,26%).

وفي الأخير يظهر تحليل تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام مدى مساهمة وأهمية صدمات إنتاج التأمين في تحديد اتجاهات الناتج الداخلي الخام، في حين يبرز أن لهذه الصدمات تأثير مباشر وآخر غير مباشر عبر الادخار المحلي، وأن هذا الأخير بدوره يمارس تأثيرا على الناتج الداخلي الخام.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلاصة:

انطلاقاً مما تم التطرق إليه في الفصل الرابع، يمكننا القول بأن رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة منذ الاستقلال إلى أن قطاع التأمين لا يزال يعاني من نقائص، إذ تترجم هذه النقائص في ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني (لم تتجاوز نسبة مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام 1% طيلة فترة الدراسة) ضف إلى ذلك ضعف في إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (لم يتجاوز 3500 دج خلال الفترة 1991-2019)، وبمقارنة قطاع التأمين الجزائري من حيث الإنتاج بنظيره في دول العالم اتضح أن هذا الأخير يحتل مراتب متدنية (تراوحت مراتبه بين 69 و 75 خلال الفترة 2015-2019، بمتوسط إنتاج سنوي قدر بـ 1,18 مليار دولار خلال الفترة).

أما فيما يخص الدراسة القياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي، فحسب اختبارات الاستقرارية (ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون) التي أقرت باستقرار بعض متغيرات النموذج عند الفرق الأول و البعض الآخر عند الفرق الثاني، استوجب علينا استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي «VAR»، و إجراء مختلف الاختبار الإحصائية الخاصة بذلك. وعليه توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين كل من إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام (أي بمعنى أن أي تغير في إنتاج التأمين بالزيادة سيؤدي إلى تغير الناتج الداخلي الخام بالزيادة)، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والناتج الداخلي الخام، في حين وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج الداخلي الخام. وتأكيداً لما سبق أقرت نتائج تحليل دوال الاستجابة بأن أي صدمة في إنتاج التأمين أو الادخار المحلي ستؤثر بالإيجاب على الناتج الداخلي الخام، في المقابل فإن أي صدمة في معدل التضخم ستؤثر بالسلب على الناتج الداخلي الخام. وفي الأخير نستنتج أن لصدمة إنتاج التأمين أهمية في تحديد اتجاهات الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ويتضح ذلك من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر عن طريق الادخار المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن لهذا الأخير أيضاً تأثيراً إيجابياً على الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

بعد الاستقلال عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع التأمين وهذا بغية جعل قطاع التأمين أداة فعالة تسهم بقدر كافي في دعم النمو الاقتصادي، حيث قامت في البداية بتأمين شركات التأمين و سن قوانين وتشريعات تنظم مختلف المتدخلين في القطاع (شركات تأمين، وكلاء، سماسرة... الخ)، في المقابل فإن أقساط التأمين (إنتاج التأمين) المجمعة لدى شركات التأمين تشكل مدخرات يتم استثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

ختاما لهذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى معالجة موضوع أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر بشقيه النظري والتطبيقي وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي والذي تمثل في: ما هو دور وأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019؟

وبناء على ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي على أساسها تتحدد صحة أو خطأ الفرضيات المقدمة سابقا، ليتم في الأخير تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات وعرض آفاق البحث.

■ اختبار الفرضيات

1. تتمثل الفرضية الأولى في أن قطاع التأمين في الجزائر يساهم في النمو الاقتصادي، فقد تم التأكد من صحتها، فعلى طول فترة الدراسة (1991-2019) اتضح أن قطاع التأمين (إنتاج التأمين المحقق من طرف شركات التأمين) يساهم في النمو الاقتصادي، إذ أن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 1%، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قرنت بنسب مساهمة بقية القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام.

2. الفرضية الثانية القائلة بأن قطاع التأمين في الجزائر يحقق إنتاجا متواضعا مقارنة بمثليه في دول العالم، فهي صحيحة ويتضح ذلك من خلال إحصائيات عينة من دول العالم أن قطاع التأمين الجزائري احتل المرتبة 69 من حيث الإنتاج خلال السنوات (2015، 2016، 2017) و المرتبة 74 في سنة 2018 و المرتبة 75 في سنة 2019، في حين تصدر قطاع التأمين الأمريكي المرتبة الأولى عالميا و المرتبة الثانية كانت من نصيب الصين، أما قطاع التأمين الفرنسي فاحتل هو الآخر مراتب جد متقدمة (المرتبة 5 عالميا) خلال الفترة 2015-2019، في مقابل ذلك وخلال الفترة 2015-2019 احتل كل من قطاع التأمين السعودي مراتب تراوحت بين 40 و 42 و قطاع التأمين المغربي مراتب تراوحت بين 49 و 51 على مستوى العالم.

3. تتمثل الفرضية الثالثة في أن قطاع التأمين يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، فهي صحيحة وهو ما أكدته نتائج الدراسة القياسية إذا تبين من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) أن قطاع التأمين يؤثر بالإيجاب على الناتج الداخلي الخام، أي

بمعنى أن أي تغيير في قطاع التأمين (إنتاج التأمين) بالإيجاب سينتج عنه تغيير ايجابي في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى ذلك فإن إحداث صدمة في إنتاج التأمين سيكون لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام خلال فترة قدرها 10 سنوات.

4. الفرضية الرابعة القائلة بوجود علاقة ارتباط بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر، فقد تم التأكد من صحتها من خلال اختبار السببية لغرنجر الذي دل على وجود علاقة سببية بين إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام، وأيضا من خلال نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام الذي دل على أن إنتاج التأمين يساهم بنسب معتبرة في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام.

■ نتائج الدراسة

تتمثل النتائج المتوصل إليها في:

1. نتائج الدراسة النظرية

- شهد التأمين في الجزائر العديد من المراحل، كان أولها خلال الفترة الاستعمارية، أين اقتصر على نشاط شركات التأمين التي أنشأها المستعمر الفرنسي لخدمة مصالح المعمرين في الجزائر، وبعد الاستقلال دخل التأمين عهدا جديدا تمثل في تأميم شركات التأمين واحتكار الدولة لنشاط التأمين لصالح الشركات العمومية. وفي سنة 1995 عرف التأمين إصلاحات عدة (مرحلة الإصلاحات) تجلت من خلال الأمر رقم 07/95 الذي أعطى إسهاما كبيرا للتأمين في الجزائر، حيث تضمن هذا الأمر السماح للخوادم والأجانب بفتح شركات تأمين بالإضافة إلى السماح باعتماد وسطاء التأمين (وكلاء، سماسرة التأمين... الخ)، ليتم ويعدل هذا الأمر في سنة 2006 بواسطة القانون رقم 04/06 الذي منح هو الآخر نفسا جديدا للتأمين، والذي بمقتضاه تم الفصل في نشاط شركات التأمين، لتصبح بذلك شركات متخصصة في تأمين الأضرار وأخرى متخصصة في تأمين الأشخاص.
- تميز إنتاج التأمين المحقق في قطاع التأمين الجزائري بارتفاعه المستمر، حيث سجل في سنة 1991 ما قيمته 6484 مليون دينار جزائري ليرتفع إلى 150340 مليون دينار جزائري في سنة 2019، في حين سيطرت شركات التأمين العمومي على إنتاج القطاع بمتوسط إنتاج قدر بـ 40904,93 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019، وتعود هذه السيطرة أساسا إلى اقدمية شركات التأمين العمومي في السوق بالإضافة إلى امتلاكها شبكة هامة لتوزيع منتجاتها.
- هيمنت فرع تأمين السيارات على الإنتاج المحقق في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019، حيث بلغت النسبة المتوسطة لاستحواذ هذا الفرع 48,26%، يليه فرع تأمين أضرار الممتلكات بنسبة متوسطة قدرت بـ 34,90% خلال الفترة 1991-2019.

خاتمة

- تميزت حجم التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019 بالتذبذب، حيث سجل أدنى تعويض في سنة 1991 قدر بـ 2426 مليون دينار جزائري مقابل أعلى تعويض في سنة 2019 قدر بـ 74545 مليون دينار جزائري، في حين استحوذت شركات التأمين العمومي على أعلى حصة من التعويضات المدفوعة، أين بلغت نسبتها المتوسطة من إجمالي التعويضات خلال الفترة 1991-2019 ما قيمته 21877,20 مليون دينار جزائري.
- استحواذ فرع تأمين السيارات على حجم التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 1991-2019، حيث بلغت نسبته المتوسطة من التعويضات المدفوعة في القطاع 64,68% يليه فرع تأمين أضرار الممتلكات بنسبة متوسطة قدرت بـ 23,11% خلال الفترة 1991-2019.

2. نتائج الدراسة التطبيقية

- مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) لم ترقى إلى المستوى المطلوب في الجزائر، حيث تم تسجيل أدنى مساهمة في سنة 2000 قدرت بـ 0,47% مقابل أعلى مساهمة في سنة 2009 قدرت بـ 0,78%، وبذلك فإن مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 1% خلال الفترة 1991-2019، ويعود ضعف مساهمة إنتاج التأمين في الناتج الداخلي الخام إلى اعتماد الحكومة الجزائرية على المحروقات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج الداخلي الخام.
- لم يتجاوز إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) ما قيمته 3500 دينار جزائري خلال الفترة 1991-2019، ولعل من أسباب ضعف إنفاق الفرد الجزائري على التأمين يكمن في ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وبالتالي اكتفاء هذا الأخير بشراء ضروريات الحياة (شراء الغذاء، تسديد فواتير الكهرباء والغاز، اكتتاب عقود التأمين الإجبارية... الخ).
- تراوحت حصة قطاع التأمين (توظيفات القطاع) من حجم الاستثمار الوطني خلال الفترة 2010-2019 ما بين 3,16% و 4,09%.
- يحتل قطاع التأمين الجزائري على مستوى العالم من حيث إنتاج التأمين خلال الفترة 2015-2019 مراتب متواضعة، إذ تراوحت ما بين 69 و 75 عالميا.
- إن قطاع التأمين الجزائري قد حقق معدلات اختراق ضعيفة مقارنة بنظيره لعينة من دول العالم، حيث تراوحت معدلاته ما بين 0,68% و 0,82% خلال الفترة 2015-2019. في حين تراوحت معدلات الاختراق في تونس ما بين 1,91% و 2,15% أما في المغرب فقد تراوحت ما بين 3,05% و 3,89% خلال الفترة 2015-2019.

خاتمة

- إن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين بالمقارنة مع عينة من دول العالم، يعد الأقل إنفاقا على التأمين، حيث تراوح إنفاقه ما بين 28 دولار و31,8 دولار خلال الفترة 2015-2019. في حين تراوح إنفاق الفرد التونسي على التأمين ما بين 71 دولار و75 دولار أما إنفاق الفرد المغربي فقد تراوح ما بين 90,8 دولار و127 دولار خلال الفترة 2015-2019.
- أظهرت نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على وجود علاقة طردية ومعنوية بين إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1991-2019، أي بمعنى أن إنتاج التأمين يؤثر بالإيجاب على الناتج الداخلي الخام.
- دل اختبار السببية لغرنجر «Granger» على وجود علاقة سببية بين إنتاج التأمين والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1991-2019، أي بمعنى أن أي تغير في إنتاج التأمين سيسبب في تغير الناتج الداخلي الخام.
- دل تحليل الصدمات على أن حدوث صدمة ايجابية مقدارها 5,7% في إنتاج التأمين في الفترة الأولى ستخلف أثر معنوي ايجابي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر على طول فترة الاستجابة والمقدرة بـ 10 سنوات.
- أظهر تحليل تباين خطأ التنبؤ على أهمية إنتاج التأمين في تفسير الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

■ الاقتراحات

- بناء على نتائج الدراسة يتم تقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل في:
 1. العمل على عصرنة قطاع التأمين وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمختلف الفاعلين في القطاع وكذا القوانين والمراسيم المنظمة للقطاع والمنتجات المقدمة من طرف شركات التأمين، وهذا من أجل التسهيل للباحثين والخبراء في إعداد الدراسات والأبحاث التي من شأنها الإسهام في تطوير قطاع التأمين في الجزائر.
 2. إنشاء هيئة وطنية مستقلة خاصة بقطاع التأمين تتكفل بمراقبة المتدخلين في القطاع وفي إعداد النصوص والقوانين المنظمة والمسيرة لنشاط التأمين في الجزائر.
 3. ابتكار شركات التأمين لمنتجات تأمين جديدة تتماشى مع متطلبات المواطن الجزائري من شأنها المساهمة أكثر في زيادة إنتاج قطاع التأمين الجزائري.
 4. اتفاق شركات التأمين فيما بينها على تسقيف التخفيضات الخاصة بأقساط التأمين مما يسمح ذلك بالزيادة في إنتاج قطاع التأمين وبالتالي المساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني.
 5. تجنب شركات التأمين طول المدة (معينة الضرر، تقرير الخبير، إعداد الصك البريدي) في تعويض المؤمن لهم (الزبائن) في حالة تعرضهم للأخطار المؤمن عليها وهذا حتى لا تنزح ثقة المؤمن لهم بهذه الشركات وحتى لا يتأثر حجم إنتاج التأمين

- المحقق في قطاع التأمين الجزائري بالسلب نتيجة اكتفاء المؤمن لهم باقتناء الضمانات الإجبارية فقط.
6. العمل على تنشيط السوق المالي حتى تتمكن شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري من توظيف مدخراتها وبالتالي المساهمة في توفير رؤوس الأموال للمشاريع الاستثمارية، في حين أن هذه الأخيرة تسهم في زيادة النمو الاقتصادي.
 7. الاهتمام بفرع تأمين الأخطار الفلاحية وذلك من خلال حث وتوعية شركات التأمين للفلاحين بضرورة التأمين ضد مختلف الأخطار الفلاحية، في حين أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل عبئاً على الدولة في ظل التغير المناخي الذي تشهده الجزائر في الآونة الأخيرة.
 8. قيام شركات التأمين بنشر ثقافة التأمين وذلك من خلال تكثيف الإشهارات عبر التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي وهذا بإظهار مزايا وأهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية للفرد وللمجتمع ككل.
 9. إنشاء المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات في مجال التأمينات، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات تعاون دولية بين مختلف شركات التأمين العالمية والجزائرية، حتى يتسنى لهذه الأخيرة الاستفادة من الخبرة الأجنبية.
 10. العمل على فتح فروع لشركات التأمين الوطنية في الخارج بغرض تشجيع الجالية الجزائرية والمستثمرين الجزائريين في الخارج على المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اقتناء عقود تأمين من هذه الفروع وبالتالي تصبح هذه الأخيرة كمصدر لجلب العملة الصعبة.

■ أفاق البحث

- من خلال معالجتنا لموضوع أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019، يمكن اقتراح معالجة بعض البحوث في المستقبل مثل:
1. دراسة تحليلية لإنتاج تأمين الأشخاص في الجزائر وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية.
 2. دراسة أثر كل من إنتاج تأمين الأضرار وإنتاج تأمين الأشخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 3. دراسة العوامل المؤثرة في إنتاج قطاع التأمين الجزائري، وذلك من خلال صياغة متغيرات الدراسة في نموذج قياسي.
 4. التأمين التكافلي ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

1. أبو مجد حرك، من أجل تأمين إسلامي معاصر، دار الهدى، الطبعة الأولى، مصر، 1993.
2. أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الأسكندري، راجعه وقدم له الدكتور محمد الزحيلي، التأمين أنواعه المعاصرة، دار العصماء، الطبعة الأولى، سوريا، 2009.
3. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر، 2014.
4. أحمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين "المشكلات العلمية والحلول الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
5. أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
6. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2005.
7. السباعي محمد الفقي، مبادئ نظرية الخطر والتأمين، الزعيم للخدمات المكتبية" مكتبة 10- جامعة القاهرة-"، مصر، 2016-2017.
8. أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
9. أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.
10. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي "دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005"، دار الرياسة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
11. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2006.
12. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضاته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003.
13. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني (دراسة مختصرة)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي "إدارة البحوث"، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
14. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق، مصر، 2001.

قائمة المراجع

15. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية "نظريات- نماذج- استراتيجيات"، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
16. باقر المنشئ، كتابات و خواطر تأمينية، مكتبة التأمين العراقي (مصباح كمال)، طبعة الكترونية، العراق، 2016.
17. جون كينيث جالبريث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، مكتبة الإسكندرية، سبتمبر 2000.
18. هاني جزاع أرتيمة و سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين " منظور إداري كمي وإسلامي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
19. وسام درويش مصطفى، إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
20. حسين حسين شحاتة، نظم التأمين المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
21. حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
22. طارق قندوز (أبو مازن)، الخطر والتأمين "مدخل أجهزة الإشراف والرقابة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
23. يوسف حجيم الطائي و سنان كاظم الموسوي وحسين جميل البديري و هاشم فوزي العبادي، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
24. يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
25. كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
26. مايج شبيب الشمري و حسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي " دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019.
27. مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة " مفهومها، أبعادها و مؤشراتها"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
28. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
29. محمد الصيرفي، رياضيات التأمين، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
30. محمد كامل درويش، إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية الجات، دار الخلود، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.

قائمة المراجع

31. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
32. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية-المشكلات"، مطبعة البحيرة، مصر، 2008.
33. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي و تحديات الواقع، دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
34. محمد رفيق المصري، إدارة الخطر والتأمين، دار زهران، عمان، 2007.
35. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية "المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
36. ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة" محمود حسن حسني و محمود حامد محمود"، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
37. منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين، مكتبة التأمين العراقي (مصباح كمال)، طبعة الكترونية (الطبعة الأولى)، العراق، 2014.
38. منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
39. نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
40. سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ و الأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
41. سليم علي الورد، إدارة الخطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقي (مصباح كمال)، طبعة الكترونية، العراق، 2016.
42. سلامة عبدالله، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، مصر، 1974.
43. سمير الشاعر، سلسلة التأمين التكافلي 2 في تأسيس وإدارة شركات التأمين التعاوني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان، 2011.
44. عاطف عبد المنعم و محمد محمود الكاشف و سيد كاسب، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
45. عبد أحمد علي العامري، إدارة الخطر والتأمين، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الأولى، اليمن، 2014.
46. عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، لبنان، 1994.

قائمة المراجع

47. عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2014.
48. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
49. عز الدين فلاح، التأمين " مبادئ، أنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
50. علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي " دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية" ، إصدارات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية (إدارة الشؤون الإسلامية)، الطبعة الأولى، قطر، 2010.
51. روبرت صولو، ترجمة ليلي عبود، مراجعة د. محمد دويدار، نظرية النمو، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.
52. رفيق يونس المصري، الخطر و التأمين "هل التأمين التجاري جائز شرعا"، دار القلم، الطبعة الأولى، سوريا، 2001.

ثانيا: الأطروحات و الرسائل

1. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2018.
2. بوحرزام سيد احمد، النمو المحابي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد عالمي، جامعة تلمسان، 2018/2017.
3. هبة السيد محمد سيد احمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي "دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2017.
4. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
5. بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية "2005-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

6. بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة بين 1970-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
7. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013.

ثالثا: بحوث ومقالات ومدخلات

1. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي "سلسلة دراسات تنموية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021.
2. حملة عز الدين و بودرهم كنزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية، العدد 01، 2020.
3. غفصي توفيق، تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في النهوض بقطاع التأمين، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 3، العدد 01، 2019.
4. قندوز فاطمة الزهراء، إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 01، 2019.
5. فريدة سليمان و مولود حشمان، أثر الأجر الأدنى على العمالة منخفضة الأجر في الجزائر (1990-2016)، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، 2018.
6. تواتي بن علي فاطمة، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 02، 2018.
7. غفصي توفيق، مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة (2011-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017.
8. العرابي مصطفى و نذير غانية، صناعة التأمين التكافلي: الواقع، التحديات و الأفاق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، ديسمبر 2017.
9. فطيمة بزعي و زكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.
10. هامل دليلة، دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ديسمبر 2016.

قائمة المراجع

11. مصعب بالي ومسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016.
12. بوعزوز جهاد، تشخيص واقع، معوقات وأفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي- مع الإشارة لحالة الجزائر-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 08، 2015.
13. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، المجلد 2، العدد 07، 2014 .
14. سلمان زيدان، التأمين التعاوني الإسلامي: التوازن في الإدارة والمسؤولية، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد 08، جانفي 2014.
15. فلاق صليحة، دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014.
16. أوكيل نسيمة و درار عياش، التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012.
17. داودي الطيب و كردودي صبرينة، التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، العدد 13، 2012.
18. زروقي ابراهيم و بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني "دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير تجارب الدول-، جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، 03-04 ديسمبر 2012.
19. عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 04، 2011.
20. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أو تجاري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 02، 2009.
21. محمد سعدو الجرف، التأمين التعاوني الأحكام والضوابط الشرعية، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة 20 لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

رابعاً: المراسيم و القوانين و التقارير

1. المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2021.

قائمة المراجع

2. المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013.
3. المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11 أوت 2009، المحدد لتشكيل المكتب المتخصص في مجال تعريفية التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.
4. المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 2009.
5. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2007.
6. المرسوم التنفيذي رقم 07-138 المؤرخ في 19 ماي 2007، المحدد لمهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 20 ماي 2007.
7. المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 23 ماي 2007.
8. المرسوم التنفيذي رقم 04-103 المؤرخ في 5 افريل 2004، المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات والمحدد لقانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 7 افريل 2004.
9. الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.
10. القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات.
11. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2012.
12. التقرير السنوي لمديرية التأمينات بوزارة المالية (2019).
13. التقرير السنوي لقطاع التأمين التونسي لسنة 2019، مؤشرات حول سوق التأمين العالمية لسنة 2019.
14. التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمينات «2A» لسنة 2019 .
15. التقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.
16. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 و تقديرات 2021-2022.
17. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 و تقديرات 2019-2020.
18. مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 و تقديرات 2018-2019.

II. المراجع باللغة الأجنبية أولاً: الكتب

1. Régis bourbonnais,exercices pédagogiques d'économétrie, economica, paris, France, 2008.
2. S.ouliaris,A.R. pagan and j. restrepo, quantitative macroeconomic modeling with structural vector autoregressions – an eviews implementation- , 2018.
3. Philippe trainar et Patrick thourot, gestion de l'entreprise d'assurance, dunod, paris, France, 2017.

ثانياً: الأطروحات و الرسائل

1. Kouassi Kouadio," intégration économique, développement et croissance", thèse de doctorat, économie et finance, université panthéon-Sorbonne – paris 1-, France, 2008.
2. Relwende sawadogo, essais sur les déterminants et les conséquences macroéconomique du développement du secteur d'assurance dans les pays en développement, thèse de doctorat, économie et finance, université d'auvergne –clermont-Ferrand 1, université ouaga 2 thomas sankara (ouagadougou), France, 2016.

ثالثاً: بحوث ومقالات ومدخلات

1. David A. dickey and wayne A.fuller, likelihood ratio statistcs for autoregressive time series with a unit root, econometrica, volume 49, N° 04, july 1981.
2. W.j.Granger, investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods, econometrica, volume 37, 1969.
3. Jean-baptiste gossé et Cyriac guillaumin, l'apport de la représentation VAR de christopher A. Sims à la science économique, revue d'analyse économique, volume 89, n° 04, décembre 2013.
4. André Bélanger, le contrat d'assurance contemporain et la tarification des parties, revue de droit de McGill, volume 56, n° 02, 2011.
5. Marc Lemieux, les clauses abusives dans les contrats d'adhésion, les cahiers de droit, volume 41, n° 01, 2000.
6. Atamna abdelsetar et benilles billem, les déterminants de la rentabilité des compagnies d'assurance dommages en Algérie, revue des réformes

قائمة المراجع

économiques et intégration en économie mondiale, volume 14 , n° 01 , 2020.

رابعاً: تقارير و قوانين و تشريعات

1. Les immatriculations des véhicules automobiles, N° 868, office Nationale des Statistiques.
2. Point de situation sur le financement non conventionnel, Banque d'Algérie.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. <https://www.alukah.net>
2. www.cna.dz
3. www.caar.dz
4. www.saa.dz
5. www.caat.dz
6. www.cash-assurance.dz
7. www.ciar.dz
8. www.salama-assurances.dz
9. www.gam.dz
10. Allianceassurancs.com.dz
11. www.cnma.dz
12. www.dgpp-mf.gov.dz
13. www.swissre.com
14. <https://donnees.banquemondiale>.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) الخاص باستقرارية سلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LPIB)

1. اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

أ. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند المستوى النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.862946	0.6466
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 07/15/21 Time: 15:29
 Sample (adjusted): 1992 2019
 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.202151	0.108511	-1.862946	0.0743
C	3.232711	1.720801	1.878608	0.0720
@TREND("1991")	0.006898	0.003670	1.879879	0.0718

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.028793	0.9537
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 07/15/21 Time: 15:33
 Sample (adjusted): 1992 2019
 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.000389	0.013521	0.028793	0.9772
C	0.022221	0.221029	0.100534	0.9207

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	7.884282	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 07/15/21 Time: 15:35
 Sample (adjusted): 1992 2019
 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.001748	0.000222	7.884282	0.0000

قائمة الملاحق

ب. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند الفرق الأول
النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.050946	0.1378
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/15/21 Time: 15:37
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.582853	0.191040	-3.050946	0.0055
C	0.018141	0.009056	2.003094	0.0566
@TREND("1991")	-9.34E-05	0.000460	-0.203084	0.8408

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.161556	0.0338
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/15/21 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.587682	0.185884	-3.161556	0.0041
C	0.016881	0.006473	2.607796	0.0152

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.984950	0.2823
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/15/21 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.105148	0.106755	-0.984950	0.3345
D(LPIB(-1),2)	-0.311969	0.179544	-1.737570	0.0951

قائمة الملاحق

ج. اختبار ADF لسلسلة لوغار يتم الناتج الداخلي الخام عند الفرق الثاني
النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.161107	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 07/15/21 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.389136	0.170214	-8.161107	0.0000
C	0.012835	0.008195	1.566116	0.1310
@TREND("1991")	-0.000761	0.000477	-1.597605	0.1238

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.797196	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 07/15/21 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.363200	0.174832	-7.797196	0.0000
C	0.001040	0.003671	0.283336	0.7793

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.948296	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,3)
Method: Least Squares
Date: 07/15/21 Time: 15:54
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.363737	0.171576	-7.948296	0.0000

قائمة الملاحق

2. اختبار فيليبس بيرون (PP)

أ. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام عند المستوى

النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-2.269940	0.4355		
Test critical values:				
1% level	-4.323979			
5% level	-3.587623			
10% level	-3.225334			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000311		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000577		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 15:58 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.202151	0.108511	-1.862946	0.0743
C	3.232711	1.720801	1.878608	0.0720
@TREND("1991")	0.006898	0.003670	1.879879	0.0718

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-0.086664	0.9417		
Test critical values:				
1% level	-3.689194			
5% level	-2.971853			
10% level	-2.625121			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000355		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000636		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:00 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.000389	0.013521	0.028793	0.9772
C	0.022221	0.221029	0.100534	0.9207

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	5.885383	1.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.650145			
5% level	-1.953381			
10% level	-1.609798			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000355		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000636		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:02 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.001748	0.000222	7.884282	0.0000

قائمة الملاحق

ب. اختبار PP لسلسلة لوغار يتم الناتج الداخلي الخام عند الفرق الأول
النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-2.973198	0.1575		
Test critical values:				
1% level	-4.339330			
5% level	-3.587527			
10% level	-3.229230			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000303		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000277		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:04 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.582853	0.191040	-3.050946	0.0055
C	0.018141	0.009056	2.003094	0.0566
@TREND("1991")	-9.34E-05	0.000460	-0.203084	0.8408

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-3.161556	0.0338		
Test critical values:				
1% level	-3.699871			
5% level	-2.976263			
10% level	-2.627420			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000304		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000304		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.587682	0.185884	-3.161556	0.0041
C	0.016881	0.006473	2.607796	0.0152

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-1.406249	0.1450		
Test critical values:				
1% level	-2.653401			
5% level	-1.953858			
10% level	-1.609571			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000386		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000269		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:07 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.179181	0.110675	-1.618974	0.1175

قائمة الملاحق

ج. اختبار PP لسلسلة لوغار يتم الناتج الداخلي الخام عند الفرق الثاني

النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-11.60113	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-4.356068			
5% level	-3.595026			
10% level	-3.233456			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000291		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		9.98E-05		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,3) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:09 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.389136	0.170214	-8.161107	0.0000
C	0.012835	0.008195	1.566116	0.1310
@TREND("1991")	-0.000761	0.000477	-1.597605	0.1238

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-8.190228	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-3.711457			
5% level	-2.981038			
10% level	-2.629906			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000323		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000263		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,3) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:10 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.363200	0.174832	-7.797196	0.0000
C	0.001040	0.003671	0.283336	0.7793

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-8.340816	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.656915			
5% level	-1.954414			
10% level	-1.609329			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.000325		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000266		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,3) Method: Least Squares Date: 07/15/21 Time: 16:14 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1),2)	-1.363737	0.171576	-7.948296	0.0000

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02) الخاص باستقرارية سلسلة لوغاريتم إنتاج التامين (LPA)

1. اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

أ. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم إنتاج التامين عند المستوى

النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.423551	0.9814
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:32
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPA(-1)	-0.047183	0.111400	-0.423551	0.6755
C	0.580191	0.979286	0.592463	0.5589
@TREND("1991")	0.002003	0.013505	0.148317	0.8833

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.352955	0.1636
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:33
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPA(-1)	-0.030780	0.013081	-2.352955	0.0265
C	0.436461	0.138374	3.154201	0.0040

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.343009	0.9938
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:33
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPA(-1)	0.005429	0.002317	2.343009	0.0274
D(LPA(-1))	0.449104	0.182112	2.466082	0.0209

قائمة الملاحق

ب. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم إنتاج التامين عند الفرق الأول
النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.769219	0.0345
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:37
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1))	-0.742509	0.196993	-3.769219	0.0009
C	0.124925	0.043786	2.853082	0.0088
@TREND("1991")	-0.002887	0.001832	-1.576181	0.1281

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.328467	0.0234
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:37
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1))	-0.621584	0.186748	-3.328467	0.0027
C	0.067788	0.025277	2.681805	0.0128

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.785131	0.0709
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:38
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1))	-0.198503	0.111198	-1.785131	0.0859

قائمة الملاحق

ج. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين عند الفرق الثاني

النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.376908	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA,3)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:42
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1),2)	-1.280111	0.200742	-6.376908	0.0000
C	0.001401	0.038052	0.036816	0.9709
@TREND("1991")	-0.000374	0.002212	-0.169162	0.8671

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.508519	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA,3)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:42
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1),2)	-1.278680	0.196462	-6.508519	0.0000
C	-0.004392	0.016255	-0.270172	0.7893

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.627295	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPA,3)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 04:43
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1),2)	-1.275924	0.192526	-6.627295	0.0000

قائمة الملاحق

2. اختبار فيليبس بيرون (PP)

أ. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم إنتاج التامين عند المستوى النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-0.729576	0.9606		
Test critical values:				
1% level	-4.323979			
5% level	-3.580623			
10% level	-3.225334			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.004263		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.005416		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 04:49 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPA(-1)	-0.047183	0.111400	-0.423551	0.6755
C	0.580191	0.979286	0.592463	0.5589
@TREND("1991")	0.002003	0.013505	0.148317	0.8833

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-2.151043	0.2276		
Test critical values:				
1% level	-3.689194			
5% level	-2.971853			
10% level	-2.625121			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.004266		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.005290		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 04:49 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPA(-1)	-0.030780	0.013081	-2.352955	0.0265
C	0.436461	0.138374	3.154201	0.0040

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	5.682874	1.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.650145			
5% level	-1.953381			
10% level	-1.609798			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.005899		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.009898		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 04:50 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPA(-1)	0.010304	0.001397	7.374225	0.0000

قائمة الملاحق

ب. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين عند الفرق الأول

النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-3.791780	0.0329		
Test critical values:				
1% level	-4.339330			
5% level	-3.587527			
10% level	-3.229230			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.004145		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.004294		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 04:54 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1))	-0.742509	0.196993	-3.769219	0.0009
C	0.124925	0.043786	2.853082	0.0088
@TREND("1991")	-0.002887	0.001832	-1.576181	0.1281

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-3.328467	0.0234		
Test critical values:				
1% level	-3.699871			
5% level	-2.976263			
10% level	-2.627420			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.004574		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.004574		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 04:54 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1))	-0.621584	0.186748	-3.328467	0.0027
C	0.067788	0.025277	2.681805	0.0128

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-1.567817	0.1082		
Test critical values:				
1% level	-2.653401			
5% level	-1.953858			
10% level	-1.609571			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.005890		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.003763		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 04:55 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1))	-0.198503	0.111198	-1.785131	0.0859

قائمة الملاحق

ج. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم إنتاج التأمين عند الفرق الثاني النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-9.014707	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-4.356068			
5% level	-3.595026			
10% level	-3.233456			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.006316		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001607		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA,3) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 05:00 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1),2)	-1.280111	0.200742	-6.376908	0.0000
C	0.001401	0.038052	0.036816	0.9709
@TREND("1991")	-0.000374	0.002212	-0.169162	0.8671

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-9.139122	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-3.711457			
5% level	-2.981038			
10% level	-2.629906			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.006324		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001676		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA,3) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 05:01 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1),2)	-1.278680	0.196462	-6.508519	0.0000
C	-0.004392	0.016255	-0.270172	0.7893

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-9.578381	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.656915			
5% level	-1.954414			
10% level	-1.609329			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.006344		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001584		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPA,3) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 05:01 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPA(-1),2)	-1.275924	0.192526	-6.627295	0.0000

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03) الخاص باستقرارية سلسلة لوغار يتم الادخار المحلي (LS)

1. اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

أ. اختبار ADF لسلسلة لوغار يتم الادخار المحلي عند المستوى

النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.826463	0.9508
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LS)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 02:54
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS(-1)	-0.086947	0.105204	-0.826463	0.4164
C	1.322753	1.342774	0.985090	0.3340
@TREND("1991")	0.004729	0.014606	0.323755	0.7488

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.790893	0.3770
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LS)
Method: Least Squares
Date: 07/07/22 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS(-1)	-0.054390	0.030370	-1.790893	0.0850
C	0.913709	0.446825	2.044892	0.0511

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.077939	0.9990
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LS)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 02:53
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS(-1)	0.007533	0.002448	3.077939	0.0047

قائمة الملاحق

ب. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي عند الفرق الأول

النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.828610	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LS,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 02:59
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LS(-1))	-1.462115	0.250851	-5.828610	0.0000
D(LS(-1),2)	0.437651	0.178914	2.446151	0.0229
C	0.393592	0.095004	4.142890	0.0004
@TREND("1991")	-0.013806	0.004689	-2.944321	0.0075

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.455374	0.0016
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LS,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 03:00
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LS(-1))	-0.896653	0.201252	-4.455374	0.0002
C	0.105053	0.044548	2.358169	0.0265

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.487960	0.0011
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LS,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 03:02
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LS(-1))	-0.636280	0.182422	-3.487960	0.0017

قائمة الملاحق

2. اختبار فيليبس بيرون (PP)

أ. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم الادخار المحلي عند المستوى

النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-0.104483	0.9921		
Test critical values:				
1% level	-4.323979			
5% level	-3.580623			
10% level	-3.225334			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.030034		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.013723		
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LS)				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/21 Time: 03:12				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS(-1)	-0.086947	0.105204	-0.826463	0.4164
C	1.322753	1.342774	0.985090	0.3340
@TREND("1991")	0.004729	0.014606	0.323755	0.7488

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-3.653477	0.0109		
Test critical values:				
1% level	-3.689194			
5% level	-2.971853			
10% level	-2.625121			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.030160		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.004720		
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LS)				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/21 Time: 03:13				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS(-1)	-0.054390	0.030370	-1.790893	0.0850
C	0.913709	0.446825	2.044892	0.0511

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	3.068718	0.9990		
Test critical values:				
1% level	-2.650145			
5% level	-1.953381			
10% level	-1.609798			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.035011		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.035217		
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LS)				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/21 Time: 03:15				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS(-1)	0.007533	0.002448	3.077939	0.0047

قائمة الملاحق

ب. اختبار PP لسلسلة لوغار يتم الادخار المحلي عند الفرق الأول

النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-8.754613	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-4.339330			
5% level	-3.587527			
10% level	-3.229230			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.031150		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.002585		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LS,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 03:23 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LS(-1))	-0.984914	0.201887	-4.878531	0.0001
C	0.234447	0.089508	2.619283	0.0150
@TREND("1991")	-0.007912	0.004797	-1.649319	0.1121

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-4.425485	0.0017		
Test critical values:				
1% level	-3.699871			
5% level	-2.976263			
10% level	-2.627420			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.034680		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.031741		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LS,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 03:25 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LS(-1))	-0.896653	0.201252	-4.455374	0.0002
C	0.105053	0.044548	2.358169	0.0265

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-3.438263	0.0013		
Test critical values:				
1% level	-2.653401			
5% level	-1.953858			
10% level	-1.609571			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.042395		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.039222		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LS,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 03:25 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LS(-1))	-0.636280	0.182422	-3.487960	0.0017

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04) الخاص باستقرارية سلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LINF)

1. اختبار ديكي فولر المطور (ADF)
أ. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم عند المستوى
النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.712977	0.2392
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 10:18
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.437626	0.161309	-2.712977	0.0119
C	0.895547	0.499558	1.792678	0.0851
@TREND("1991")	-0.017557	0.020461	-0.858047	0.3990

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.602590	0.1043
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 10:19
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.380638	0.146254	-2.602590	0.0151
C	0.545594	0.287009	1.900967	0.0684

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.786306	0.0707
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 10:20
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.143710	0.080451	-1.786306	0.0862
D(LINF(-1))	-0.366167	0.176269	-2.077323	0.0482

قائمة الملاحق

ب. اختبار ADF لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول

النموذج السادس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.666940	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.432331	0.186819	-7.666940	0.0000
C	-0.333069	0.351063	-0.948744	0.3522
@TREND("1991")	0.013465	0.020714	0.650062	0.5218

النموذج الخامس

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.730762	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 10:26
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.419548	0.183623	-7.730762	0.0000
C	-0.130242	0.159046	-0.818893	0.4206

النموذج الرابع

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.739776	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/16/21 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.408002	0.181918	-7.739776	0.0000

قائمة الملاحق

2. اختبار فيليبس بيرون (PP)

أ. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم عند المستوى

النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-2.619922	0.2749		
Test critical values:				
1% level	-4.323979			
5% level	-3.580623			
10% level	-3.225334			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.567173		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.499725		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 10:34 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.437626	0.161309	-2.712977	0.0119
C	0.895547	0.499558	1.792678	0.0851
@TREND("1991")	-0.017557	0.020461	-0.858047	0.3990

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-2.461560	0.1352		
Test critical values:				
1% level	-3.689194			
5% level	-2.971853			
10% level	-2.625121			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.583876		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.460902		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 10:35 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.380638	0.146254	-2.602590	0.0151
C	0.545594	0.287009	1.900967	0.0684

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-1.749025	0.0762		
Test critical values:				
1% level	-2.650145			
5% level	-1.953381			
10% level	-1.609798			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.665028		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.399615		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 10:36 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.143522	0.079974	-1.794601	0.0839

قائمة الملاحق

ب. اختبار PP لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول
النموذج السادس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-7.880677	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-4.339330			
5% level	-3.587527			
10% level	-3.229230			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.617783		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.539892		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 10:42 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.432331	0.186819	-7.666940	0.0000
C	-0.333069	0.351063	-0.948744	0.3522
@TREND("1991")	0.013465	0.020714	0.650062	0.5218

النموذج الخامس

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-7.790367	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-3.699871			
5% level	-2.976263			
10% level	-2.627420			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.628661		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.604456		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 10:43 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.419548	0.183623	-7.730762	0.0000
C	-0.130242	0.159046	-0.818893	0.4206

النموذج الرابع

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-7.784368	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.653401			
5% level	-1.953858			
10% level	-1.609571			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.645523		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.626477		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2) Method: Least Squares Date: 07/16/21 Time: 10:44 Sample (adjusted): 1993 2019 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.408002	0.181918	-7.739776	0.0000

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05) الخاص بتقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Vector Autoregression Estimates

Date: 08/01/21 Time: 23:00

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LPIB	LPA	LS	LINF
LPIB(-1)	0.786435 (0.07162) [10.9802]	0.146580 (0.26603) [0.55098]	-0.273325 (0.84231) [-0.32449]	2.408299 (3.66682) [0.65678]
LPA(-1)	0.051370 (0.02384) [2.15434]	0.752320 (0.08857) [8.49428]	0.188658 (0.28042) [0.67277]	-0.430001 (1.22075) [-0.35224]
LS(-1)	0.005657 (0.01492) [0.37921]	0.172452 (0.05541) [3.11252]	0.833504 (0.17543) [4.75134]	-0.359411 (0.76368) [-0.47063]
LINF(-1)	-0.006581 (0.00436) [-1.51099]	0.035180 (0.01618) [2.17471]	-0.032733 (0.05122) [-0.63907]	0.492208 (0.22297) [2.20750]
C	2.906272 (0.95736) [3.03572]	-2.263596 (3.55598) [-0.63656]	5.093510 (11.2588) [0.45240]	-28.80367 (49.0130) [-0.58767]

R-squared	0.997176	0.996770	0.974620	0.437072
Adj. R-squared	0.996685	0.996208	0.970207	0.339172
Sum sq. resids	0.005933	0.081857	0.820584	15.55100
S.E. equation	0.016061	0.059657	0.188885	0.822271
F-statistic	2030.378	1774.347	220.8106	4.464455
Log likelihood	78.70135	41.95955	9.688932	-31.49716
Akaike AIC	-5.264382	-2.639968	-0.334924	2.606940
Schwarz SC	-5.026488	-2.402074	-0.097030	2.844834
Mean dependent	16.37356	10.64485	14.78566	1.582199
S.D. dependent	0.278952	0.968799	1.094304	1.011512

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.32E-08
Determinant resid covariance	6.00E-09
Log likelihood	106.1246
Akaike information criterion	-6.151758
Schwarz criterion	-5.200183
Number of coefficients	20

قائمة الملاحق

System: UNTITLED
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 08/01/21 Time: 23:03
 Sample: 1992 2019
 Included observations: 28
 Total system (balanced) observations 112

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.786435	0.071623	10.98017	0.0000
C(2)	0.051370	0.023845	2.154345	0.0338
C(3)	0.005657	0.014917	0.379209	0.7054
C(4)	-0.006581	0.004355	-1.510988	0.1342
C(5)	2.906272	0.957360	3.035716	0.0031
C(6)	0.146580	0.266035	0.550981	0.5830
C(7)	0.752320	0.088568	8.494284	0.0000
C(8)	0.172452	0.055406	3.112517	0.0025
C(9)	0.035180	0.016177	2.174711	0.0322
C(10)	-2.263596	3.555981	-0.636560	0.5260
C(11)	-0.273325	0.842311	-0.324494	0.7463
C(12)	0.188658	0.280420	0.672769	0.5028
C(13)	0.833504	0.175425	4.751338	0.0000
C(14)	-0.032733	0.051219	-0.639073	0.5244
C(15)	5.093510	11.25883	0.452401	0.6520
C(16)	2.408299	3.666822	0.656781	0.5130
C(17)	-0.430001	1.220752	-0.352243	0.7255
C(18)	-0.359411	0.763676	-0.470633	0.6390
C(19)	0.492208	0.222971	2.207498	0.0298
C(20)	-28.80367	49.01296	-0.587675	0.5582
Determinant residual covariance	6.00E-09			

Equation: $LPIB = C(1)*LPIB(-1) + C(2)*LPA(-1) + C(3)*LS(-1) + C(4)*LINF(-1) + C(5)$

Observations: 28

R-squared	0.997176	Mean dependent var	16.37356
Adjusted R-squared	0.996685	S.D. dependent var	0.278952
S.E. of regression	0.016061	Sum squared resid	0.005933
Durbin-Watson stat	1.887434		

Equation: $LPA = C(6)*LPIB(-1) + C(7)*LPA(-1) + C(8)*LS(-1) + C(9)*LINF(-1) + C(10)$

Observations: 28

R-squared	0.996770	Mean dependent var	10.64485
Adjusted R-squared	0.996208	S.D. dependent var	0.968799
S.E. of regression	0.059657	Sum squared resid	0.081857
Durbin-Watson stat	1.479845		

Equation: $LS = C(11)*LPIB(-1) + C(12)*LPA(-1) + C(13)*LS(-1) + C(14)*LINF(-1) + C(15)$

Observations: 28

R-squared	0.974620	Mean dependent var	14.78566
Adjusted R-squared	0.970207	S.D. dependent var	1.094304
S.E. of regression	0.188885	Sum squared resid	0.820584
Durbin-Watson stat	1.908236		

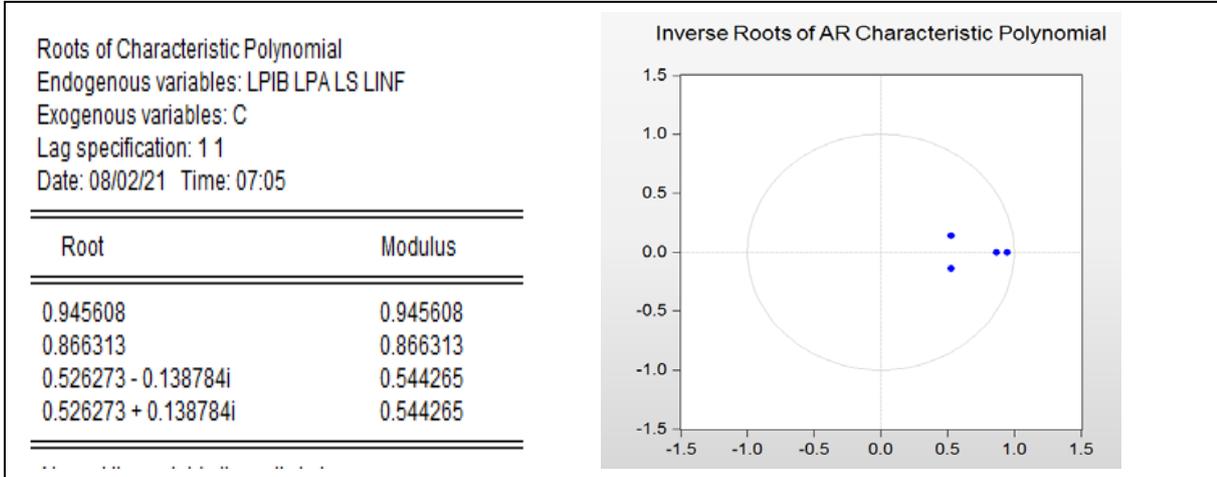
Equation: $LINF = C(16)*LPIB(-1) + C(17)*LPA(-1) + C(18)*LS(-1) + C(19)*LINF(-1) + C(20)$

Observations: 28

R-squared	0.437072	Mean dependent var	1.582199
Adjusted R-squared	0.339172	S.D. dependent var	1.011512
S.E. of regression	0.822271	Sum squared resid	15.55100
Durbin-Watson stat	2.276116		

الملحق رقم (06) الخاص باختبار صلاحية النموذج VAR(1)

نتائج اختبار استقرارية النموذج المقدر VAR(1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM tests)

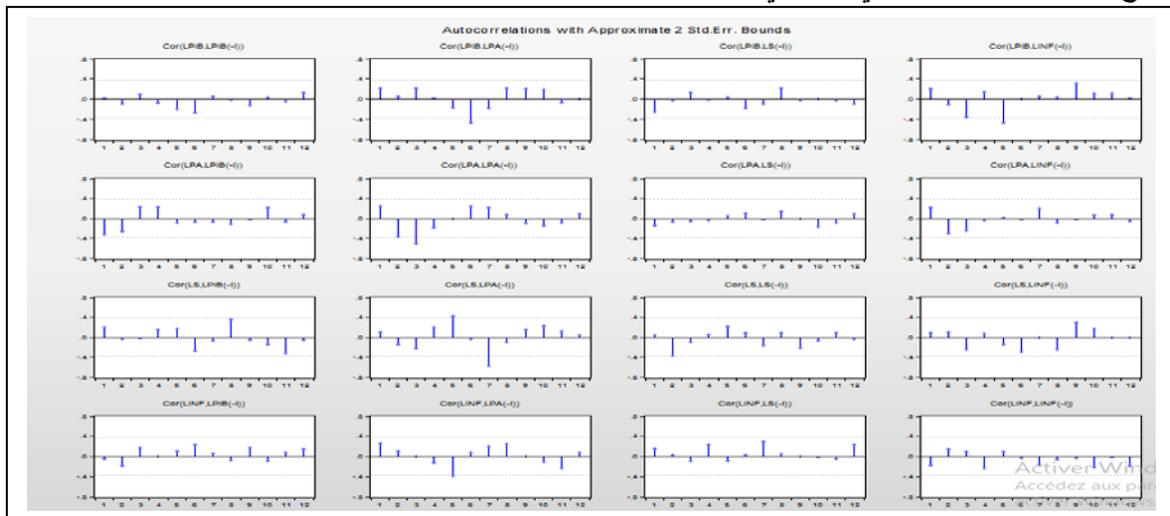
VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/02/21 Time: 07:43
Sample: 1991 2019
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	24.50275	16	0.0791	1.679610	(16, 49.5)	0.0829
2	18.59348	16	0.2903	1.205623	(16, 49.5)	0.2972
3	24.04331	16	0.0886	1.640956	(16, 49.5)	0.0926

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	24.50275	16	0.0791	1.679610	(16, 49.5)	0.0829
2	35.21211	32	0.3186	1.122846	(32, 45.8)	0.3542
3	61.06297	48	0.0976	1.357959	(48, 32.9)	0.1791

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

قائمة الملاحق

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal			
Date: 08/02/21 Time: 08:22			
Sample: 1991 2019			
Included observations: 28			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.326957	2	0.8492
2	4.542788	2	0.1032
3	0.104237	2	0.9492
4	3.850144	2	0.1459
Joint	8.824127	8	0.3573

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نتائج اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity Tests)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 08/02/21 Time: 08:33					
Sample: 1991 2019					
Included observations: 28					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
84.85677	80	0.3340			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(8,19)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.388899	1.511425	0.2182	10.88916	0.2081
res2*res2	0.455976	1.990616	0.1041	12.76733	0.1201
res3*res3	0.247104	0.779485	0.6258	6.918905	0.5454
res4*res4	0.272148	0.888026	0.5445	7.620142	0.4714
res2*res1	0.358238	1.325750	0.2898	10.03067	0.2629
res3*res1	0.296711	1.001992	0.4661	8.307916	0.4040
res3*res2	0.431650	1.803761	0.1389	12.08619	0.1474
res4*res1	0.253879	0.808132	0.6038	7.108625	0.5250
res4*res2	0.522543	2.599274	0.0418	14.63121	0.0667
res4*res3	0.260842	0.838114	0.5812	7.303567	0.5043

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الملحق رقم (07) الخاص باختبار السببية لغرنجر « Granger »

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/03/21 Time: 06:58

Sample: 1991 2019

Lags: 1

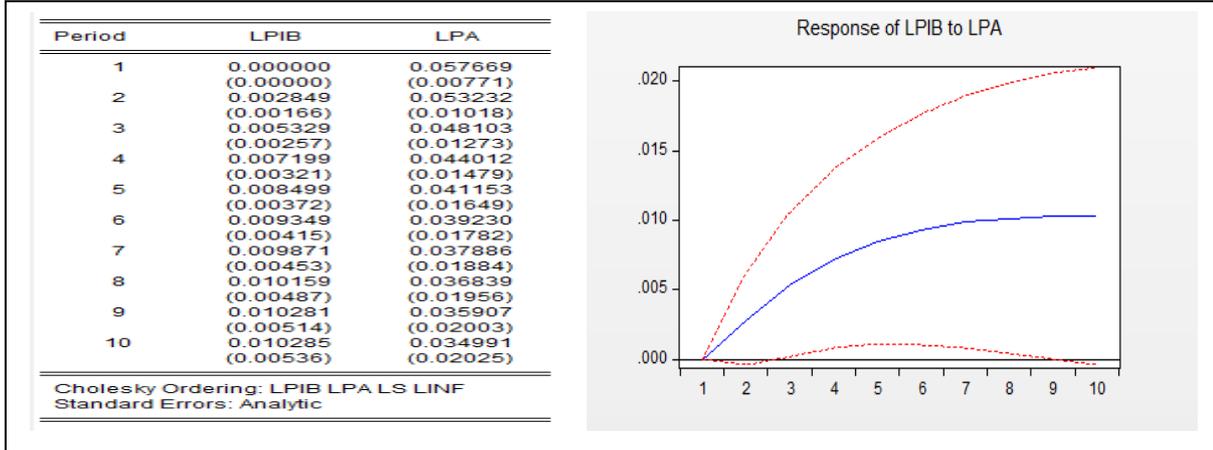
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPA does not Granger Cause LPIB	28	8.50205	0.0074
LPIB does not Granger Cause LPA		0.65591	0.4257
LS does not Granger Cause LPIB	28	8.77042	0.0066
LPIB does not Granger Cause LS		0.00171	0.9673
LINF does not Granger Cause LPIB	28	5.94616	0.0222
LPIB does not Granger Cause LINF		0.45032	0.5083

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

قائمة الملاحق

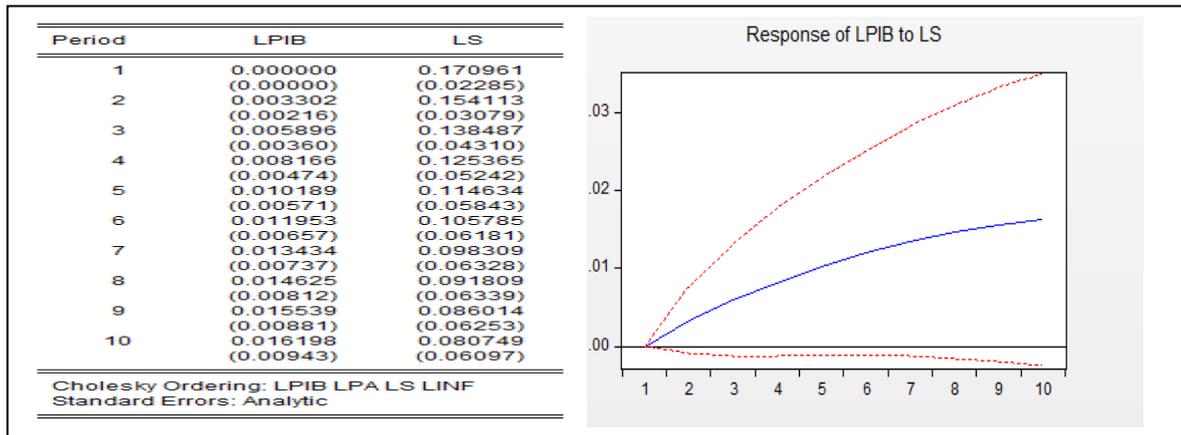
الملحق رقم (09) الخاص بتحليل الصدمات

استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في إنتاج التأمين



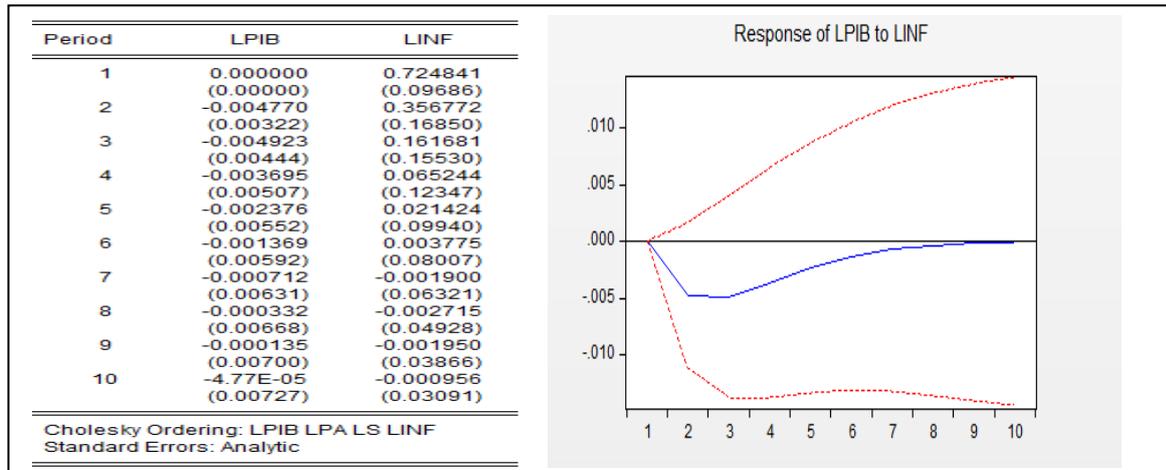
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في الادخار المحلي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في معدل التضخم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

قائمة الملاحق

الملحق رقم (10) الخاص بتحليل التباين

نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام

Variance Decomposition of LPIB:					
Period	S.E.	LPIB	LPA	LS	LINF
1	0.016061	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.022749	91.92766	1.568311	2.107447	4.396579
3	0.028003	83.52670	4.656718	5.823874	5.992708
4	0.032664	75.50616	8.279791	10.52982	5.684227
5	0.037139	67.88152	11.64069	15.67162	4.806173
6	0.041572	60.93364	14.34801	20.77414	3.944212
7	0.045968	54.87314	16.34599	25.53095	3.249920
8	0.050283	49.73977	17.74272	29.79707	2.720444
9	0.054465	45.45833	18.68597	33.53638	2.319322
10	0.058471	41.90783	19.30739	36.77232	2.012460

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج VAR(1)

Variance Decomposition of LPA:					
Period	S.E.	LPIB	LPA	LS	LINF
1	0.059657	6.553556	93.44644	0.000000	0.000000
2	0.087948	8.226124	79.63176	3.735329	8.406792
3	0.111351	10.20825	68.33784	10.35417	11.09974
4	0.131892	11.99562	59.84470	17.74485	10.41483
5	0.150766	13.30560	53.25025	24.61051	8.833632
6	0.168402	14.12745	48.10743	30.42679	7.338329
7	0.184877	14.57099	44.11496	35.15719	6.156860
8	0.200179	14.75846	41.01489	38.95957	5.267072
9	0.214311	14.78560	38.59121	42.02510	4.598100
10	0.227305	14.71800	36.67472	44.51961	4.087676

Variance Decomposition of LS:					
Period	S.E.	LPIB	LPA	LS	LINF
1	0.188885	12.25494	5.823380	81.92168	0.000000
2	0.256154	11.86428	6.536517	80.74129	0.857912
3	0.300634	11.43934	7.390854	79.83657	1.333240
4	0.333021	11.07112	8.247674	79.23459	1.446615
5	0.358025	10.76897	9.024585	78.80529	1.401152
6	0.378134	10.52615	9.688990	78.47276	1.312100
7	0.394761	10.33311	10.23927	78.20362	1.223989
8	0.408763	10.18044	10.68836	77.98232	1.148885
9	0.420702	10.05969	11.05352	77.79929	1.087500
10	0.430969	9.963831	11.35135	77.64718	1.037635

Variance Decomposition of LINF:					
Period	S.E.	LPIB	LPA	LS	LINF
1	0.822271	3.195592	0.471107	18.62719	77.70611
2	0.929218	2.976751	0.389703	21.04335	75.59020
3	0.959705	2.861736	0.534961	22.90119	73.70211
4	0.972192	2.797857	0.734411	24.19636	72.27137
5	0.979433	2.757693	0.903385	25.08430	71.25462
6	0.984384	2.730176	1.023310	25.70547	70.54104
7	0.987911	2.710776	1.101827	26.14872	70.03868
8	0.990423	2.697079	1.151320	26.46700	69.68460
9	0.992196	2.687468	1.181946	26.69435	69.43623
10	0.993431	2.680787	1.200669	26.85486	69.26369

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

قائمة الملاحق

معطيات الدراسة				
السنوات	الإدخار المحلي	انتاج التأمين	معدل التضخم	الناتج الداخلي الخام
1991	315499,971	6484	25,9	8591758,83
1992	337599,988	7496	31,7	8746410,69
1993	323399,975	8617	20,5	8562736
1994	396099,977	10266	29	8485671,67
1995	559499,969	13771	29,8	8808126,75
1996	809400,009	15612	18,7	9169259,82
1997	890099,859	16044	5,7	9270121,67
1998	770200,044	16308	5	9742898,21
1999	1023879,3	17439	2,6	10054671,1
2000	1849189,1	19791	0,3	10436748,6
2001	1754823,7	21947	4,2	10749851,1
2002	1832998,5	29030	1,4	11351842,7
2003	2348500	31145	4,3	12169175,4
2004	2931196,2	35692	4	12692449,9
2005	4143076,8	41257	1,4	13441304,5
2006	4851189,5	47103	2,3	13669806,7
2007	5300066,5	54426	3,7	14134580,1
2008	6251904,9	68723	4,9	14473810
2009	4614741,2	78117	5,7	14705391
2010	5810242,8	82353	3,9	15234785
2011	7025127	87494	4,5	15676593,8
2012	7705134,2	100594	8,9	16209598
2013	7692428,3	115319	3,3	16663466,7
2014	7598952,5	127026	2,9	17296678,5
2015	6255410,2	130034	4,8	17936655,6
2016	6409836,6	132445	6,4	18510628,6
2017	7264865,6	137449	5,6	18751266,7
2018	8376000	142108	4,3	18976281,9
2019	8080100	150340	2	19128092,2